سلطة الفقهاء وأثرها على الشعوب

العارف بالله

الشيخ عبد الغني العمري الحسني

مُقَدِّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله الذي خلق فهدىٰ، الميسّرِ سبل الاهتداء لمن اهتدىٰ؛ والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد خير من حكم بين من حِيف عليه ومن اعتدىٰ؛ وعلىٰ آله وصحبه وأتباعه وأمته، ما أم إمام، ومأموم بإمام اقتدىٰ.

إن الناظر في أحوال الشعوب المسلمة في عصرنا، -وبعد أن ظهر ما ظهر من أوجهٍ للأزمة الدينية عموما، وللمعضلة السياسية خصوصا، إثر ما عرفته الدول العربية من ثورات شعبية لم تُبِن إلا عن القصور التأصيلي والتنظيري الكاشف عن فراغ مرعب لا مَسدّ له إلىٰ الآن-، لا بد أن يتوقف عند موقف الفقهاء، الذين سيجدهم مختلفين، ومتوزعين بين الأطراف والخصوم؛ مما سيجعله يتساءل:

- هل يدل اختلاف المواقف الفقهية، علىٰ عدم وُسع الشريعة للمسألة السياسية من الأصل، كما يقول علمانيو المسلمين؟

- أم إن الأمر يخفي وراءه ضمورا فقهيا متعمَّدا؟.. أم هو عائد إلىٰ قصور لدىٰ الفقهاء أنفسهم، يوارونه عن أعين الناظرين، حتىٰ لا تزول وجاهتهم عند الشعوب؟..

ولا شك أن المتفحص لأحوالنا اليوم، سيجد المؤسسات الفقهية الرسمية من كل بلد، لها مكانة لا يجوز أن تُغفل من السياسات العامة لبلدانها؛ إلىٰ الحد الذي يُمكن اعتبارها معه سلطة تشريعية وتقديرية، مضافة إلىٰ السلطات الثلاث المعلومة (التنفيذية، والتشريعية،

والقضائية). لكن خصوصية السلطة الفقهية في بلداننا كلها، وعلىٰ اختلاف ميولاتها وانحيازاتها، هي أنها تبقىٰ جهازا قويا من أجهزة الدولة القطرية، يعمل بطريقة مائعة؛ يعلو فيها أحيانا كل السلطات، وينزل أحيانا أخرىٰ أسفلها جميعِها، بحسب ما يخدم الغرض(؟). وهذا الأمر يجعل السلطة الفقهية ثابتا ومتغيرا في الآن نفسه، ضمن المعادلة السياسية الوطنية في هذه المرحلة. ويجعلها أيضا خارج المحاسبة، بخلاف السلطات الثلاث الثابتة؛ إلا ما يكون من رفض شعبي، مؤسَّس علىٰ إدراك فطري، لا يبلغ التفنيد العلمي بحسب شروطه المعلومة لأهله.

ولا شك أيضا، أن التجارب التي دخلت فيها شعوبنا، عند رفضها الاستبدادَ، قد فتحت أبوابا لم يكن في حسبانها أنها ستُفتح. ولا شك أن الشعوب ما زالت لم تتوصل إلىٰ صياغة تساؤلاتها صياغة تؤهلها إلىٰ معرفة الأطراف المعنية عند كل تساؤل. بل لا زالت فئات معتبرة من هذه الشعوب تقف أمام أسئلة أوّلية، منها ما أُعلن، ومنها ما لم يُعلن، لأسباب غير خافية. من هذه الأسئلة:

- هل يصلح الدين (الإسلام)، لأن يكون مصدرا لمبادئ السياسة، بالنظر إلىٰ وظيفته الأصلية؟.. أم إن الفقهاء -لسبب من الأسباب- خرجوا به عن دائرة اختصاصه، فأوصلونا إلىٰ هذا الانسداد الذي لا يخفىٰ عن ذي لب؟..

- وإذا كان للفقه السياسي أصل في التشريع الإلهي، فهل وُفّق الفقهاء علىٰ مر الأزمان لبلورته وتبيينه، بحيث يكون سندا للحاكم والمحكوم دائما؟.. أم إنهم -بصفتهم بشرا خطائين- قد تلاعبوا أحيانا بذلك الفقه، وحرفوه، إرضاء للحاكم أو للمحكوم، من أجل بلوغ غايات شخصية لهم؟..

ولا شك بعد كل ما ذكرنا، أن المسألة تتطلب تناولا عصريا حياديا، للوقوف علىٰ مواطن الخلل القديمة والطارئة علىٰ المنظومة الفقهية، إن كنا نريد إصلاحا للفقه، يكون هو بدوره وسيلة إلىٰ الإصلاح العام بَعده. ولا شك أن مهمةً كهذه، لا يُمكن أن توكل إلىٰ الفقهاء -الرسميين علىٰ الأقل- أنفسِهم؛ لأنهم سيُعيدون إنتاج الانحراف الذي نحن عليه. وهذا قد يزيد من التوغل فيه، إن اعتبرت جِدّته في مقابل الموروث القديم، لدىٰ قاصري النظر. وستمضي عقود، إن لم تكن قرونا أخرىٰ، قبل أن تفطن الشعوب إلىٰ أننا ما برحنا مكاننا قط.

وعلىٰ هذا، فإننا سنضع بين يدي القارئ، رؤية فقهية سياسية تجديدية، نجعله فيها حَكما، بعد أن نبيّن له أصول الأحكام الشرعية في المسألة، ليخرج بتصور يساعده علىٰ مزايلة الحيرة والاضطراب، إن لم يكن مقويا لإيمانه بما هو عليه، إن كان متشرّعا. وقد مهد لهذا العمل في بلدنا، إثارة مسألة الخلافة مؤخرا في منابر إعلامية كثيرة؛ وهو ما يستوجب إبداء ما لدينا، تجاه كل الطروحات، بحسب ما يخدم غرض هذا الكتاب في إبّانه إن شاء الله.

هذا، وقد سبق لنا أن أصدرنا كتابين تناولا مسألة الحكم في الإسلام، هما "الدروس المصرية" و"السياسة باعتبار الباطن"، نزعم أننا قد حللنا فيهما كثيرا من المشكلات التي بقيت مبهمة لمدة قرون. وأما هنا، فسنعرض للأمر من جوانب غير تلك التي سبق أن ضمّنّاها الكتابين؛ وبتفاصيل نكون فيها مجيبين لما أثير من قِبل المتسائلين في هذه المرحلة الزمانية علىٰ الخصوص؛ حتىٰ نكون واقعيين في رد ما نعرض له من شبهات.

أما الفقهاء، فإننا نستبعد أن يقبل منا الرسميون منهم كلاما، لكونهم قد ألفوا جني غلات السلطة الدنيوية، بعيدا عن كل ورع أو تقوىٰ. لكن الشباب منهم، الذين يطلبون العلم من

أجل تحصيل المعرفة، فإننا نرجو أن يكونوا عونا لنا، علىٰ تصحيح المفاهيم لدىٰ شعوبنا، إن هم اطمأنوا إلىٰ ما نعرضه عليهم؛ وإلا فإن كلامنا سيبقىٰ رأيا شخصيا -وإن كنا لا نعده نحن كذلك- نُدلي به لمجتمعاتنا، ضمن ما هو معلوم، من الحق في الرأي والحق في التعبير عنه؛ بحسب الأعراف العالمية السائدة في عصرنا. ونحن بإزاء هذا، مستعدون لقبول كل حوار علمي هادئ مبني علىٰ الأدلة الشرعية، بحسب ما هي عند أهل العلم.

ومع هذا، فإننا لا ننسىٰ أن ننوّه بـ"فقهاء الظل"، العلماء العاملين بما علموا، والذين لا يأبه لهم أحد من الناس، في خضم التنافس علىٰ الدنيا والتقاذف في نيران الفتن. فإن كانوا لا يُعرفون إلا في دوائرهم الضيقة، فلا شك أنهم أشهر من نار علىٰ علم عند أهل السماء. إلىٰ هؤلاء الرجال، نقدم خالص تقديرنا، وشديد عرفاننا، سائلين الله أن يجزيهم عن دينهم وعن أمتهم خير ما جزىٰ مجاهدا ومرابطا.

نسأل الله التوفيق لنا ولشعوبنا، حكاما ومحكومين جميعا، إلىٰ ما فيه الخير العام والصلاح التام. والحمد لله رب العالمين.

جرادة في يوم الأحد: ١ شعبان ١٤٣٧هـ الموافق لـ: ٠٨-٠٥-٢٠١٦.

الفَصْلُ الأَوَّلُ

الفقه بين اللغة والاصطلاح

الفقه في اللغة هو صحيح الفهم والإدراك للشيء؛ ومنه دعاء النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم لعبد الله بن عباس رضي الله عنهما بقوله: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»[1]. وبهذا المعنىٰ يكون كل مَن علم مِن الدين شيئا، فقيها؛ علىٰ قدر ما علم. وفي هذا المعنىٰ العام للفقه، يدخل كل علم من علوم الدين، مما هو معروف بكونه علما، ومما هو غير ذلك. فيدخل في معنىٰ الفقه، فقهُ الأحكام والمواريث والتفسير وعلم الحديث والسيرة وفقه السلوك (التزكية)، وعلم أحوال القلوب (التصوف)، وعلم الحقائق الذي هو أعلىٰ صنف من العلوم.

وأما الفقه بالمعنىٰ الاصطلاحي، فهو مقصور علىٰ العلم بأحكام الحلال والحرام. وهذا العلم هو المقصود بقول النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم: «إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ؛ وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ؛ فَمَنِ اتَّقَىٰ الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ؛ وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ؛ كَالرَّاعِي يَرْعَىٰ حَوْلَ الْحِمَىٰ يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ. أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمىً، أَلَا وَإِنَّ حِمَىٰ اللهِ مَحَارِمُهُ..»[2]. ولا يخفىٰ ما لفقه الأحكام من أهمية بالنظر إلىٰ الفرد وإلىٰ الجماعة والأمة جميعا. وهذا الفقه هو نظير القانون المعروف اليوم، لو أنه كان مواكبا دائما للمستجدات، سادّاً لكل الفراغات.

---

١ - متفق عليه؛ عن ابن عباس رضي الله عنهما.

٢ - متفق عليه، عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما.

غير أن ما وقع للأمة، هو أن الفقهاء بالمعنىٰ الاصطلاحي، ما لبثوا أن احتازوا -بحق أو بغيره- كل المجالات العلمية الأخرىٰ، إما كليا وإما جزئيا؛ حتىٰ عاد الفقيه مرجعا -بقصد أو بغيره- في جميع العلوم الدينية؛ من دون أن يأبىٰ هو ذلك دائما، أو يعيد فيه الحق إلىٰ ذويه. بل إن الفقهاء، جاروا علىٰ علوم مستقلة بنفسها كالتصوف، فأنكروها من الأصل، مع كونها لا غنىٰ عنها. وإن هذا الفعل منهم، قد أسس منذ القرون الأولىٰ للغفلة العامة، التي ستخرج بها الأمة في غالبيتها عن الجادة بدرجات متفاوتة، مع المحافظة علىٰ صورة التدين في الظاهر.

ولا بد هنا أن نؤكد علىٰ أن الفقه له شقان من المنطلَق، هما: الظاهر، وهو ما تعلق بالأبدان؛ والباطن، وهو ما يتعلق بالقلوب. والأحكام التي ذكرها الحديث السالف، من حلال وحرام ومتشابهات، هي أحكام شاملة للظاهر والباطن معا. وكلام الفقهاء فيها من جهة الظاهر وحده، هو إخلال بالمعنىٰ العام، الذي كان يجدر بهم إيكاله إلىٰ أهله، إذ لم يحيطوا به.

وقد زاد من بلوىٰ الفقهاء، ظن العامة أن الفقيه عليم بكل شيء له صلة بالدين. ومع استمراء الفقهاء لِما يجدون من تعظيم في قلوب العامة (وهو مرض قلبي لديهم)، صاروا يتكلمون في كل شيء، فكثرت سقطاتهم إلىٰ أن عادت فضائح يُتندّر بها.

ومع أن الله قد أذن للفقهاء بالاستنباط، في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]، إلا أنهم قد تجاوزوا في كثير من الأحيان الحد؛ فقعّدوا من الكليات ما لم يكن ضروريا؛ وفرّعوا من المسائل ما كان افتراضا بعيد التحقق. وقالوا مرات في الأمور بجهل، جعل الفقه يعكس التخلف الذي تعيشه مجتمعاتهم علىٰ جميع الأصعدة. ولسنا هنا بصدد التفصيل، حتىٰ نأتي بالأمثلة علىٰ كل

ضرب من الأضرب المذكورة؛ وإنما نريد أن نخلص إلىٰ أن الفقه لم يكن دائما معينا للفرد وللجماعة علىٰ ما يقوم به تديّنهما. بل علىٰ العكس من ذلك، صار الفقه شيئا فشيئا يثقل كاهل المسلمين، إلىٰ أن عاد محصورا في أضيق دائرة اليوم. ومع هذا الانحسار المخالف لما ينبغي أن يكون الأمر عليه، فإنه ما زال يُطلب تعلّمه، كما تُتعلم الحرف التقليدية في زمن التقانة العالية، كي يُعرضا معا (الفقه والحرفة التقليدية) في المتاحف عرضا يعجب التراثيين من الناس.

ولما نسي الفقهاء أن الأصل في الأمر القلب، كما جاء في تكملة الحديث السابق: «أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ؛ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ.»[1]، صار فقههم قشريا، ما لبث أن قُصِر علىٰ الدنيا وما يوصل إليها. وهنا انقلب الدين رأسا علىٰ عقب!..

بلغ الأمر بنا اليوم إلىٰ أن أصبح الفقه يُتعلم من أجل الدنيا، وأصبحت الدرجات العلمية فيه تُطلب للترقي في الوظائف؛ وهو ما جعل الفقه حرفة من جملة الحرف، كما سبق أن ذكرنا. لا يُمكن أن يزعم زاعم أن الفقيه في هذه الحال، يبقىٰ له أدنىٰ اتصال بالدين، كما هو في أصله، باعتباره طريقا إلىٰ الآخرة وإلىٰ تحقيق القرب. ولا يكفي الإبقاء علىٰ الاسم، لضمان بقاء المسمىٰ دائما؛ بل فيما يخص الفقه، فإن الاسم قد ذهب بعيدا عن المسمىٰ؛ إلىٰ أن عاد الدين عُسرا، بعد أن كان يُسرا.

وإنْ وقع التقصير فيما يخص شقّ الحلال والحرام البيّنين، فما الظن بشق المشتبهات التي لا يعلمها إلا قليل من الناس!.. وعلىٰ الرغم من وجود فقهاء من هذا الطراز العالي في

---

١ – متفق عليه، عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما.

كل زمن، إلا أن السؤال يبقىٰ هو: كيف سيُعاملهم عوام الفقهاء؟.. ثم العامة من الناس من بعدهم؟.. وإذا غاب فقه كبار الفقهاء عن التداول، فكيف سيكون حال الأمة مع تطور مظاهر العيش وتشعب المعاملات؟..

لقد اشتهر بالفتيا من الصحابة رضي الله عنهم عمر، وعلي، وابن مسعود، وزيد، وأُبَيٌّ بن كعب، وأبو موسىٰ الأشعري؛ لكن هذا لا يعني أن غيرهم لم يكونوا علىٰ فقه، كحال الناس اليوم مع فقهائهم. ذلك لأن فقه الصحابة كان نتيجة لإيمانهم وأعمالهم الصالحة؛ نعني أنه كان نورا لا رأيا عقليا. وكثير من هذا الفقه كان كشفا يتلقاه الصحابي بدليله من القرآن أو من كلام النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم. ولم يشتغل الصحابة في زمنهم بالاستنباط، ولا فرّعوا مثلما فعل الذين جاءوا من بعدهم. لا لأنهم كانوا يقصُرون عن ذلك؛ وإنما لأنهم كانوا في غنىٰ عنه. وليس غناهم عائدا إلىٰ بساطة معيشتهم وقلة دنياهم وحدها كما قد يُظن؛ وإنما لأنهم كانوا علىٰ تديّن في الظاهر، لا يتجاوز الضروري منه؛ لينصرفوا إلىٰ ما هو داخل في فقه الباطن والقلوب، مما يقربهم من ربهم. وهذا يأخذ من المشتغل به، جل وقته؛ لأنه تفقه بالحال، لا بالمقال.

وخَلَفَ الصحابةَ فقهاءُ التابعين، الذين كانوا علىٰ رعاية بواطنهم ماضين؛ منهم سعيد بن المسيّب، وعروة بن الزبير، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وعبيد الله بن عتبة بن مسعود، وخارجة بن زيد بن ثابت، وسليمان بن يسار.. وفقه التابعين عموما أقل من فقه الصحابة، بسبب البعد عن نور النبوة؛ وهو ما يجعل الفقه بمعناه الأصلي، يتناقص مع زيادة هذا البعد شيئا فشيئا مع مرور الزمان؛ إلىٰ أن جاء زمن الأئمة المؤسسين للمذاهب الفقهية المعلومة، والذين علىٰ رأسهم زيد بن زين العابدين، وجعفر الصادق عليهما السلام، وأبو حنيفة النعمان، ومالك بن أنس، والليث بن سعد، والشافعي، وأحمد بن حنبل. ولقد كان

هؤلاء علىٰ نور وإن خالط بعضَهم فكر (رأي). والفكر في الفقه مأذون به، كما سبق أن ذكرنا؛ غير أن من كان علىٰ نور تامّ كفقهاء الصحابة، لا شك سيكون أعلىٰ رتبة من هؤلاء. ولقد نبه الإمام مالك إلىٰ حقيقة الفقه بقوله رضي الله عنه: «لَيْسَ الْعِلْمُ بِكَثْرَةِ الرِّوَايَةِ، إِنَّمَا الْعِلْمُ نُورٌ يَضَعَهُ اللهُ فِي الْقُلُوبِ»[1]؛ وكأنه رضي الله عنه ينظر إلىٰ فقهاء المتأخرين، وليس لهم من الفقه إلا الأقوال. والنور الذي يخبر عنه مالك، هو كشف خاص بالفقهاء، نظير ما للأولياء في علومهم. والفرق بينهما هو أن كشف الفقهاء يكون مع الحجاب عن الله، بخلاف كشف الأولياء. وكشف الفقهاء يكون في مسائل الفقه، لا فيما يُكشف للأولياء عادة. وهذا الكشف الفقهي، هو ما يؤيد الله به أهل الاجتهاد، وما يهديهم إليه من أدلة لا تكون وليدة عقولهم. وقد يغلط كثيرون عندما يظنون أن الاجتهاد كله استنباط فكري. والسبب في ذلك هو عدم ذوق حال المجتهد، وأخذه بالقياس النظري، لمن هو دونه في المرتبة. وما أخبر مالك بقوله إلا عن حاله وحال نظرائه رضي الله عنهم. كل هذا كان جزاء إيمانهم وعملهم، وإخلاصهم لربهم في كل ذلك. وهم بهذا، لم يكونوا يخالفون الصحابة إلا في قوة النور، وفي القدر الذي يدخل عليهم من الفكر فحسب.

أما متأخرو الفقهاء فقد خالفوا، حينما انقطعوا عن النور النبوي، عند انفصالهم عن الأعمال المقوية للإيمان وعن التزكية. وكلما نقص نورهم، استعاضوا عنه بإعمال الفكر؛ إلىٰ أن كادوا ينقطعون عن أصل الدين. بل إن منهم من انقطع؛ وصار الفقه لديه نظريا بحتا. ومن يستمع إلىٰ غرائب الفتاوىٰ عند المتأخرين، فإنه لن يجد لها سندا من الفقه الأول البتة؛ وسيجدها تستند إلىٰ عقول ضعيفة شوهاء، هي دون عقول العامة المتلقين. ومن ينظر إلىٰ

---

[1] - مسند الموطأ للجوهري؛ ص: ٨٨.

غياب أوّليات المعاني عن إدراكهم، فإنه سيعلم ما نقول حتما؛ وإن كان الله لا يُخلي زمنا ممن هم باقون علىٰ الأصل ولا بد؛ حفظا منه سبحانه للمرتبة؛ كما نحرص علىٰ القول دائما.

ولما جاء مقلدة الفقهاء، ومع انطماس البصائر، ظهرت العصبية للمذهب الفقهي، التي بلغت أوجها في أزمنة غير بعيدة؛ حتىٰ ما كان أحدهم يجيز الصلاة إلا خلف من هو علىٰ مذهبه؛ مع وضوح بطلان هذا القول وضوحا لا يُحتاج معه إلىٰ دليل. ولقد بلغ التخلف الفقهي في بعض البلاد، أن يسعىٰ أهل مذهب إلىٰ إبادة أهل المذهب المخالف إبادة. وهذا أقصىٰ ما يكون من الانقطاع عن النور، والهوِيّ في مهاوي الضلال والانحطاط.

الفصل الثاني

الفقه بين الربانيين والأحبار

يقول الله تعالىٰ: ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: ٦٣]. فميّز سبحانه بين طبقتين من العلماء الدينيين، لو أن الناس كانوا يسمعون؛ هما: الربانيون والأحبار. والأحبار هم المعروفون في الاصطلاح بالـ"فقهاء"؛ ومهمتهم تبليغ الأحكام إلىٰ الناس، والدلالة علىٰ الدين بصدق وأمانة. أما الربانيون فهم أعلىٰ منهم مكانة؛ ومهمتهم الدلالة علىٰ الله وعلاج القلوب مما يصيبها من أمراض هي معلومة لأهلها، والمحافظة علىٰ سلامة التوجه العام للأمة. ذلك لأن الفقهاء عادة، لا يتعدىٰ إدراكهم التفاصيل وما هو قريب منها؛ فيكون علم الربانيين منهم من هذا الوجه، بمثابة علم الإستراتيجيا الإيمانية. وعلم الأحبار ضمني في علم الربانيين علىٰ العموم، وإن كان هذا لا يظهر منهم دائما؛ بسبب خروج الربانيين عن إدراك العوام. نعني من هذا، أن الربانيين لنْ تُعتبر مرتبتهم التي دل عليها الوحي، والتي هي كالبوصلة العامة المحددة للمسار، إن تُرك أمر تمييزهم للعامة؛ فكيف بهم إن تنكرت لهم طبقة الأحبار، لغرض في أنفسهم أو لمرض!..

ومن أهم الفوارق بين الصنفين، أن الربانيين من كونهم أولياء، هم محفوظون من المعاصي وقصدِ الإضلال؛ أما الفقهاء، فهم من هذا الوجه كآحاد الناس. ولهذا السبب يظهر من الفقهاء في كل زمن من يمالئ الظالمين، ويكون عونا لهم في ظلمهم؛ هذا مع إباية علمهم لما يفعلون. وبما أن الفقهاء لا يحصل لهم البُرء من علل القلوب، بمجرد اشتغالهم بظاهر

العلم، فإنهم قد يصيرون أعوانا للشياطين، عند تحريفهم الكلِمَ عن مواضعه، وعند قصدهم ثمرة الدنيا علىٰ حساب الدين.

وبسبب هذا التباين، تجد أشد المعادين للربانيين من كل زمنٍ الفقهاء؛ لعلمهم بأنهم أعلىٰ منهم رتبة وأقرب مكانة عند الله؛ وهذا من باب الحسد. ولو ظهرت هذه المكانة للعامة، فإنهم لا شك سيولّون وجوههم نحوهم (الربانيين) عند طلبهم الاقتداء في تديّنهم، وعند إرادتهم تعرف الطريق إلىٰ الله، خصوصا بعد توبتهم من المعاصي وجِدّة إقبالهم علىٰ الله، التي تكون في أوجها عندئذ. فلما علم الفقهاء هذا، وعلموا أن مكانتهم عند الحكام وعند المحكومين ستكون بعيدة المنال بوجودهم، عمدوا إلىٰ إنكار مكانة الربانيين، وإلىٰ التشكيك فيها؛ بل وإلىٰ رميهم بما ليس فيهم من موبقات، تحجُز الناس عنهم. فكان هذا أول ما أتاه الفقهاء من تحريف.

لو سألنا عوام المسلمين عن طبقة الربانيين اليوم، لما علموها. ومن كان منهم علىٰ صلة ما بالعلم الشرعي، فإنه سيخبرنا بما لا يكاد ينضبط. هذا يفيد أن التغييب للربانيين من "الوعي العام" مقصود. ولولاه، لما أفلح المغرضون في بلوغ غاياتهم عبر القرون؛ والتي بلغت في نهاية مسارها الانسدادَ الذي تعيشه الأمة اليوم.

لم يكتف الفقهاء بكَفْر مرتبة الربانيين بين الناس، وإنما زعموها لأنفسهم، وجعلوها من نصيب رؤوسهم (رؤسائهم)؛ حتىٰ لا تُطلب خارجهم. وهذا الفعل منهم، جَعَل الإمامة في الدين تكاد تنحصر فيهم، منذ القرون الأولىٰ إلىٰ الآن. وهو أمر مناف لأصول الدين، قاصم لظهر الأمة؛ لأنه بدّل تركيبتها ونظامها عما أسسته النبوة.

لم يكن للفقهاء أن يبلغوا مأربهم، لو لم يكن لهم عون من عموم الناس علىٰ ما راموا. ولم يكن عموم الناس ليلتفوا حول الفقهاء، لولا جامع يجمعهم، ورابط يشدهم. وما تلك إلا الدنيا، التي فتح الفقهاء الدين عليها؛ ليتوسع من يريد، ويستزيد من يشاء؛ دون أن ينقص ذلك من قدر أهل الدنيا في نظر العرف الديني، الذي سيحل محل العلم الصحيح.

إن الوحي لمّا نزل، نزل بتحذير الله الناسَ الدنيا. فقال عز من قائل: ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]؛ وقال سبحانه: ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام: ٣٢]؛ وأمثال هذا كثير. ولقد استعاذ النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم من تسلط الدنيا علىٰ القلوب فقال: «وَلَا تَجْعَلِ الدُّنْيَا أَكْبَرَ هَمِّنَا وَلَا مَبْلَغَ عِلْمِنَا»[١]، وكان حاله صلىٰ الله عليه وآله وسلم، يغني في الدلالة علىٰ وجوب التجافي عن دار الغرور، والإقبال بالكلية -إلا ما كان من الضرورة- علىٰ الآخرة. وهذا التوجه العام الذي أسس له النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم علما وعملا وحالا، لم يستمر طويلا في الأمة علىٰ عمومه؛ وما لبث أن صار شعار قِلّة ممن بقوا علىٰ الأصل من الزهاد والعباد. وما كان الفقهاء ليتمكنوا من مخالفة الملوك (خلفاء الظاهر) والسلاطين، فيما انغمسوا فيه من لذائذ الدنيا، التي جاوزوا فيها ما كان علىٰ عهد الجاهلية، واقتدوا فيه بالقياصرة والكياسرة. قلنا «ما كان لهم ليتمكنوا» ولم نقل «ما كان لهم ليجرؤوا»، حتىٰ لا نظلم الفقهاء الأُول، الذين كان السيف مُصلتا علىٰ أعناقهم؛ وإن كان الشرع لا يعذر العالم في الصمت عند انتهاك الحرمات. ولا نرىٰ من قام بواجب العلم في القرون الأولىٰ، إلا الأئمة من آل البيت عليهم السلام، الذين قَضوا في سبيل ذلك شهداء. ولعل انفرادهم بهذه المزية، هو ما جعل عوام الشيعة يظنون أنهم كانوا يقومون علىٰ الحكام لرؤيتهم الأهلية للحكم في أنفسهم، لا فيمن

---

١ - أخرجه الترمذي عن ابن عمر رضي الله عنهما.

كانوا حكاما في أزمنتهم عليهم السلام. والأئمة بُرآء من هذا الرأي وحاشاهم!.. ما كانوا يقومون إلا لقول كلمة الحق، وليُقيموا الحجة علىٰ الحاكم!.. ولكن حكام الأزمنة الأولىٰ، ما كانوا ليسمحوا بذلك. إن الأئمة من آل البيت عليهم السلام، إلىٰ جانب الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، سيبقون النموذج الرائع للربانية في هذه الأمة، وإن جهد الكائدون في قطعها عنهم. ذلك لأنهم يريدون منها أن تقرّ بأن الربانية مرحلة زمانية مرت وانتهت؛ وهي في الحقيقة ماضية (سائرة) إلىٰ أن تقوم الساعة، لا يخلو منها زمان. لا يغيّر من هذه الحقيقة علم الناس بالربانيين أو جهلهم بهم في أزمنتهم...

الفصل الثالث

نشوء المذاهب الفقهية

إن أحكام الشريعة التي هي مجال الفقه، تُعرف من القرآن ومن السنة في الأصل، باعتبارهما حكم الله الذي ورد فيه: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً مُبِيناً﴾ [الأحزاب: ٣٦]. وعلىٰ هذا، فإن الشريعة تكون واحدة غير متعددة. هذا، عند اتحاد الحكم في المسألة الواحدة خصوصا؛ أما عند الاختلاف في معرفة الحكم، فإن الشريعة تصبح طرائق في الوصول إلىٰ الحكم بحسب كل طريق. وهذا لم يقع إلا بعد وفاة النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم. وأما الإرهاصات التي كانت في زمن النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم، والتي كان يؤيد فيها قولا من أقوال الصحابة، أو يسكت عنه؛ مما هو داخل في تقريره صلىٰ الله عليه وآله وسلم؛ كما هو الشأن عند أمره صلىٰ الله عليه وآله وسلم، بصلاة العصر في بني قريظة، واختلاف الصحابة في العمل بهذا الأمر النبوي، حيث أقر صلىٰ الله عليه وآله وسلم الفريقين؛ فهي من التقرير الظاهر. أما ما كان من التقرير الباطن، فهو كموافقة القرآن لبعض أقوال عمر رضي الله عنه. وهذا الباب مجهول لدىٰ الفقهاء، ولا يعلمه إلا الربانيون. ومِن جهلهم به، فهم لا يدخلونه في السُّنة التقريرية كما فعلنا نحن. ولسنا نريد الخوض في الدليل لما نقول، لأنه سيطول بنا، ويبعد بالقارئ عما يعقل. وما ذِكْرُنا لهذا الأمر، إلا من باب إعلام من يهمه ذلك فحسب.

أما بعد وفاة النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم، فإن التوصل إلىٰ الأحكام الشرعية فيما استجد من النوازل، كان علىٰ ضربين: عن مكاشفة، وعن رأي. هذا فيما لم يُعرف له من جهة

الظاهر نص في القرآن أو في السنة؛ أما ما كان نصه معلوما مفهوما، فإنه يُلحق بالأحكام الأصلية الشرعية النبوية. نعني أنه إلىٰ هذا الحد، لا يصح أن نقول بنشوء المذاهب الفقهية؛ وإنما نقول ببروز أصول نشوء المذاهب.

وقبل أن نمضي في الكلام، لا بد أن نميّز الأحكام التي قال بها الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم إبان خلافة كلٍّ منهم؛ حتىٰ لا تقارن إلىٰ غيرهم ممن ليست لهم مرتبة الخلافة. والخلافة التي نعنيها هنا، هي خلافة الظاهر والباطن معا (الحكم والقطبية). وحكم الخلفاء من هذه المرتبة هو حكم الله ورسوله -لمن كان يعلم حقيقة خلافة الباطن علىٰ الخصوص- وليس رأيا كما قد يتوهم من لا علم له بالأمر. ولو أخذنا مثلا علىٰ هذا، مسألةَ محاربة مانِعي الزكاة من قِبل أبي بكر رضي الله عنه -مع مخالفة عمر رضي الله عنه الخليفةَ في الرأي لأول الأمر- لجعلنا حكم أبي بكر حكم الله ورسوله، وجعلنا حكم عمر بعدم جواز محاربة من يقول لا إله إلا الله وقتها، حكما بالرأي. وقد علم عمر رضي الله عنه هذا الفرق بعد رد أبي بكر رضي الله عنه عليه؛ فعرف الحق من أبي بكر، لا من نفسه، رضي الله عنهما. نعني من هذا أن أبا بكر كان علىٰ بينة في الحكم من نفسه، وأن عمر كان دليلُه أبا بكر. هذا، في حينه؛ أما فيما بعد، فقد علم الفاروق رضي الله عنه حقيقة المسألة، وشكر الخليفة علىٰ حسن صنيعه. وللإشارة، فإن هذه المسألة لا تتعلق بتكفير مانعي الزكاة وعدمه، كما يظن القاصرون؛ بل هي مسألة أخرىٰ تتعلق بالخلافة. وهي مركبة، لا داعي للدخول في تفاصيلها الآن، مراعاة لغرض هذا الكتاب.

وحُكم الصحابي (أو غيره) بعد وفاة النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم، كحكمه عند مفارقته بسفر أو غيره؛ لتوحُّد حقيقة البُعد. وذلك كما حدث لمعاذ بن جبل، لما أرسله النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم إلىٰ اليمن، فقال له: «كَيْفَ تَقْضِي إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ؟ قَالَ: أَقْضِي

بِكِتَابِ اللهِ؛ قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي كِتَابِ اللهِ؟ قَالَ: فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ وَلَا فِي كِتَابِ اللهِ؟ قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي وَلَا آلُو. فَضَرَبَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدْرَهُ، وَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللهِ، لِمَا يُرْضِي رَسُولَ اللهِ»[1]. وسواء أصح هذا الحديث أم لم يصح، لاختلاف العلماء فيه من جهة الإسناد، فإن معناه صحيح. والمقصود بقول النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ وَلَا فِي كِتَابِ اللهِ»: أي فإن لم تهتد إلىٰ أصل الحكم في الكتاب والسنة؛ لا أن الحكم غير موجود فيهما. ذلك لأن الوحي لم يترك حكما واحدا مهملا (وهذا باب من أبواب الإعجاز)، لكن الناظر فيه قد لا يهتدي إليه إن لم يكن جليّا بيّنا لديه، بحسب مرتبته؛ أو إن كان الحكم مركّبا، كما يحدث كثيرا. وهنا تأتي الحاجة للاستنباط الذي ذكره الله في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَىٰ الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]. والاستنباط متفاوت بين الناس، بحسب مراتب عقولهم ودرجة تنوُّرها؛ وهو منشأ الاختلاف بين الفقهاء. وهذا يجعلنا نميّز بين حكم المكاشَفين، الذين يقلّ الاختلاف بينهم، بسبب كون الكشف من الله لا منهم؛ وبين المستنبِطين الذين يختلفون ويكثر اختلافهم، لأن الاستنباط منهم، لا من الله.

وعلينا قبل الكلام عن المذاهب، أن نؤكد أن الفقه كان رباني النشأة في بدايته. تتجلىٰ هذه الربانية في النبوة أولا، ثم في الوراثة التي ظهرت في الخلافة من جهة الباطن، وفي وراثة أئمة آل البيت عليهم السلام من جهة الباطن أيضا. وقد خصصنا الكلام عن جهة الباطن، لأن جهة الظاهر مشتركة بين الربانيين والفقهاء الأحبار. والفقه الرباني كما هو واضح مستغنٍ عن الرأي القائم علىٰ القياس والاستحسان. وقد نُقل عن غير واحد من ربانيي آل البيت عليهم

---

[1] – أخرجه الترمذي وأبو داود، وأحمد في مسنده.

السلام، ما يُفيد ما ذكرنا من الاستغناء. كل هذا، لأن الربانيين يأخذون علمهم عن النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم من جهة الباطن. فالأمر بالنسبة إليهم لم يختلف بعد وفاة النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم، عما كان عليه قبلها. وقد جهل الناس قدر هذه الوراثة النبوية، لمّا كان الحكم في الظاهر، للعوام الذين انقطعوا عن معاملة النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم المباشِرةِ بالموت. ولو أُخبروا من قِبل الخواص بحقيقة الأمر، لفُتنوا بسبب مجاوزة ذلك لعقولهم. نقول هذا، حتىٰ يسلّم القارئ لله في قضائه وقدره؛ وحتىٰ لا ينساق خلف القياس العقلي من الآن. هذا يعني، أننا عند إبرازنا جوانب من الفقه كانت تحت الظل، لا نروم تنكرا للماضي بما له وبما عليه؛ وإنما نبغي فهما يليق بعصرنا، نتجاوز فيه عوائق الماضي فحسب. ومن غير الخفي عند الحكماء، عدم جواز محاكمة مرحلة تاريخية إلىٰ معايير مرحلة أخرىٰ، أو إلىٰ معايير افتراضية. لا لأن المعايير تتغير في نفسها، ولكن لأن العوامل المؤثرة فيها تتداخل وتتراكب، بما يجعل الصورة المرحلية تتغير في كل مرة.

ومما يمكن أن يُعد من خصوصيات المرحلة الأولىٰ، والتي هي الفقه الرباني الوراثي الجامع، عدم تدوين ذلك الفقه، بالطريقة التي وقعت فيما بعد لفقه المذاهب عند أهل السنة خصوصا، بوصف فقههم سابقا لنظيره الشيعي. نريد أن نقول إن الفقه الأول ما كان يحتاج تدوينا، لأنه كان يعتمد الكشف؛ والكشف قد يخفىٰ دليله عن غير المكاشَف، ويصعب إقناعه به؛ أو قد يراه شديد الوضوح في النص، بعد دلالة الرباني، لا يحتاج بعد إدراكه إلىٰ شيء معه. ولهذا كان الفقه في هذه المرحلة تغلب عليه سمة الاتِّباع، لا الإقناع. خصوصا وأن الأَتْباع كانوا يعتمدون إيمانهم وتصديقهم لمتبوعهم، قبل الفهم عنه وإدراك وجوه المسائل؛ إلا من كان منهم من الفقهاء.

لن ندخل في إثبات أو نفي أخذ أبي حنيفة ومالك عن الإمام جعفر عليه السلام، كما يفعل المتأخرون من الشيعة ومن أهل السنة جميعا؛ ولكننا لا نعدل أبا حنيفة ومالكا بالإمام أبدا، لِما ذكرناه آنفا في التفريق بين الطبقتين. وهذا لا ينقص من إمامة الأربعة (أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد) في الفقه من طبقتهم شيئا. وسواء صح أخذ أحد الأربعة عن جعفر عليه السلام أم لم يصح، فلا شك أنه قد بلغتهم أقواله فانتفعوا بها. وإنَّ تكلُّف بعض جهلة أهل السنة في إثبات انقطاع الصلة بين الإمام وبين رؤوس الفقه في عصره وما بعدَه انقطاعا تاما، لهو من أثر العصبية المقيتة فحسب. إذ كيف يمكن ذلك والناس من طبعهم التأثر والتأثير بقصد وبغير قصد! بل كيف يكون ذلك داخل الأمة الواحدة، والتأثير المتبادل ثابت بين الأمم المختلفة! وما كلام المتكلمين في بعضه، إلا رد علىٰ عقائد المجوس والنصارىٰ واليهود والصابئة وغيرهم. ولا يكون الرد إلا علىٰ ما مس عقيدة المسلمين أو شوش عليها، لا علىٰ ما بقي مفارقا لها علىٰ التمام. وهذا هو بعينه التأثير المتبادل الذي نتكلم عنه. فكيف يحصل هذا مع أمم مخالفة من وجوه كثيرة، ولا يقع داخل الأمة الواحدة، ولو من وجه واحد؟!.. خصوصا إن علمنا أنه قد نُقل عن الإمام مالك بالسند قوله: «لقد كنت آتي إلىٰ جعفر بن محمد، ولقد اختلفت إليه زمانا؛ فما كنت أراه إلا علىٰ ثلاث خصال: إما مصليا، وإما صائما، وإما يقرأ القرآن. وما رأيته قط يحدّث عن رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم إلا علىٰ طهارة»[1]. وقد استشهد بهذا النص القاضي عياض وغيره. كما ذكر ابن حجر العسقلاني في «تهذيب التهذيب» أن مالكا وأبا حنيفة، قد رويا عن جعفر الصادق عليه السلام. وعلىٰ كل حال، فما ذكرنا هذا إلا للاستئناس، لأن الكتاب لا يتسع للجدل المذهبي؛ ونحن نريد تبيُّن المراتب وتتبع السيماء، لا غير ذلك.

---

[1] - مسند الموطأ للجوهري، ص: ٢٨٦-٢٨٧.

أما من قال إن أبا حنيفة كان قرينا لجعفر الصادق عليه السلام، وإن مالكا كان قريبا من ذلك، فإننا نجيبه بأن ذلك كان من جهة السنّ لا من جهة المرتبة. والعلم لا يكون دائما، المتقدمُ فيه زمانا، متقدما حتما في المرتبة؛ ولا المعاصر مساويا. وقد سبق أن ذكرنا أن جعفرا كان من طبقة الربانيين أصحاب المواجهة، في حين أن الإمامين الآخريْن كانا من مجتهدي طبقة الفقهاء التي دونها (الأحبار). وعلىٰ هذا، سواء أصحَّ الأخذ من جهة العادة أم لم يصح، فإن الفقه كله مستند إلىٰ علم الربانيين الذين علىٰ رأسهم الأئمة من آل البيت عليهم السلام. ولقد غلط عوام الفقهاء كثيرا عندما عدوا المتقدم زمانا أعلىٰ من المتأخر في العلم. واشتبه عليهم الأمر، بفهم خيرية القرون الأولىٰ التي جاءت في حديث: «خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»[١] علىٰ غير وجهها؛ لأنها خيرية عموم، لا تقطع بخيرية فرد من القرن (الجيل) الأول علىٰ فرد من الذي بعده.

وبما أن أئمة المذاهب الأربعة المشهورة، لم يكونوا من طبقة الربانيين العليا (أهل المواجهة)[٢]، وكانوا من طبقة ربانيي التوجه[٣]، فإنهم لم يستغنوا عن إعمال العقل في الاستنباط. وقد كان أبو حنيفة من أكثرهم عملا بالرأي في مقابل الثلاثة الآخرين؛ لكن هذا لا يعني أن الثلاثة كانوا لا يفعلون. كل ما هنالك، هو أن الثلاثة (أهل الحديث)، قد قيّدوا عمل العقل ورتبوه بحسب قوة الدليل وضعفه. وما القياس والاستحسان (علىٰ ما فيه من خلاف بين الأئمة) إلا نظير الرخصة في الأعمال؛ لمن لم يبلغ مرتبة العزيمة التي هي نظير

---

١ - متفق عليه؛ عن عمران بن حصين رضي الله عنهما.

٢ - ربانيو المواجهة، هم الأنبياء والورثة؛ ونُسبوا إلىٰ المواجهة لأن الله يواجه بهم عباده في التعريف؛ وهم فوق مرتبة الإحسان.

٣ - ربانيو التوجه، هم طبقة المؤمنين من بداية الإسلام إلىٰ نهاية الإحسان.

الكشف. ذلك لأن العقل العامل (المفكر)، أقل رتبة من العقل «المتلقي» للوحي، تشريعا (النبوة) وتعريفا (الولاية). يظهر من هذا أن الشارع قد تساهل في طرق التوصل إلىٰ الحكم الشرعي، رفعا للحرج وتحقيقا لأصل التيسير؛ وإلا فإن كثيرا من الأحكام الفقهية، ستكون مخالفة للحق من غير شك. والمخالفة مع بذل الوُسع معفو عنها؛ بل ومأجور صاحبها كما هو معلوم.

لا شك أن الأئمة الأربعة كانوا من أهل الاجتهاد (المطلق). وهذه الدرجة في الفقه، هي أعلىٰ مما دونها بلا خلاف؛ بسبب قوة نور أهلها، وإن فاقهم غيرهم ممن جاءوا بعدهم إحاطة بالأقوال. بل إن أهل هذه الطبقة (طبقة المجتهدين) كثيرا ما يكشف لهم من جهة الغيب عن الحكم ودليله. لكن هذا الكشف التأييديّ، هو صنف ثان أدنىٰ، بالنظر إلىٰ كشف الربانيين من أهل المواجهة، كما سبق أن أوضحنا. أما الفقهاء الذين هم من المقلدين للأئمة، فإنهم لا يبلغون قوتهم في النور؛ فيكون فقههم مفضولا بقدر الظلمة الداخلة عليه. وما الظلمة التي نعني، إلا أثر فكرهم في الأحكام المتوصل إليها، وأثر قوة عقولهم وضعفِها. ومن تتبع التفاصيل فيما نقول، فإنه سيجد تفاوتا عظيما بين الفقهاء. وقد ثبت ازدياد ظلمة هذا الصنف من الفقهاء مع مرور الزمان، إلىٰ أن كاد فقههم ينقطع عن أصله؛ وإلىٰ الحد الذي وقع به الالتباس في الأحكام المـُحْكمة الجلية والقطعية؛ وكأن الأمر انتهىٰ بهم إلىٰ الارتداد إلىٰ الخلف. كل ذلك، لدخول الخلل علىٰ عقول الفقهاء من جهة تأثّرهم بالفكر الفلسفي العام، كما هو الحال في زماننا. وما وقع التأثر بالفكر الفلسفي، إلا بعد حصول البعد عن النور الوحييّ؛ وإن كان تمييز هذا الأمر من حيث السبب والنتيجة، لَمِمّا يعسر إدراكه علىٰ طبقة الفقهاء أنفسهم.

وعلىٰ ما ذُكر، فإن المذاهب الفقهية، جزء من الشريعة ووجه من وجوهها، لا هي الشريعة كما تفهم العامة. وتبقىٰ الشريعة هي الكل الذي تعود إليه جميع الفروع، بشرط إحكام طريق الأخذ من الكتاب والسنة؛ وإلا صار الفقه رأيا مقطوعا في حقيقته. ولولا أن المذاهب الفقهية التي هي متعلقة في أصلها بالأعمال، داخَلَها ما هو من العقائد القلبية، لكان التقارب بينها منطقيا وسهلا علىٰ الأتباع، سواء أكانوا من أهل السنة أم من الشيعة، أم من المذاهب الفرعية لدىٰ الطائفتين؛ ولكن الأمور خرجت عن دوائر الاختصاص، واختلطت فيها المراتب، ووُجّهت (الأمور) من قِبل الحكام توجيها يخدم أغراضهم، ودخل فيها العوام بحماسهم الجاهل المتعصب؛ فأنتجت ما نراه اليوم من تنافر، وكأن المذاهب صارت أديانا مستقلة!..

الفصل الرابع

أثر الفقه في العقائد

لا بد أن نذكر في البداية أن الدين له شقان: عملي وعلمي. والعملي، هو ما يتعلق به الفقه بالمعنىٰ الاصطلاحي؛ وأما العلمي، فإنه ما يتعلق بمعرفة الله، من كونه سبحانه غاية الغايات. وكِلا الشقين له منطقه الخاص. فالشق الأول عملي بدني، له علمه (الفقه)؛ والشق الثاني علمي معرفي، له عمله (القلبي).

وإن العقائد الإيمانية في أصلها، هي كل ما يوافق ظاهر القرآن والسنة من غير تكلف فهم. ذلك لأن الإيمان لا يكون إلا بالغيب، والغيب لا يبرهن عليه من جهة العقل قط؛ وإلا يصير الكلام رجما بالغيب. والمعرفة العقلية التي دخل فيها أهل الكلام، ليست من مطالب الدين، ولا هي في متناول عوام المسلمين. لكن القلوب عندما تغفل، تدخل فيما لا يعنيها، وتشتغل بما لم تُكلَّف. وفي الحقيقة إن المعرفة العقلية بالله لا تصح، ولا ينفع في ذلك استنادها إلىٰ نصوص الوحي؛ بل إنها (المعرفة) تكون حينئذ ضربا من التحايل، وسلوكا لدروب الفلسفة من مُنطلق الدين. واستحالة معرفة العقل بربه من نفسه (ولو باعتماد الوحي) جلية؛ لأن العقل المخلوق، لا يمكن أن يحيط علما بخالقه أبدا. وتناول العقل لله موضوعا، يجعل الله لديه مساويا لباقي الموضوعات التي يتناولها من جهة المعاش، مساواة عقلية علىٰ الأقل؛ والله لا كفء له من جميع الوجوه، سبحانه. أما المعرفة الحق، فلا بد أن تكون من الله تعريفا وتعرُّفا؛ وهي المعرفة التي كان عليها الربانيّون من الخلفاء والأئمة من آل البيت (أعلىٰ طبقة بعد النبوة). وأما أئمة الفقه -ونخص منهم الأربعة المشهورين- فإنهم كانوا رافضين للكلام،

لعلمهم أنه بدعة مخالفة لأصول الدين؛ ولعلمهم من أنفسهم أنهم لم يكونوا مؤهلين للخوض فيما خاض فيه بعض الربانيين من أمثال جعفر الصادق عليه السلام، لما رد علىٰ المتكلمين. وردود بعض أئمة الفقه علىٰ بعض الفرق كالقدرية، كانت في حدها الأدنىٰ الضروري. وهذا يدل علىٰ أن أئمة الفقه كانوا علىٰ إيمان في أعلىٰ درجاته، ولم يكونوا علىٰ معرفة؛ ويدل علىٰ إقرارهم بالفضل لجعفر عليه السلام. وكلمة مالك لمن سأل عن الاستواء مشهورة؛ حين قال رضي الله عنه: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة». وقد ثبت ما يشبه هذا الرفض لـ«الكلام» بين يدي العوام، عن الإمام جعفر، وعن الأئمة الثلاثة الآخرين؛ فلا داعي إلىٰ الإفاضة فيه.

وإن المرء يدخل في علم الكلام -كما دخل فيه قوم أواخر زمن الصحابة- إن هو رام إيجاد منطق عقلي للحقائق الإيمانية التي أثبتها الوحي. وأول من وقع في هذه البدعة القدريةُ، من أمثال: معبد الجهني، وغيلان الدمشقي، ويونس الأسواري، الذين نفوا القدر، ليثبتوا الكسب بحسب نظرهم. وهذه مسألة شائكة، لم يخرج المتكلمون منها إلىٰ الآن؛ وإن لفقوا لها تلفيقات، أو قاربوا حماها مقاربة ما. وما يهمنا هنا، هو تتبع «العقل الفقهي» في مسائل الكلام، وفي طرائق استدلاله بحسب منطقه. ونحن لا نشك أن ما يسمىٰ علم الكلام، قد تفرع عن الفقه، بغير إذن من أئمته كما مر. وقد دخل هذا الأمر علىٰ الناس، مِن تَقَوِّي الفقه ومنطقه لدىٰ المتدينين، مع نزول الآخذين به عن درجة الفقهاء الأُصلاء، كما نزل أولئك عن رتبة الربانيين.

ولا شك أن ظهور فقهاء تمكنت منهم الغفلة، وتحقق لهم الانقطاع عن النور النبوي، سيدفع نحو العقل الفلسفي داخل الدين دفعا أقوىٰ. وسيكون ما يبدو لديهم تقدما إلىٰ الأمام في الكلام، تقهقرا إلىٰ الخلف وإن لم يعلموا. وسنجد من آثار المنطق الفقهي -الذي هو من

بقية إعمال العقل في النصوص، بإذن الشارع من أجل التوصل إلىٰ الحكم- ما سيُتخذ منهاجا بغية بلوغ المعرفة العقلية المنشودة، من غير إذن. وما وجدنا من أهل العصر من يُحذّر من العمل بغير إذن في الدين، مع أن هذا من لب الفقه لمن كان يعقل؛ وكأن الدين يعطي ثماره (المعرفية هنا) من عند نفسه، لا من عند ربه وبإذنه سبحانه!..

من هذه الآثار، تطبيق مبدأ الحلال والحرام في العقائد، الذي أفضىٰ إلىٰ القول بالوجوب والاستحالة والجواز في حق الله. وكأنه حلال علىٰ الله الاتصاف بأوصاف، وحرام عليه سبحانه، الاتصاف بأوصاف أخرىٰ؛ مما جاء به الخبر كالتردد والضحك والنزول وغير ذلك... ولقد كان لهذا بالغ الضرر، عندما أدىٰ إلىٰ رد شطر من نصوص الوحي، والدخول في تكلف التأويل، حتىٰ يُحافَظ علىٰ النسق العقلي. وبدل أن يكون العقل وسيلة إلىٰ المعرفة بحسب الزعم، صار متحكِّما في الوحي، وإن لم يُصرَّح دائما بهذا. ولو تفطن هؤلاء المتعاقلون إلىٰ أن العقل من أصله، لا يمكن أن يكون وسيلة إلىٰ تحقيق المعرفة (معرفة الحقيقة)، لأراحوا أنفسهم والناس من بعدهم. ولو أن العقل كان يُرجىٰ في هذا المجال، لكان الفلاسفة علىٰ خير؛ وما احتيج إلىٰ مبعث الرسل عليهم السلام من الأصل!..

ولعل من أهم ما زج بالفقهاء (ببعضهم علىٰ الأقل) في مجال الكلام، اعتقادهم في أنفسهم، أنه لا ينبغي أن يخرج عن علمهم شيء من الدين. وهذا من تشَهّيهم للرئاسة علىٰ الناس بغير حق. ولما رأوا الشارع خوّلهم الاستنباط، ظنوا أنه أعطاهم التصرف في كل الوحي، ومن جميع الوجوه. زاد من هذا التوهم، وجودهم لقواهم العقلية التي قَوَّتها دُربة معالجة الأحكام؛ فضلوا. وكأنهم ظنوا أن الله دلهم علىٰ عقولهم في نيل العلم، لا عليه سبحانه. وبهذا الفعل منهم، انقلب الدين مرة ثانية رأسا علىٰ عقب. وهذه المرة كانت الأسوأ، لأنها غيرت التوجه، واستبدلت القبلة الباطنية.

ولقد استمر الكلام رأيا فقهيا -كما ذكرنا- مرة أخرىٰ مع الخوارج الرافضين للتحكيم، المكفّرين للإمام علي عليه السلام. ثم ازداد وضوحا مع المعتزلة الذين كانوا بحقّ، أول من أخضع الوحي لتحكيم العقل. ولم يأنفوا من الانتصار للعقل، كلما بدا لهم أن الوحي يعارضه. وأسسوا مبادئ لمذهبهم يمشون عليها، وكأنهم بهذا يعيدون صياغة الدين من جديد. هذا، مع الشهادة لهم بأنهم كانوا من أعقل الناس، بالنظر إلىٰ الفلسفة المجردة. أما الأشاعرة والماتريدية، فقد أرادوا الخروج من آفات الكلام، لكن بانتهاج طريقه؛ حتىٰ يكون لـ«كلامهم» وقع عند المتكلمين. فأحسنوا بإعادة بعض المسائل إلىٰ نصابها، ولكنهم أبقوا علىٰ علم العقائد حجابا للعقول عن معرفة ربها، المعرفةَ الربانية المعتبرة. وكان الأئمة منهم هم أيضا، علىٰ درجة عالية من العقل، بالنظر إلىٰ طبقتهم.

وإنّ أبرز نموذج لدخول مجال العقائد بالمنطق الفقهي، ابن تيمية؛ الذي مع اشتداد بعده عن نور النبوة، أعاد صياغة الدين مرة أخرىٰ، بحسب ما يرىٰ عقله. والغريب أنه ومن تبعه في هذا المهلك، يرون أنهم عادوا بالدين إلىٰ ما كان عليه السلف، من أمثال أبي بكر وعمر رضي الله عنهما؛ وشتان!.. ومن أين له ولهم بإدراك ما كان عليه باطن الصحابة، حتىٰ يقولوا مقالتهم؟!.. وقد انطلت هذه الشبهة علىٰ ضعاف العقول، فتنادوا إلىٰ اتّباع الكتاب والسنة بفهم السلف؛ وكأنه دين جديد حل ببلاد المسلمين!.. وما فطنوا إلىٰ أن مقولتهم متناقضة، لكونها تجعل تديّن المتأخرين صوريا، لا حقيقة له. ثم جاء ابن عبد الوهاب وهو أضعف عقلا من ابن تيمية بكثير وأشد ظلمة، وطبّق "المذهب" علىٰ الناس عمليا وبالقوة، فنتج عن ذلك تكفير جمهور المسلمين، إلا من كان علىٰ رأيه. وصار التوحيد عند هؤلاء عقليا في أضعف ما يكون، بعيدا عن التوحيد الشرعي الرباني، الذي جاء به الوحي من عند الله. فكانت الطامة!.. وصار الأئمة في هذا المذهب سفهاء الناس! وانعكس الأمر، وتم الانقطاع عن

النور النبوي؛ حتىٰ عاد التعلق بالنبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم عند أتباع المذهب، شركا ينبغي تجنبه!.. فدخلت الشعوب التي فشا فيها هذا المذهب في ظلمة لا تكاد تبصر معها شيئا. وظهر عليهم التخلف العقلي الذي نزل بهم عن اعتبار البدهيات أحيانا!.. فكان هذا أسوأَ ما أصاب المسلمين علىٰ الإطلاق. نقول هذا، لأننا نرىٰ هذا الانقلاب العقدي الجَذري، فاق ما نال الأمة من استبداد حكامها، والذي يهول العامة كلما ذكروه!..

ومن يتتبع كلام ابن تيمية فإنه سيجده يعمل بالمنطق الفقهي في مجال العقائد؛ لأنه لا يعلم غيره. وهو يتوهم كما توهم سابقوه، أن المنطق الفقهي هو منطق الدين كلّه. بينما العقائد، مجالها أوسع من العقل نفسه، كما سبق أن أشرنا. بل إنها تقبل المنطق العقلي ونقيضه؛ لكن من حضرات مختلفة ولا بد. وابن تيمية عندما صنف الناس بين مسلم ومؤمن ومحسن (هو لا يرىٰ التراتب) مثلا، أو بين مقتصد وسابق بالخيرات، لم يجد من فارق بينهم غير العمل بالفرائض والنوافل والمستحبات. وهو ما يدل علىٰ أنه يجهل شروط المراتب من جهة الباطن (القلب) جهلا تاما. فهو يشبه الأعمىٰ الذي يتلمس الأشياء بيده ليعرفها منها، بعيدا عن صورها في الشهود، ويريد أن يصفها لغيره. ولكن العُمي من أمثاله، رأوا مذهبه أعلىٰ ما وُفِّق إليه عالمٌ، بحسب ما هم عليه من سوء الحال؛ حتىٰ لقبوه بشيخ الإسلام. ولا نرىٰ إلا أنهم لم يجرؤوا علىٰ نسبة النبوة إليه، من علمهم وعلم عموم المسلمين بانسداد بابها، لشدة ما يعظمونه!.. ولا شك أن هذا الصنف من الناس، هو ما سيسود آخر الزمان (هو زماننا)، حيث ازدياد البعد عن النور مع مرور الأيام...

لا يعلم الفقهاء (الأحبار) وأهل العقائد، أن الدين جاء ليفسح في دائرة العقل؛ لكن إن كان التدين علىٰ أصله، كما كان عند الصحابة الأُول حقا. ونخص بالكلام هنا صورة التدين الباطن، حتىٰ لا ينصرف الذهن إلىٰ مثل ما يدعو إليه المتسلّفة. ولا يعلم الفقهاء، وغيرهم

من بني جنسهم من عموم المفكرين، أن الدين جاء ليوصل العقل إلىٰ الإطلاق، بعد الضيق الذي يكون عليه. ولو علمت الفلاسفة ما نذكره هنا، لما سبقهم إلىٰ الدين أحد. وقد غاب هذا المعنىٰ عن العلمانيين أيضا، فظنوا أن التقيد بالشريعة، سيأتي بتقييد العقل؛ وما علموا أن العكس هو الواقع؛ وما خطر لهم أن يجرّبوا.. وزاد من انحراف فهمهم، أن رأوا المتدينين المنحرفين من فقهاء ومتكلمين، علىٰ ارتكاس وانتكاس، ينزل بهم دون العقول الكافرة في كثير من الأحيان، فيما يقولون. وما فكر أحد من هؤلاء وأولئك، أن الأمر قد يكون في عدم إتيان الدين من بابه، وفي الإخلال بأسبابه!..

الفصل الخامس

أثر التقليد على العقل

إن الفقهاء يزدادون تمكنا من صقل قواهم العقلية، كلما أعملوا نظرهم في مختلف المسائل، وكلما دققوا في تبيّن النِّسب بينها؛ إن كانوا علىٰ موافقةٍ للشرع في أعمالهم وأحوالهم. غير أن هذا، لا يكون إلا لمن كان معدودا من أئمة الفقه ذا ملَكَة. وأما السواد الأعظم من الفقهاء، فهم مقلدون، يكتفون بالعلم عن العمل؛ أو يعملون بخلاف ما يعلمون. وهؤلاء لا يُعدون فقهاء إلا مجازا. بل إنه يصدق عليهم وصف "حمَلة الفقه" أكثر من غيره، لقول النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم: «فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَىٰ مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ»[1]. وهؤلاء هم مَن عناهم مالك رضي الله عنه عندما نفىٰ أن يكون العلم بكثرة الرواية. ومن نظر في حال فقهاء زماننا، فإنه لا يجد أعلامهم إلا من هذا الصنف. هذا مع وجود الفقهاء ذوي الملكة ولا بد. والأزمنة تختلف بحسب ظهور وخفاء كل صنف، من هؤلاء وأولئك. ولله حِكم في ذلك.

ولا شك أن حمَلة الفقه، لبعدهم عن الحق، ولسهولة تلبيس إبليس عليهم، سيكونون علىٰ مر تاريخ الأمة، أشد الأصناف ضررا عليها، وأكثرها استعمالا ضد مصالحها. وسيظهر ذلك جليا إن شاء الله، عند ذكر التوظيف السياسي لهذه الطائفة. وأما الآن، فإننا سنكتفي بتتبع

---

[1] - أخرجه الترمذي وأبو داود وابن ماجة والدارمي وابن حبان وأحمد عن زيد بن ثابت رضي الله عنه.

أثر مقلدة الفقهاء علىٰ العقل؛ لأن الوضع الذي تعيشه الأمة اليوم، لم يأت من فراغ؛ وإنما نما شيئا فشيئا...

يُغفل الناس كثيرا قيمة العقل، مع أنه يسبق في الوجود الشرع. نعني أن الشرع ما نزل إلا علىٰ العقل (القلب). يقول الله تعالىٰ: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوّاً لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللهِ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدىً وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩٧]. ولقد عُرف كبار الصحابة برجاحة عقولهم في الجاهلية وقبل الإسلام؛ حتىٰ قال النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم: «خِيَارُكُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، خِيَارُكُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فَقِهُوا»[١]. بل إن عرب الجاهلية الأولىٰ كانوا يميّزون الحكيم من الأخرق. ومن نظر في شعرهم مثلا، فإنه سيجد لهم أنساقا عقلية لا تخفىٰ؛ تؤسس لأعراف قيمية وأخلاقية منها ما أقرّه الإسلام، ومنها ما عدله وتممه.

ومن ينظر في حال الأمة اليوم، فإن أولَ ما يعرفه منها، ضياع مبادئ العقل لديها، وتناقض ما هي عليه من توجهات وآراء. إن من شدة استفحال ما يشبه "الحمق" الجماعي، أن لا أحد يسأل نفسه أو يُسائل غيره: لمَ وصلنا إلىٰ ما نحن عليه؟!.. أللأمر صلة بالجينات العربية، مثلا؟.. قطعا لا!.. فما بقي إلا ما رُبيت عليه الأجيال، قرنا بعد آخر؛ حتىٰ عاد الاستثناء عندها قاعدة، وصار التلقين لديها سليقة.

لا بد أن نعلم أولا أن عقول الربانيين مطلقة؛ وإلا لما صحت لها صفة الربانية. نعني أن هذه الطبقة تعقل بالله، لا بأنفسها؛ وهذا هو ما يعطيها الإطلاق. وهذا الصنف من الناس مجهول عند أهل الدين، قبل غيرهم. بل إن من الناس (من طبقة الأحبار) من ينكر وجود ما ذكرنا، ويراه من قبيل المحال (قياسا علىٰ ما يعلمون من أنفسهم)؛ لأن الإطلاق عندهم صفة

---

[١] - متفق عليه؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه.

إلهية حصرا. وهذا مبدأ عام، لا يعلمون تنزيلاته الشرعية بحسب الحضرات. وبالتالي، سيردّون كل النصوص التشبيهية الواردة في القرآن والسنة، وكأنها لم تَرِد. من هنا كانت سمة العقول المطلقة الجمعَ بين التنزيه والتشبيه؛ في حين أن عقول الأحبار، تُغلِّب التنزيه تغليبا يكاد يكون تاما. والعامة من أنصاف العقلاء، يظنون أن التنزيه هو أعلىٰ ما يكون في مراتب العقول؛ ويجهلون في الآن ذاته، أن التنزيه تنزيهان: عقلي وشرعي. ومن عدم تمييزهم بين الصنفين، فإنهم يظنون أن كل تنزيه، هو تنزيه شرعي. وما تفطنوا إلىٰ قول الله تعالىٰ، مع كثرة تَرداده: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصافات: ١٨٠]. هذا يصدق علىٰ المنزهين لله بأنفسهم، كما يصدق علىٰ المجسمة؛ لا فرق.

أما حمَلة الفقه، فإن عقولهم ضعيفة، كانت تناسب في أصلها التشبيه المفضي إلىٰ التجسيم. ومن هذه الطبقة يكون عبدة الأصنام في أزمنتهم. فلما تديّنوا، نزلوا بالدين إلىٰ التجسيم الخيالي، الذي لم يسلم منه ابن تيمية وأتباعه. ومن ينظر إلىٰ عقيدتهم في أن الله مستوٍ علىٰ العرش فوق السماء حسا بذاته (جسمه)، فإنه سيعلم ما نقول. ومن ينظر أيضا إلىٰ نفْيِهم الإحاطة الوجودية الإلهية، بدعوىٰ أن بعض الأماكن في العالم نجسة، لا يليق أن تُنسب إلىٰ الجناب الأقدس؛ فإنه سيعلم جهلهم المطبق بالمراتب، وما ينتج عنها من أحكام.

إن طبقة "حَملة الفقه"، لما انتهىٰ الأمر إليها في الأزمنة المتأخرة، حكمت علىٰ الدين بالموت، وإن بالغت بحسب زعمها في التمسك برسومه. هذا التدين هو الذي أنتج من جهةٍ، العلمانيةَ الإسلامية، بسبب رفض العقلاء لِما وصلت الأمة إليه؛ ومن جهةٍ مقابلة، أنتج التطرف الاختزالي (داعش وما شابهها). ومع هذا التمزق بين النقيضين، لم يتمكن فقهاء العصر الرسميون، والمؤسسات الفقهية، القطرية والدولية من ورائهم، من تشخيص حقيقي للوضع؛ فضلا عن أن يخرجوا بخطة سليمة علمية، تكون طوق النجاة للشعوب الحائرة.

ومع التثاقف الواقع بين شعوب العالم، مؤمنها وكافرها، دخل علىٰ الأمة من الفكر ما يخالف الدين من أصله، ويؤول بالناس إلىٰ اللادينية، كما تعرفها الشعوب الأوروبية في معظمها. ومع عجز "الحمَلة" عن التصدي لما هو دخيل -بل وفي أحيان كثيرة عن تمييزه فحسب- دخلنا في خلط لا يُعرف أوله من آخره؛ إلىٰ الحد الذي ما عادت الشعوب معه تعلم: هل هي مطالبة بالتزام المرجعية الدينية؟.. أم هي مطالبة بالخضوع للمرجعية الإنسانية، وفق المنظمات العالمية؟.. ولـمْ يكتف "الحمَلة" بالوقوف جانبا، لإسعاف من سيلجأ إليهم ممن لا يزال به حنين إلىٰ الدين؛ بل دخلوا بإيعاز من حكوماتهم في التوفيق بين الشريعتين: الإلهية، والوضعية الإنسانية، من غير حصول توافق. فصاروا أعجوبة زمانهم، وضُحكة مواطنيهم قبل غيرهم. وهكذا فقد الدين قيمته عند كثير من أهله، بسبب هؤلاء!..

إن التقليد في الدين، لا يصح في باب الإيمان كما هو معلوم؛ ولا يصح إلا من جهة العمل، التي هي مناط الفقه حقيقة. وأما التقليد في العقائد، فهو سيؤسس للأيديولوجيا الإسلامية، التي إن انضافت إلىٰ "التمذهب" الفقهي، ستكون حائلا دون تحقيق وحدة الأمة بالقطع. ولعل ما تعيشه شعوبنا في الزمن الحاضر، ليس إلا تفاعلا بين أيديولوجيات مختلفة، ما كان لها أن توجد مع التدين السليم.

وحتىٰ التقليد داخل المذهب الفقهي، فإنه لا يصح إلا لفقهاء المذهب المعتبرين؛ العالمين العاملين، الذين لا يخالفون أصولا ولا فروعا، بحسب ما يشترطون. أما ما نراه اليوم من زعم لالتزام المذهب الفقهي، فإنه ضرب من العبث، لا ينطلي إلا علىٰ من هو أجهل من القائل به. ولو عدنا إلىٰ ما تعيشه المجتمعات من بُعدٍ عن الشريعة في السياسات العامة وفي الأعراف السائدة، لرأينا مخالفةً لأصل الدين، ومقارفة لما هو بيّن الحِرمة. وفي

وضع كهذا، لا يمكن الكلام عن مذهب فقهي، إلا من باب التدليس؛ وإلا فأي مذهب إسلامي (أيا يكن) سيقبل بمخالفة الأصول؟!.. نعني من هذا، أن التزام مذهب فقهي مخصوص في زماننا، لم يعد يليق بمن يدّعي العلم، إلا فيما لا عبرة به من فروع الفروع. وهذا يفتح أمامنا الكلام عما بعد المذاهب، وهي المرحلة القادمة من الفقه؛ إن كنا نؤمن أن وحدة الشريعة عائدة، إلىٰ ما يشبه صورتها الأولىٰ علىٰ زمن الخلفاء. نقول يشبه، ولا نقول يطابق؛ لأن صور التدين لا تتطابق أبدا، بالنظر إلىٰ المراحل الزمانية. وهذا أمر، لو علمه حمَلة الفقه، لسهّلوا الوصول إلىٰ فقه جامع مناسب لآخر الزمان، قد يكون تمهيدا لوحدة سياسية ضرورية...

إن الأزمة التي تعيشها شعوبنا، ليست بالهينة!.. فلا حكامها (جلهم) حريصون علىٰ الأوطان، ولا فقهاؤها (أغلبهم) حارسون للأديان، ولا مثقفوها يدلونها علىٰ خلاصها بالبرهان؛ ولا هي في نفسها تمكنت من الخلوص إلىٰ جانب واحد، توطن النفس عليه في كل آن؛ وإنما هو تمزق دائم، بين علمانية في العمل، وإسلام -علىٰ ما فيه- في المسجد والبيت؛ وحداثة لدىٰ الشباب؛ وتقليد لدىٰ الكهول؛ وتحرر لدىٰ الإناث؛ واستبداد لدىٰ الذكور؛ وكأن هذه الشعوب، صار يُطلب منها أن يتمثل فيها كل ما تفرق في العالم ماضيا وحاضرا. وكأنها تُعَد لأن تكون نموذجا لشعوب العولمة، التي ما زالت لم تُسفر عن وجهها كاملا. بل لا يكون الأمر إلا كذلك!..

إن التقليد الذي طبع فقه الحمَلة، قد نزل بالعقل عند شعوبنا، إلىٰ الدرك الذي لا يُمكنها معه الإدراك والمقارنة والاستنتاج. وكأنه مرضُ شللِ العقول أصابنا!.. في زمن نحن أحوج ما نكون فيه إلىٰ كل صنوف القوة. ولا يظُنّنّ ظان، أن الأمر متعلق بالذكاء، الذي لا يتجاوز

طور العقل المعاشي؛ لأن كلامنا هنا، هو عن العقل "فوق-الفلسفي" الذي لا يمكن أن نتعرف طريقنا بدونه!..

الفصل السادس

مهام الفقهاء الأصلية

إن أول مهمة للفقهاء، هي التفقه (التعلّم)؛ لقول الله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]. وعلىٰ اختلاف في معنىٰ النَّفْر عند المفسرين، إلا أنه لا يخرج عن قصد التفقه (عِلم ما أنزل الله) بأسباب شتىٰ، من النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم؛ مباشرة لمن كان باقيا في المدينة، وبكيفية غير مباشرة لمن غاب عنها؛ ثم العودة بما عُلم، إلىٰ من لم يعلم ممن كان غائبا، أو كان من أهل البادية. وعلىٰ هذا فإن الفقه يؤخذ عن النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم في جميع الأحوال، بواسطة وبدونها. وهو بعد وفاة النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم، يؤخذ عن طبقة الربانيين، كما سبق أن أبنّا مرارا.

وأما التفقه علىٰ أيدي أئمة الفقه، فهو إبعاد في الأخذ؛ لأن فقههم يقتصر علىٰ الفقه الظاهر، دون الباطن الذي منه فقه التزكية والسلوك. يقول الله تعالىٰ: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَىٰ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤]. فهذه الآية تُعرّف ضروب الفقه من جهة الظاهر ومن جهة الباطن؛ مع التأكيد علىٰ أنها كلها تُتعلم من النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم، في كل زمان؛ من زمن بعثته صلىٰ الله عليه وآله وسلم، إلىٰ أن تقوم الساعة. وهذا هو ما يدل عليه قول الله تعالىٰ: ﴿وَآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾ [الجمعة: ٣].

فإذا حصل التفقه، تعينت علىٰ الفقهاء المهمة الثانية، والتي هي بحسب الآية التي صدّرنا بها الكلام، إنذار القوم. ولقد خص الله الإنذار بالذكر وحده، مع أن القرآن نزل بالنذارة وبالبشارة معا؛ للدلالة علىٰ مُرتكز الأمر، هو التربية الجلالية؛ حتىٰ يستقر في النفس الخوف من الله والذل له. وأما مطالعة الجمال، فهي نتيجة للتربية الجلالية، ولا تستقل عنها. ومن دلّك علىٰ السبب، فقد دلك علىٰ النتيجة. فإن قال قائل: فلم كانت رسالة عيسىٰ عليه السلام بشارة، ولم تكن نذارة؟.. نقول: لقد شملت الرسالة العيسوية النذارة أيضا؛ إلا أنها قد غلب عليها التبشير، بسبب كونها متممة للرسالة الموسوية التي كانت بعكس ذلك تميل إلىٰ الإنذار. وعلىٰ هذا، فإن الرسالة المحمدية، تكون جامعة لما تفرق في الرسالتين الموسوية والعيسوية؛ لكن بالترتيب الذي يقتضيه العلم. نعني بإسباق النذارة علىٰ البشارة. وهذا أيضا من لب الفقه في الدين.

والنذارة تتطلب أول ما تتطلب، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وهذه الوظيفة هي مما لا يختلف عليه اثنان من مقلدة الفقهاء، فضلا عن الأئمة. لكننا إن عدنا إلىٰ تفقدها في زماننا، فإننا سنجدها شبه منعدمة. ذلك لأن حمَلة الفقه، صاروا خَدَما للحكام. فهم لا ينطقون بشيء علموه، إلا بعد إذنهم؛ إن أذنوا. أو هم قد وطنوا أنفسهم، علىٰ النطق (الأمر والنهي) بما يراه الحكام لا الشرع؛ فعادوا موظَّفين منفصلين عن الفقه، كما هو في أصله. ذلك لأن الفقيه الأصيل، يأخذ علمه من الله ورسوله، ويأمر به وينهىٰ، بحسب ما يرىٰ من دواع شرعية، من دون اعتبار لشيء آخر. وهذا الفقه الذي يأتمر بأوامر الحكام، لا يمكن أن تُضمن نتائجه. فعلىٰ فرض أن يكون الحاكم صالحا خاشيا لربه، بخصوص بعض منهم؛ فكيف يكون الأمر مع من اتخذ إلهه هواه وتربب في نفسه؟!.. ألا يكون هذا من الخروج عن الدين جملة؟!.. ثم إن العلم، لم يترك لنا اعتبار الخصوصيات، إلا في الدرجة الثانية وما

بعدها في الاعتبار؛ ولهذا كانت القواعد العامة (الكليات) حاكمة على الأحكام الفرعية لدى الفقهاء دائما.

إن غياب الفقه المؤسّس على التفقه الصحيح، وعلى النذارة للقوم بشروطها، جَعَلنا أمام فراغ فقهي غير معلن. لا يتمكن الناس من سد فراغه من أنفسهم، ويجعلهم في الوقت نفسه، عرضة لكل متلاعب يأتيهم بلبوس الدين. ومن هذا الباب أُتي شبابنا الذين أخذتهم الجماعات السياسية، فظنوها بديلا ناجعا.

وإن كان نزول مقلّدة الفقهاء عن مرتبتهم، سيفرز طبقة جديدة هي "مرتزقة الفقهاء" (الذين لا يأبهون لحلال ولا لحرام؛ وإنما همهم بيع سلطتهم الدينية لمن زاد عطاؤه)؛ فإن طبقة أخرى مقابلة، ظهرت لتُحمّل الحكام وحدهم، تبعة ما لحق الأمة من بلاء على مر القرون. وهؤلاء قد أسسوا للأيديولوجيا السياسية في الدين، بعد أن كانت الأيديولوجيا العقدية قد تمكنت وأعطت مُرّ ثمارها. فازدادت الشعوب تمزقا على تمزق، عندما أصبح للرأي السياسي اعتبار في الدين!..

سيعاجلنا بعض الناس بالقول: وهل السياسة منفصلة عن الدين؟.. فنقول: لسنا نعني هذا؛ وإنما نعني استعمال الذرائع في غير موضعها، للوصول إلى ما تشتهي الأنفس!.. خصوصا وأن الأمر يتعلق بالحكم، الذي يتطلع إليه كل طلاب الدنيا؛ ويستهوِنون في سبيله ارتكاب أكبر الكبائر. ولنا في حاضر الأمة، ما يغني عن استحضار محن الماضي!..

لو كان متسيّسو الفقهاء يرومون الإصلاح حقيقة، لبدأوا بإصلاح أنفسهم. نعني لبدأوا بتوجيه اللوم إلى أمثالهم من الفقهاء، الذين زينوا للحكام طريقهم؛ لأنه ما من حاكم إلا

وتحيط به جوقة من الفقهاء، يشهدون له -قبل أن يُستشهدوا- أن ما ينطق به هو الحق الذي نزل من عند الله؛ وأن من تُسول له نفسه مخالفته في الرأي، يكون مارقا من الدين علىٰ كل المذاهب. كان الأجدر بهم فضح هؤلاء المرتزقة، لا معارضة الحكام، الذين لو وَجدوا من يردهم إلىٰ الصراط المستقيم، لاستجابوا ولو قليلا. أما وضع اللوم كله علىٰ الحكام، أو السكوت عنه إن كان من الغير، فهو من السياسة إن لم يكن جهلا، لا من الفقه؛ لإبقاء الصلة بين الفريقين من الفقهاء، استعدادا لما يمكن أن يحدث من تغيير للمواقع عند الانقلابات. أهكذا يكون الصدق في القول والفعل الذي يحض عليه الدين؟!..

إن الناظر في أحوال الفقهاء في زماننا، سيجد جلهم مسيَّسين: فريق منهم مع الحكام، وفريق في المعارضة. والشعوب لا تتمكن من إدراك دين يجمع النقيضين؛ خصوصا وأن الأمر لم يُحسم بين الفريقين فيما بينهما. نعني أنه لم يُشر فريق إلىٰ الآخر بكونه علىٰ الباطل من كل وجه؛ حتىٰ يُريح الناس. وهذا الأمر، مع تَكراره في حياة الشعوب، هو الذي أوصلها إلىٰ التخلّي عن العقل وأصوله عمليا. وحتىٰ من يزعم أنه قد تخلّص من هيمنة الفقهاء، وأنه قد أصبح مجتهدا علىٰ قدر نفسه، يرجّح فريقا علىٰ آخر، فإنه لا يعلن ذلك إلا بين من هم علىٰ شاكلته؛ ولا يستطيع الجهر برأيه أمام العموم. هذا من جهة الكلام؛ أما ما يكون عملا في اتجاه ما يرىٰ أنه الحق، فإنك لن تعثر له علىٰ أثر يُذكر. ذلك لأن شخصية المسلم مع كثرة ما وقع عليها من تأثير من مختلف السلطات، صارت كالثوب الذي ذهب لونه من كثرة ما غُسل؛ باهتة منمحية!..

لو أن الفقهاء أرادوا أن يؤدوا ما عليهم لله، لبيّنوا أحكام الدين للحكام وللمحكومين جميعا؛ من غير أن يكون لهم غرض؛ ومن دون أن يكتموا شيئا مما ينبغي تبيينه، أو يُجمِّلوا ويُقبّحوا من عند أنفسهم. ولو كانوا علىٰ هذه الصفة، وبقوا علىٰ الحياد من جهة السياسة،

لصاروا مرجعا للجميع، حائزين لثقة الجميع. ولكن ما نشترطه هنا، يقتضي أن يكون الفقيه طالبا للآخرة، عازفا عن الدنيا؛ قانعا بالقليل، صابرا على الشدائد. وهذا، كان يمكن أن يُحصّله الفقيه، لو أنه تربى على أيدي الربانيين، الذين صار يُنكِر في الغالب وجودهم. فمَثَله كمن أعدم نفسه سبب النجاة، وهو عرضة للهلاك. فما أحمقه!..

لا بد أن نذكر هنا أن الفقيه إن كان أمينا على ما حُمِّل، فإنه يكون نائبا عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، من وجه الرسالة حصرا؛ لا من وجه النبوة ولا من وجه الولاية. فليُعتبر هذا عند الفقهاء العاملين، حتى لا يدخل المرء في سوء الأدب، مع من أنابهم!.. صلى الله عليه وآله وسلم.

الفصل السابع

داء الفقهاء من داء الأمم

لقد ذكر لنا الله شيئا من أحوال الأحبار في الأمم السابقة، لا ليجعلنا -سبحانه- نسخر من تلك الأمم أو نستحقرها، عياذا بالله؛ ولكن ليُعلمنا أنه سيكون فينا من هم علىٰ شاكلتهم، ولنتجنب ما وقعوا فيه إن أردنا تجنّب عاقبتهم. وإن الحديث الذي قال فيه النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم: «لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ شِبْراً بِشِبْرٍ وَذِرَاعـاً بِذِرَاعٍ؛ حَتَّىٰ لَوْ سَلَكُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَسَلَكْتُمُوهُ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ آلْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ؟ قَالَ: فَمَنْ!»[1]، لم يستثن الفقهاءَ من اتّباع سنن من قبلنا؛ بل إن الوقوع في هذه المذمة، لن يتم إلا بعد أن يصير فقهاؤنا علىٰ صفات أحبارهم!.. فيكونون هم الداعين لعموم الناس، إلىٰ ما سيصيرون إليه.

يقول الله تعالىٰ: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيراً مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ﴾ [التوبة: ٣٤]: وصفَ الله المنحرفين من الأحبار (الفقهاء) بالكثرة، حتىٰ لا تغلب العادة علىٰ المؤمن، فيظن أن كل فقيه بحسب العُرف، هو مرْضي عند الله. ووصفهم سبحانه بأنهم يأكلون أموال الناس، من حكام ومحكومين، بالباطل؛ لأنهم يبيعونهم ما لا يملكون. فالأحكام التي يتصرفون فيها من أجل إرضاء الجهة المشترية، لا حق لهم في تبديلها أو كتمانها. ثم وصفهم سبحانه بعد ذلك بالصد عن سبيل الله؛ ولا نظن أن أحدا من أغرار المؤمنين، كان يمكن أن يخطر بباله هذا، لولا أن الله أخبر به!.. لأن العادة جرت أن يكون صاحب مجال ما، منسجما مع شروط مجاله ومنطقه. وأن يصل الأمر بمن

١ - متفق عليه، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

يُفترض فيهم القيام بالدين والدعوة إليه، إلىٰ أن يصدوا الناس بدل ذلك عنه (لأنه هو سبيل الله)، فهذه لا تُدرك لكل أحد!.. وكأنك تتهم الأطباء بنشر الأمراض بين الناس، عوض العمل علىٰ شفائهم منها. وليلاحظ معنا القارئ، أن هؤلاء الصادّين، ما أعلنوا محاربتهم لله، حتىٰ يعرفهم الناس ويحذروهم!.. وما بقي إلا أن الدين الذي يعرضونه ويدعون إليه قد حرّفوه، مع الإبقاء علىٰ صورة شائهة له، لا تميّزها العامة. ولا يكون هذا، إلا إن ذهب باطن الدين، وفُقدت روحه!...

ثم يقول سبحانه: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدىً وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلاً وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ۞ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٤، ٤٥]: إن هذه الآيات ينزّلها المغرضون علىٰ الحكام، وبها يستدلون علىٰ كفرهم إن أرادوا منازعتهم الحكمَ؛ وهي في الحقيقة أنزلت في الفقهاء (الأحبار) الذين يعلمون حكم الله في الأمر من كتابه المنزل، فيبدلونه ليأخذوا عن ذلك عوضا من الدنيا؛ فهؤلاء هم من يكونون كافرين. وكفرهم بمخالفتهم ما يعلمون، هو ما يمهد بعد ذلك للحكام معصية الله ويزينها لهم؛ لا العكس.

ثم يقول سبحانه فيما ورد عاما لأهل الكتاب: ﴿وَآمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلاً وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ ۞ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ۞ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ ۞ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٤١ - ٤٤]:

ومن يتأمل أحوال فقهائنا، فإنه سيجدهم مرتكبين لكل ما سبقهم إليه الكتابيون الأولون؛ من تحريف الأحكام مقابل الأثمان، ولبس الحق بالباطل حتىٰ ينطلي علىٰ العامة، مع أمرهم الناس في دروس وعظهم باجتناب كل هذه الموبقات. ولا يقولن أحد إن المقصود من تحريف أهل الكتاب تحريف الألفاظ؛ وإن هذا لم يقع فيه فقهاؤنا!.. فإننا سنرُدّ: وما كانت الغاية من تحريف اللفظ عند الأولين؟ أليست تحريفَ الحكم؟!.. وفقهاؤنا (بعضهم) قد حرفوا الأحكام تحريفا سافرا صارخا، من غير أدنىٰ حياء. ومن يرد أن يرىٰ الأمثلة ماثلة أمام عينيه، فليس له إلا أن ينظر في زماننا إلىٰ بعض فقهاء المصريين الذين يناصر بعضهم السيسي، والبعض الآخر مرسي. ولينظر إلىٰ التحريف الذي يصيب الآيات والأحاديث عند الاستشهاد بها، مع هذا وضد ذاك، في الاتجاهين. فإنه سيرىٰ العجب!.. وليس هذا مقصورا علىٰ مصر من دون البلدان العربية!.. ولكنه فيها أكثر حدة، بسبب الانقسام الواضح والتنافر الشديد (الكونتراست). ولسنا نريد الدخول في التفاصيل، حتىٰ نعدد النماذج واحدا واحدا. والمنصف يكفيه منا هذا.

عندما خرجت الشعوب في البلدان تطالب بإسقاط النظام، كنا نعلم أنها ستخفق فيما تسعىٰ إليه؛ لِعلمنا أن الداء يكمن أولا في الفقهاء لا في الحكام. ولما رأينا الغافلين لم يتبيّنوا ذلك، وانطلت عليهم مؤازرة بعض الفقهاء الحركيين وقتها للمظاهرات، تأكد لدينا ما ذهبنا إليه. كان الأجدر بالشعوب، أن تنادي بإسقاط الفقهاء (الرسميين علىٰ الخصوص) أولا، لتستعيد حرية حركتها العقلية. ومن يرد أن يتبيّن ما ذكرنا، فليعد إلىٰ الانقلاب العسكري الذي قاده السيسي؛ ألم يوظف فيه الفقهاء والأحبار من المِلَّتين؟!.. أكان لِيتم له ما أراد، لولا هذا؟!.. ألم يُدخِل هذا التوظيفُ الارتباكَ علىٰ الشعب، الذي كان يبدو أنه قد حسم رأيه؟!..

ألم يصل الأمر إلىٰ الحد الذي انقسمت فيه الأسر قسمين، من جراء ذلك؟!.. فلا يقولن أحد بعد هذا: إن الفقهاء ستصلح بهم بلداننا في يوم من الأيام!..

لا يعلم ما نقول إلا علمانيونا، الذين يعلمون ما للدين من قدرة علىٰ الإفساد، إن هو فسد (وهم لا يعلمون إلا وجه فساده!). إننا رغم عدم موافقتنا للعلمانيين علىٰ منطلقاتهم، لا يمكننا إلا أن ننصفهم في مواجهة الفقهاء مرتين: مرة، لأنهم هم السبب الأول في نفورهم من الدين؛ وأخرىٰ، لأنهم وحدهم من بقوا خارج سلطة الفقهاء، لم يتلوثوا بفيروسهم. وهذا جعلهم يصيبون بعض الحق في آرائهم، عندما بدا المتدينون من أتباع الفقهاء كالمجانين!.. لا منطق، ولا نسق!.. والدين ما كان أبدا، سببا لكي يصل الناس إلىٰ ما وصلوا إليه من انحطاط، مما يمجه الكافرون قبل المؤمنين!..

ونحن بكلامنا هذا، ندعو العقلاء من العلمانيين -حتىٰ لا يكونوا نظراء للفقهاء في جهتهم- إلىٰ أن يعيدوا النظر في الدين، بعيدا عن التنميط الذي لحقه علىٰ أيدي فقهاء، لا يؤتمنون علىٰ أوليات العقل، فضلا عن دقائق الإيمان؛ ليخرجوا هم أيضا من التنميط العلماني، الذي صار دينا وضعيا، عند متطرفيه من غير شك.

لو عدنا إلىٰ أوان مبعث عيسىٰ ومحمد عليهما السلام، لوجدنا الرافضين لهما أول الأمر الأحبار. وهذا يدلنا علىٰ أن الأحبار لو كانوا علىٰ خير، لكانوا سبّاقين إليهما قبل غيرهم من العوام. وهذا يبيّن بجلاء حقيقة الأحبار السارية في الفقهاء من كل أمة. أعمىٰ الاعتداد بالفقه المعكوس، الأحبار عن معرفة الحق عند الرسولين عليهما السلام. وهم إن عرفوه، أو عرفه بعضٌ منهم، لم يجدوا غضاضة في إنكاره وإعلان المعاداة له!.. بئس الفقه هو إذاً!..

يرویٰ عن عيسیٰ عليه السلام، أنه كان يدخل علیٰ الأحبار المعابد، ويخاطبهم أمام الحضور: يا أبناء الأفاعي!.. وكان عليه السلام يقلب المناضد التي تعرض عليها السلع، باتفاق مع الأحبار، علیٰ أبواب المعابد؛ ليعلّمهم أن الدين لا يكون سببا إلیٰ الدنيا قط.

لم يكن فقهاء الظاهر وحدهم، من أخلّوا بمهامّهم، ولكن انضاف إليهم من زعموا أنهم معتنون بفقه الباطن من المتصوفة. وكما انحرف الفقهاء عن نهج الأئمة الأُول، انحرفت المتصوفة عن نهج الصوفية، الذين قاموا بحق الشقّ القلبي من العلم منذ القرون الأولیٰ؛ فانحسر العلم بشقيه (الظاهر والباطن)، إلیٰ أضيق دائرة، لتُفتح أبواب الفتن علیٰ مصراعيها...

الفصل الثامن

الفقهاء والفتنة

لو عدنا إلىٰ استشهاد الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه، وتتبعنا الأسباب التي أدت إلىٰ خروج فئة من السفهاء عليه، لوجدنا الفكر الخارجي يتأسس -علىٰ ما يبدو لأول وهلة في نظر الجاهلين- علىٰ أصول فقهية معتبرة، كإقامة العدل بالمعنىٰ السياسي والاجتماعي.. ومن هذه الاعتبارات المشتبهة، ما نقمه "الثوار" من إمساك للدنيا عنهم، نسبوه إلىٰ "ظلم الخليفة" عثمان بزعمهم؛ والذي ظهر في استيلائهم علىٰ بيت المال، بعد استشهاد الخليفة مباشرة.

وأول ما ينبغي أن نلاحظه هنا، هو جهل كثير من المسلمين -وعلىٰ رأسهم فقهاء ذلك العصر- بحقيقة الخلافة، وبحُكمها في الفقه. وسيبقىٰ هذا الجهل ساريا إلىٰ أيامنا هذه، من غير أن يحدُث كبيرُ تغيير؛ إلا ما كان من دخول النظريات السياسية العالمية، واختلاط الأصول عندنا بما ليس منها. نعني أن الأمر سيزداد سوءا، كما هو معلوم. وسنعود إلىٰ تفصيل ما يتعلق بفقه الخلافة، في فصول لاحقة بإذن الله.

وبعد استشهاد عثمان رضي الله عنه، زادت الفتنة استعارا، وتوسلت مرة ثانية الرأي الفقهي، الذي بنىٰ عليه معاوية رضي الله عنه ومن معه، رأيهم (الفقهي) بتقديم تتبع قتلة الخليفة والقصاص منهم، علىٰ إرساء الخلافة العلَوية وتثبيتها. ولو أن المسلمين عامة في ذلك الوقت، كانوا يعلمون حكم "الخليفة" في الشرع، ويعلمون مرتبته الربانية، لما ساغ لهم

أن يُعملوا رأيهم فيما لا مدخل لهم فيه. ولكن الضلال، ينشأ دائما علىٰ مبدأ سليم، هو: طلب إحقاق الحق؛ مع عدم تمكن العقول الضعيفة من تمييز السبيل المشروعة إليه. ولو تأملنا ما حدث في الأزمنة الماضية، وما يحدث في زماننا، لوجدنا شطرا كبيرا من الانحرافات يعود إلىٰ هذا الأصل.

وباعتماد "الاجتهاد" في غير محله، أخطأ جل الصحابة المعاصرين لفتنة معاوية، عندما رأوا أن اعتزال اقتتالٍ طرفاه معا من الصحابة، هو أقرب إلىٰ النزاهة والورع. وفي الحقيقة ما سقطوا، إلا فيما فروا منه رضي الله عنهم؛ كما قال الله تعالىٰ عن قوم: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي وَلَا تَفْتِنِّي أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا﴾ [التوبة: ٤٩]. ونحن لا نشكك في تقوىٰ الصحابة المعتزلين، ولا في نواياهم؛ ولكننا نجزم أن الله حجبهم عن علم الحكم الشرعي الصحيح، ليقضي سبحانه أمرا كان مفعولا. والقضاء، لا راد له من العقل!.. وهذا أصلٌ كثيرا ما يُغفل!.. ونحن هنا، لا نحاسب الصحابة أو نستدرك عليهم؛ فمقامنا دونهم رضي الله عنهم بما لا يُقاس -ولو قبلونا في مرتبة الخدم لهم، لكفانا والله، وزاد!- وإنما نريد أن نخرج من الحجاب الذي وقعوا تحت حكمه، لنتوصّل إلىٰ الحكم الشرعي في زماننا. من جهةٍ، لتصحيح علمنا؛ ومن جهة أخرىٰ، للخروج من تحكّم أسباب الفتنة، التي ما تزال عاملة في الأمة إلىٰ الآن (التقابل السني- الشيعي المستمر عبر الأجيال).

ثم مرة أخرىٰ، ستركب الفتنة الرأي الفقهي، بعد الاقتتال، وبعد التحكيم؛ وسيظهر من بين الصفوف الموالية لعلي عليه السلام، من يرفض التحكيم (إخضاع الدين كما قالوا، لتحكيم الرجال)، ولقد كان منهم حُفاظ القرآن بالألوف. وسيتم تأسيس مذهب الخوارج علىٰ أيدي هؤلاء، تأسيسا سيستمر في الأمة -مع بعض التعديل في كل زمن- إلىٰ اليوم. هؤلاء الخوارج لم يخرجوا عن المنطق العقلي، الذي كانوا عليه بادئَ اختيارهم، وهو أن يكونوا

مع علي عليه السلام، أمير المؤمنين حقا. وبهذا المنطق، رأوا أن القتال كان ينبغي أن يستمر، حتىٰ إفناء معاوية ومن معه. لكنهم لم يعلموا أن الحكم الشرعي يسير مع الخليفة (الرباني)، لا مع الرأي. وقد أراد علي عليه السلام أن يُفهمهم الأمر في تعليم رباني نافع لكل مسلم، إلىٰ قيام الساعة. يحكي الذهبي في تاريخ الإسلام: [فَلَمَّا بَلَغ عَلِيًّا مَا عَتَبُوا عَلَيْهِ، جَمَعَ أَهْلَ الْقُرآنِ، ثُمَّ دَعَا بِالْمُصْحَفِ إِمَاماً عَظِيماً، فَوُضِعَ بَيْنَ يَدَيْهِ؛ فَطَفِقَ يُحَرِّكُهُ بِيَدِهِ وَيَقُولُ: أَيُّهَا الْمُصْحَفُ حَدِّثِ النَّاسَ! فَنَادَاهُ النَّاسُ: مَا تَسْأَلُ؟ إِنَّمَا هُوَ مِدَادٌ وَوَرَقٌ! وَنَحْنُ نَتَكَلَّمُ بِمَا رَوَيْنَا مِنْهُ؛ فَمَاذَا تُرِيدُ؟ فَقَالَ: أَصْحَابُكُمُ الَّذِينَ خَرَجُوا، بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ كِتَابُ اللهِ تَعَالَىٰ: يَقُولُ اللهُ فِي كِتَابِهِ: ﴿فَابْعَثُوا حَكَماً مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَماً مِنْ أَهْلِهَا﴾؛ فَأُمَّةُ مُحَمَّدٍ أَعْظَمُ حَقّاً وَحُرْمَةً مِنْ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ؛ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ شِبْهَ مَا تَقَدَّمَ. قَالَ: فَرَجَعَ مِنْهُمْ أَرْبَعَةُ آلافٍ، فِيهِمُ ابْنُ الْكَوَّاءِ، وَمَضَىٰ الآخَرُونَ.][1] وفي هذه الحادثة إشارة من علي عليه السلام، إلىٰ كون الخليفة نسخة قرآنية آدمية وراثية (النسخة الأصلية هي النسخة المحمدية). وإذا نطق الخليفة الرباني بالحكم، فليس لأحد مهما ظن في نفسه من علم، أن يُعقّب علىٰ حكمه. هذا من الأحكام المتعلقة بالخلافة، التي لا خبر لجل المسلمين عنها.

ثم لما استُشهد الحسين عليه السلام بأمر من ابن زياد والي يزيد علىٰ العراق، قام بعض المتفيقهين من مطموسي البصائر، ينسبون الإمام عليه السلام إلىٰ الخروج (ولا زالوا يفعلون إلىٰ الآن)!.. ومَن، خرج علىٰ من؟!.. أيزيد العربيد، الذي خرج عن الصراط المستقيم؟! أم ابن رسول رب العالمين صلىٰ الله عليه وآله وسلم؟! وأين الفقه هنا؟! إن لم تُعقل مرتبة الحسين عليه السلام وتُميّز؟!.. أكان يسوغ للحسين عليه السلام أن يبايع يزيد، فيؤسس لدين غير دين أبيه رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم؟!.. فإن كان الدين قد حُرّف في كثير من

[1] - تاريخ الإسلام للذهبي: (٢/ ٣٣٣).

معانيه، مع استشهاد آل البيت النبوي دونه، فما الظن به، بعد بيعة الحسين ليزيد، لو كانت؟!..
أين العقل؟ قبل الفقه؟!..

إن الخلافة كانت قد افترقت، إلىٰ باطنة وظاهرة (مُلك) في زمن الحَسن عليه السلام؛ فذهبت الباطنة من الحسن إلىٰ الحسين عليهما السلام، وبقي الملك مع معاوية ويزيد. والخلافة الظاهرة، ليس لها حكم الخلافة التامة الذي أومأنا إليه عند ذكر خلافة علي عليه السلام، والأربعة عموما؛ وإنما هي تحت حكم الشرع العام، الذي يصدق علىٰ المسلمين أجمعين. نعني أن الملِك قد يخطئ ويصيب، كسائر الناس. ومن جهة الباطن هي (خلافة الظاهر=الملك) تحت حكم الخليفة الباطن، في زمنه (الزمانان ليسا متطابقين). ومن هنا نعلم أن يزيد كان من جهة الباطن تحت حكم الحسين عليه السلام؛ وأن الحكم بالقتل في الظاهر، الذي هو طلب للشهادة من الإمام في الباطن، كان من الحسين لا من يزيد. جَلّ الحسين قدرا عليه السلام، أن يحكم عليه أحد!..

ثم استمر الأئمة من آل البيت قائمين بالدين، آمرين ملوك زمانهم بالمعروف وناهيهم عن المنكر، معينين للخلفاء منهم كعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، الذي جمع الله له الخلافتين مرة أخرىٰ؛ فاستُشهد منهم من استشهد، وحُبس من حبس، وضُيّق علىٰ من لم يصبه ما أصاب الأولين؛ وكأن الدين، جاء بقطع دابر أهل البيت أجمعين!..

لا بد أن نذكّر هنا بالفرق بين الأئمة من آل البيت عليهم السلام الذين لم يعتبروا أنفسهم ولا أهلهم وأولادهم في جنب الله، قياما بحق الله؛ وبين أئمة الفقه (الأربعة) عندنا الذين رغم عدم تبديلهم، وعدم طاعتهم للحكام في المعصية؛ إلا أنهم كانوا ينظرون لأنفسهم (يحتاطون)، حتىٰ لا يُقتلوا. ولقد كان هذا، من أسباب ضعف الفقه السياسي المباشِرة.

ورغم نيل هؤلاء الأئمة (أئمة الفقه) ما نالهم من البلاء المعلوم، عند نطقهم بالحق الذي يطيقون؛ ورغم ما قيل عن دعم أبي حنيفة رضي الله عنه للإمام زيد بن علي عليهما السلام؛ فإن أئمة الفقه، سيبقون طبقة دون طبقة الأئمة في المواقف، كما كانت طبقة الفقهاء طبقة دون الربانيين من الأصل. وهذا تأكيد لما ذكرناه في الفصول السابقة، ينبغي أن يُعتبر.

لسنا هنا ننتصر للشيعة الذين نخالفهم في كثير مما يذهبون إليه، ولكننا ننتصر للحق الذي يريد فريق ممن يزعمون أنفسهم "أهل السنة" أن يطمسوه. نريد أن نقول إن كثيرا من الأعراف الدينية التي أصبحت فقها -خصوصا في المجال السياسي- لا أصل لها من الدين؛ وإنما هي من آثار الاستبداد الذي أسس له الحكام طيلة قرون.

وحتىٰ لا ينساق القارئ -الذي علىٰ الحياد- وراء عقله، ويضل كما ضل الأولون؛ ويقول: إن دينا لم يضبط فقهاؤه أحكاما محورية كأحكام الحكم والنظام السياسي، لا يستحق أن يُتبع بسبب إهماله للضرورات؛ فهو إما أن يكون دينا باطلا من الأساس، وإما أن يصير ناقصا فلا يُعتد به!.. فإننا نرُد عليه قبل أن يسأل: إن الدين لم يغفل هذا الأمر؛ ولكن بما أن شطره يتعلق بالعلم بالباطن، فإن الفقهاء لم يضبطوه. وحيرة الناس وترددهم في هذا الأمر، جاءاهم من اكتفائهم بالفقه الظاهر وحده، وبتقليدهم للفقهاء. ومن جهة ثانية، إن الله قضىٰ في أزله أن تصيب الأمةَ كلُّ هذه الفتن، لحِكم هو يعلمها سبحانه؛ منها، أن الدنيا ليست في الدين محورية؛ سواء أكان نظام الحكم فيها، مُحقا أم مبطلا. هذا من جهة علم التربية، لا من جهة الفقه!.. ومنها أن الفتن المقضيَّ بها في الأزل، ما كانت لتحدث لولا هذه الفجوات العلمية، المؤدية إلىٰ المخالفات؛ وهي لا بد أن تكون!.. والأمر كما ذكرنا مرارا، مركّب ومتشعب، لا يحاط به في كلمات... ولكن مع هذا كله، فإن طائفة من أهل الحق في كل زمن، تكون ظاهرة عليه، وإن لم يبرز ذلك للعموم، ويَرَه منها كل أحد..

الفصل التاسع

ضعف الفقه السياسي

كما أشرنا سابقا، فإن الفقه الإسلامي، لم يولِ جانب السياسة الشرعية ما يستحقه، لسببين رئيسين: الأول، لأن إدراك أبعاد هذا الفقه يتطلب جمعا بين علمي الظاهر والباطن، في أعلىٰ الدرجات، وهذا فوق طور الفقهاء؛ والثاني، لأن هذا الفقه لا يمكن أن يُعتنىٰ به تحت الجبر والقهر؛ لأنه يشترِط حرية الرأي. ومبدأ الحرية بالمعنىٰ الكفري، الذي يُتداعىٰ إليه اليوم، لا يفي بالغرض؛ لأنه يعطي ما توصّل إليه الفكر السياسي العالمي من ديمقراطية بجميع نُسخها...؛ أما الدين، فهو نظام قائم علىٰ العبودية لله، التي قد تتحول إلىٰ عبودية (ولو بمعنىٰ جزئي) لبعض العِباد عند الإخلال بالشروط علىٰ أيدي الفقهاء؛ فيصير الدين لغير الله، بعد أن كان لله. نعني من هذا، أن العبودية لله الحق، هي الحرية المشروطة حقيقة؛ لكن هذه الحرية، لا توجد حيث الفقهاء في الغالب. والزمن الذي يمكن أن ينمو فيه الفقه السياسي الصحيح، هو زمن الخلافة الربانية؛ وهذه، زمانها متقطع غير متتابع علىٰ مدىٰ عمر الأمة؛ اللهم إلا ما كان من السنوات الثلاثين التي أخبر عنها النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم، والتي هي مدة الخلافة الأولىٰ. فقد جاء عنه صلىٰ الله عليه وآله وسلم: «الْخِلافَةُ بَعْدِي ثَلاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا»[1]. ولقد التبس هذا المعنىٰ علىٰ كثير من الناس، وظنوا أن الخلافة كلها ثلاثون سنة؛ وهو غلط فادح! وهذا قادهم إلىٰ اعتقاد الخلفاء الخمسة الأُول وحدهم، وحصر الخلافة فيهم؛ وهو أيضا غلط!..

---

[1] – أخرجه أحمد في مسنده، وابن حبان، واللفظ له؛ عن سفينة رضي الله عنه.

وحتىٰ لو فرضنا وجود هذا الفرع من الفقه، فإنه سيصعب العمل به في الأزمنة التي تفترق فيها الخلافتان، ويكون الناس فيها تحت الملك، لا تحت الخلافة. وهذا أَدْعىٰ لأن لا يُعلم هذا العلم للعموم، ما دامت مدة الملك في الأمة أكبر من مدة الخلافة الجامعة بما لا يقارن. فها هي الأمة الآن قد تجاوزت الألف سنة وأربعمائة سنة، من عمرها؛ وعُمر زمن "الخلافة الجامعة" المتفرق علىٰ مدىٰ عمر الأمة كله، لا يتجاوز المائة سنة. عَلِم الناس "بالنص" ثلثه، ويبقىٰ الثلثان منه في دائرة الجهل. وهذا مما لم يتنبه إليه الفقهاء البتة.

وهذا قد يجعل المرء يتساءل: فهل يكون نظام الحكم الأصلي في الإسلام هو المُلك؟.. فنقول: لا، قطعا!.. إن نظام الحكم في الإسلام هو الخلافة؛ لكن الخلافة لها حكمان: الاجتماع، والافتراق. وهي في حال الافتراق، تُعرف بالملك؛ لكنها لا تشبه الملك عند غير هذه الأمة، بسبب كون الخليفة الباطن زمن المـُلك، يكون من هذه الأمة أيضا. فبالنظر إلىٰ الأمة، فإن الخلافة قائمة في كل زمان؛ وبالنظر إلىٰ الحاكم، فتارة يكون خليفة (حال الاجتماع)، وتارة يكون مَلِكا (حال الافتراق). أما الأمم الأخرىٰ، فلا تعرف إلا نظام المـُلك الجزئي، في جميع الأحوال؛ بغض النظر عن الاختلاف النوعي عندهم، بين نظام الملك والنظام الرئاسي (الرئاسة مُلك بالمعنىٰ الشرعي). فمن جهة الشرع، لا اختلاف بينهما، عندهم وعند من يقلّدهم منا، في زمن الدول القطرية. وقد أوضحنا هذا، في غير هذا الكتاب.

ثم إن الفقهاء من أهل السنة لم يحوزوا علم الخلافة، فهي عندهم الإمامة (=رئاسة الدولة)؛ وهي عامة، ينسبونها للنبي، وينسبونها لكل حاكم[1] (إمام)، جاء بعده صلىٰ الله عليه وآله وسلم؛ سواء أكان خليفة أم ملكا؛ لأنهم لا يميّزون بين الملِك والخليفة علىٰ التحقيق.

---

[1] - الحاكم عند الفقهاء، هو القاضي؛ ونحن نستخدم اللفظ بمعناه العام.

وحتىٰ الخلافة الأولىٰ، فإنهم ما ميّزوها إلا بالحديث الوارد فيها، والحاصر لها من حيث الزمن. ولعل من أسباب التنافر بين الشيعة وأهل السنة، استعمال مصطلح الإمامة، بمعنييْن مختلفيْن؛ وهذا قد أوجد تزاحما بينهم. بينما الأمر ليس كذلك في حقيقته.

ولو أخبرْنا فقهاء أهل السنة بخلافة النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم، لأنكروها؛ لأن الخلافة عندهم هي خلافة عن النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم. وهذا معنىٰ صحيح؛ لكنه معنىٰ فرعي، لا ينفي خلافة النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم عن الله. وفي الحقيقة هذه هي الخلافة، سواء أنُسبت إلىٰ النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم، أم نسبت لخليفة بعده. لذلك فنحن نجعل مرتبة النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم العامة هي الخلافة، لا الإمامة؛ وإن كانت الإمامة تصدق لغة علىٰ معنىٰ الخلافة، وتصح بالمعاني الجزئية كالإمامة في الصلاة وفي غيرها أيضا...

ثم إننا عندما استقرينا كلام الفقهاء، وجدناه يشتمل علىٰ جهل بمرتبة النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم في الأمة. نعني أنهم عندما يتكلمون عن تصرفات (أفعال) النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم، المتعلقة بوظائفه في الأمة، والتي هي الفتيا والتبليغ والحكم (القضاء) والإمامة (رئاسة الدولة)؛ فإنهم يقيسونها علىٰ ما يعلمونه من أمثالهم في الناس. وهذا يشبه قياس المتكلمين لصفات الحق، علىٰ صفات المخلوقين. وهو معتبر؛ لكن في مقام الحجاب؛ وهو مفضول من غير شك. والحق عندنا في هذه المسائل (أفعال النبي)، هو علمها في نفسها، ثم قياس الغير عليها، لا العكس. ولقد رأينا للقرافي كلاما في كتابه: "الإحكام في تمييز الفتاوىٰ عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام"، يمكن أن يكون مبادئ أولية في المسألة، لكنه لا يرقىٰ لأن يكون العلم التام الصحيح؛ رغم بناء فقهاء العصر عليه.

ومن آثار سوء إدراك الفقهاء لمرتبة النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم (خلافته)، أنهم يفصلون بين نبوته وقضائه وإمامته وفتياه عليه الصلاة والسلام؛ بينما الحقيقة التي لا يميّزونها، هي أنه نبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم في كل ذلك. وهذا دخَل عليهم، لأن الأصل عندهم في الاستدلال، سوىٰ النبي صلىٰ الله عليه وآله من الناس؛ وهؤلاء لا يمكن أن يكونوا أنبياء في أفعالهم (الفتيا والإمامة والقضاء)، حتىٰ يعطيهم قياسهم عليهم علما صحيحا. وهذا القياس المعكوس، لا يمكن أن يفارقوه، لأن مرتبتهم لا تعطي علمهم بالنبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم من مرتبة الخلافة الإلهية؛ فهذه للربانيين لا لهم.

وفي الحقيقة، إن جل وجوه تصرفات النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم، التي يعلمها الفقهاء، هي عائدة إلىٰ مرتبة واحدة، هي الرسالة؛ وإنما تعددت لدىٰ الفقهاء، لجهلهم بسواها. ونعني بسواها هنا، مرتبة النبوة التي هي باطن الرسالة؛ ومرتبة الولاية التي هي باطن النبوة. وخلافة النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم، التي ذكرناها آنفا، هي من مرتبة الولاية؛ لهذا هي مجهولة عند غير الأولياء. ومن هنا يتضح أن اصطلاح الإمامة الفقهي، يصدق علىٰ معنىٰ جزئي من الخلافة، لا غير؛ وهو ظاهرها. وتبقىٰ نبوة النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم، قريبة من إيمان الفقهاء، لا من علمهم أو علم غيرهم. ذلك لأن النبوة كما هي مجهولة عندهم من جهة الذوق، هي مجهولة أيضا عند الأولياء من هذا الوجه. فما أجلّ قدر الأنبياء عليهم السلام!..

نعني من هذا الكلام كله، أن مَن جهل حقيقة النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم، كيف سيُدرك حقيقة أفعاله! وكيف سيعلم الأحكام المستندة إليها حقيقة؟!.. وهذا يؤكد مرة أخرىٰ أن الاقتداء بالفقهاء، هو كالرخصة للمقتدي، عند فقد الإمام الرباني فحسب؛ لأن علمهم بالدين، الذي هو فرع عن علمهم بالنبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم، من كونه محورا

له، ناقص. بل هو لا يجاوز في الحقيقة مرتبة الظن وإن قَوِي؛ ولا يصح أن يُعدّ علما عند التحقيق. هذا رغم جهلهم بحقيقة أنفسهم (مرتبتهم)، وظنِّ بعضهم أن لا أحد أعلم منهم!..

كل هذا عند كلامنا عن الفقهاء المعتبرين؛ أما فقهاء العصر الذين أنشأوا الأيديولوجيات السياسية، التي اعتمدتها الحركات الإسلامية علىٰ مد البلاد الإسلامية كلها، فإنهم قد نزلوا عن مرتبة الأولين، ودخلوا في خلط يضم بقايا علم ديني، وفكر سياسي، وهوىٰ شخصي أو جماعي؛ زاد من اشتداد الفتنة، وقوّىٰ الصراعات الداخلية في الأمة، إلىٰ حد لا مزيد عليه؛ نرجو أن يكون مؤْذنا بمقرب الفرج الموعود إن شاء الله...

الفصل العاشر

جهل الحركيين بالخلافة

قلنا سابقا، إن الجماعات الحركية -الإخوان المسلمون وحزب التحرير خصوصا- قد أسَّست لفقه سياسي بديل عن الجانب السياسي من فقه الفقهاء، الذين صاروا داعمين للحكام (ملوكا ورؤساء)، من غير اعتبار لأصول أو فروع؛ وإنما خدمةً، كما خدم الأحبار من كل الملل ملوكهم. ولما كان إخلال الفقهاء سافرا، فقد سهّل علىٰ الجماعات الحركية، استمالة الشباب الراغب، من جهة، في العودة إلىٰ صحيح التدين؛ ومن جهة أخرىٰ، في التغيير إلىٰ ما يمكن أن ينافس الأنظمة الديمقراطية في العالم.

غير أن مرتبة مؤسسي الجماعات، أو مرتبة مُنظِّريها، لم تسمح بإدراك أحكام "الحُكم" الشرعية الأصلية؛ فدخل أصحابها في اضطراب لم يخرجوا منه إلىٰ الآن. صاروا في الغالب يعتمدون -بسبب قصورهم- ما يسمىٰ "الدعاية السلبية أو السوداء"[1]. نعني أنهم صاروا يفضحون عيوب أنظمة الحكم في بلدانهم، ليدلوا علىٰ مذهبهم. وهذا جعل المعادلة السياسية صفرية مبنية علىٰ التنافي، من جهة (وهذا له أضرار وخيمة)؛ وسمح من جهة أخرىٰ، بدخول شيء من الفكر الاشتراكي، ومن الفكر الليبرالي عليهم، من أجل سد الفراغ التأصيلي والتنظيري. وهو ما سيزيد من انبهام فقههم، إن جاز أن نسميه فقها. ولهذا السبب، تجد الجماعات الإسلامية تتبنىٰ القضايا الاجتماعية المعيشية، بدل التركيز علىٰ نظام الحكم؛ حتىٰ صارت أشبه بالنقابات منها بالأحزاب (من حيث التعريف، لا مقارنة بأحزابنا).

---

[1] - مصطلح سياسي معاصر.

ولقد حسمت القيادات المتأدلجة من هذه الجماعات والأحزاب في الأمر، بأن ركزوا النظر على العمل للوصول إلى الحكم، بالانتخابات أو بالانقلاب، أو بأي وسيلة أخرى؛ وما كان الدين لديهم في كل هذا، إلا غطاء يستميلون به من لا علم له. ولسنا هنا نتهمهم بالنفاق العام؛ ولكنه أمر بدأ عندهم في الشق السياسي العملي، وسيصيب من غير شك تدينهم عموما، بما يُسقمه ويحدّ من مردوديته. ولن ندخل هنا في التفاصيل، حتى ندلل على ما نقول بما شوهد من واقع الأشخاص؛ لأننا نريد توضيح الصفات والأعمال، من دون أن نمس الأشخاص بما يقلل من شأنهم. نعوذ بالله!..

إن الخلافة التي تسعى إليها بعض الجماعات اليوم، لا تمكن إقامتها، لسببين رئيسين: أولا، لأن البلاد الإسلامية غير موحدة؛ والخلافة نظام عام للمسلمين جميعهم أو جلهم؛ وثانيا، لأنه ليس أوانها. وقد أوضحنا في غير هذا الكتاب، كيف أنه لم يبق من الخلافة الآن إلا خلافة المهدي (آخر الخلفاء). والمهدي عليه السلام، قد قرُب زمانه؛ ولكنه لم يحن بعد. ومن أراد من الإسلاميين أن يستمر في إصراره على ما هو عليه، فليعلم أنه يصارع القدر؛ والقدر غالب لكل من صارعه!..

أما ظنُّ أن الخلافة -وتعليم الناس ذلك- عامة، يمكنها أن تغطي الزمان كله؛ والاعتقاد أن ما منع من إقامتها إلا مخالفة أمر الله في ذلك، الحاصلةُ من الناس؛ وأنه يصلح لها كل من اجتمع عليه المسلمون، وأوصلوه إليها بالانتخاب أو بغيره؛ فهو جهل أو تدليس. وإن إدخال الشباب في أمر غير مؤصَّل، ولا متبيَّنِ العواقب على دنياهم وآخرتهم، من دون علم صحيح، ولا صدق في العرض، يكون من أسباب الوقوع في فتن جديدة، مضافة إلى الموروثة. وإن قياس مرحلة الدولة القطرية على الدولة-الأمة، لا يكون صحيحا من هذا الوجه بالقطع. هذا مع التأكيد على أن حُكم إقامة الخلافة من جهة الفقه (الظاهر) وحده، هو الوجوب. وهذا

يُفهم من وجهه ويُعمل له بحسب ذلك الفهم الجزئي، ولا يصح أن يُقابَل بما ذكرناه نحن من كل الوجوه. نقول هذا، حتىٰ لا يظن ظانّ أننا ننكر أحكام الظاهر!..

وإن العمل السياسي الإسلامي، ينبغي أن يكون مؤسَّسا علىٰ العلم فيما هو استراتيجي شامل، وفيما هو مرحلي تفصيلي؛ وإلا صار ضربا من الجنون؛ إما كليا، وإما جزئيا. وما يجري في العالم الآن من إعلان دولة الخلافة، أو من ملحقاتها في شتىٰ أقاليم العالم، لهو من دلالات مرض الأمة، لا من دلالات العودة إلىٰ الدين. وإن أعداء الأمة، الذين لا يريدون لها نهوضا -من فطنتهم ومعرفتهم بما نقول- يدعمون هذه التنظيمات الشوهاء دعما شاملا؛ حتىٰ تصير عقبة دون تحقيق الأمر علىٰ وجهه الصحيح. وهذا إن لم يقض علىٰ "مشروع الأمة" نهائيا، فإنه يؤخره إلىٰ أمد غير منظور.

والحكام الذين يتخذهم السياسيون من أهل الدين، هدفا لنقدهم دائما؛ بل ويقدمونهم أعداء للأمة، لا شبهة فيهم؛ ليسوا كذلك؛ وإن ظهر منهم أحيانا، ما يؤكد الشكوك في نفوس غير العالمين. وسنعزز كلامنا في هذا الأمر، بما يلي:

١ . إن الحاكم واحد من أهل بلده، أصابه ما أصابهم من البعد عن أصل الدين، بسبب التنشِئة، وبسبب الهزيمة الحضارية التي لحقت بالأمة؛ خصوصا إبان مرحلة الاستعمار، وما بعدها. وتحميل الحاكم وحده وزر ما تعيشه الأقطار من سوء الحال، هو ظلم يأباه الدين نفسه!.. ومن يزعم أنه إن وصل إلىٰ الحكم بدل الحاكم القائم، سيفعل ما لم يفعله هذا؛ فإنه يغالط نفسه، ويغالط الناس من بعده؛ لأن القيام بما ينبغي يقتضي شرطين: العلم بالأمور، وانتفاء الموانع داخليا وخارجيا. وقد رأينا جميعا ما حدث لمرسي عند استلامه الحكم في مصر؛ فلا داعي إلىٰ التفصيل.

٢. إن الحاكم في مجتمعاتنا، غير آمن علىٰ نفسه؛ لأن الطامعين في الحكم، يحيطون به من كل جانب. وهذا يعكس جهل الطامعين وتخلف شعوبهم. وذلك لأن الحُكم في ظروف الفتنة التي نعيشها، لا يطلبه إلا الحمقىٰ. ولو أن الشعوب (في عمومها)، كانت لا تحسد الحاكم علىٰ دنياه -التي لا يحسد عليها إلا جاهل- لأشفقوا عليه، وأعانوه علىٰ القيام بمهامه في أحسن الظروف. وهذا أمر كثير التشعيب، لن ندخل في تفاصيله هو أيضا.

٣. إن الفقهاء عندما يداهنون الحاكم، ويُسمعونه ما يشتهي سماعَه، فإنهم يُضعفونه أمام الشيطان وأمام نفسه. وهذا يُبعده عن مهامه الأصلية، التي مِن ضِمنها خدمة الدين. واكتفاء الحاكم والفقهاء معا، بالطقوس الرسمية التي يظهرون بها أمام الشعب، لا يفيد علىٰ المدىٰ البعيد؛ بل إنه سيعمل علىٰ زعزعة الثقة بالحاكم وبالفقهاء جميعا. وهذا، لا يكون في مصلحة البلاد ولا الأمة؛ لأنه سيزيد من هشاشة الشعوب نفسها، التي ستجعلها ضعيفة في مواجهة الكيد الخارجي.

٤. اعتبارا للعلم السابق بمرتبة الربانيين الذين هم من أهل المواجهة، فإن التوجيه العام للأمة، ينبغي أن يكون بأيديهم، لا بأيدي مقلِّدة الفقهاء. والإخلال بهذا الشرط، إطالة في عمر الفتنة بلا ريب. ولو كان أهل الدين عموما، والفقهاء خصوصا، يعملون لله، لا لأنفسهم، لسهُل عليهم تبيّن ما نقول؛ ولكنها الأهواء عمّت فأعمت؛ كما قال القائل. ومن عاد إلىٰ الواقع، فإنه سيجد الشواهد بغير عدد، علىٰ ما نقول.

نعني مما سبق، أن المسؤولية جماعية في الوضع الذي تعيشه بلداننا. ونعني أيضا، أن الحركيين من الإسلاميين، كان ينبغي عليهم التركيز علىٰ تعليم الدين الأصيل بعد تعلّمه؛ لا المسارعة إلىٰ الحكم علىٰ الناس، وتصنيفهم إلىٰ مُوالٍ للدين ومُعادٍ له. هذا، لأنهم هم

أنفسهم، لا يضمنون أن يكونوا على سواء السبيل. فقد يكونون من العاملين ضد الدين، وهم لا يعلمون. هذا بالنظر إلى العموم؛ وإلا فإن منهم من يعادي الدين ويعمل على هدمه من الداخل من غير أدنى شك. منهم من نعلم، ومنهم من لا يعلمه إلا الله وحده!.. يصدقُ عليهم قول الله تعالى: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ۞ وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلاً صَالِحاً وَآخَرَ سَيِّئاً عَسَىٰ اللهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٠١، ١٠٢]. فليتثبت المسارعون بالكلام، حتى يعلموا مواقعه!..

إننا بكلامنا هذا، لا نريد أن نتملق الحكام؛ كما لا نريد أن نغش الإسلاميين، والشعوب عامة. إن أُسّ الداء عندنا، يعود إلى أوليات العقل (ولا نقول الفكر)، وفي منظومة الأعراف والقيم. وما لم تتغير هذه لدينا، فإننا سنعيد إنتاج ما نحن عليه كل مرة.

الأنظمة العربية متفاوتة السوء، لكنها متشابهة؛ لأن العقل العربي الجمعي فاسد. وبفساده فسد الدين، وفسدت السياسة وكل شيء. والشعوب الخاملة التي تنتظر أن تنام وتستيقظ وقد تبدل حالها، عليها أن تعلم أن الآخرة قبل الدنيا، لا تُنال إلا بالعمل الصالح المعضَّد بالإيمان القوي. ونحن نرى أن قليلا منها، من يتفقد إيمانه ويقيسه بمعايير الوحي التي لا تكذب.

زاد من حالة التخدير الجماعي التي نعيشها، قيامُ مجموعة من الوُعّاظ بما يشبه التنويم المغناطيسي للشعوب، بسبب ما يعرضون من حكايات، بانتهاج أسلوب التشويق المسرحي؛ في المناسبات الدينية والأيام الفاضلة؛ على شاشات الفضائيات، وعلى منابر المساجد. كل هذا، حتى لا تُفيق الجماهير على هول الخواء الإيماني الذي تعيشه! فإنا لله وإنا إليه راجعون...

الفصل الحادي عشر

الخلافة والإمامة

إن الخلافة تكون عن الله من رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم؛ وهذه هي الخلافة الأصلية، التي لا تكون لأحد من الأنبياء -سوىٰ محمد صلىٰ الله عليه وآله وسلم- ولا الأولياء أبدا. وفي هذه الخلافة ظهرت الحقيقة المحمدية بصورة الله تعالىٰ ظهورا ذاتيا، قبل خلق الخلق أجمعين. وإلىٰ هذه الصورة (الحقيقة المحمدية) الإشارة بقول النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم: «خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَىٰ صُورَتِهِ»[1]. وهذا يعني أن آدم صورة للصورة الإلهية. وكون آدم خُلق علىٰ الصورة، هو الذي هيأه لقبول حيازة الأسماء كلها. وقبولُ الأسماء كلها، هو ما جعله يظهر في العالم بالخلافة. وفيها أنزل الله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]. فآدم علىٰ التحقيق خليفة الخليفة، لا الخليفة الأصلي؛ ولكن الله تعالىٰ أراد أن ينبهنا بنسبة كل خلافة إليه سبحانه، إلىٰ سريان الخلافة بحقيقتها في الخلفاء من الأنبياء ومن الأولياء، عليهم السلام جميعا. وبهذا، فهو يدلنا سبحانه علىٰ صورته في الخليفة، وإن كانت صورةَ الصورة؛ حتىٰ لا نغفل عنه، ونُخطئ الدلالة. ذلك لأن الله لا يدل إلا علىٰ نفسه، كما لا يُقسم سبحانه إلا بذاته.

[1] - متفق عليه، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

قد يقول قائل: إن مثل هذه العلوم، ما كان السابقون يبثونها للعموم خوف الفتنة عليهم؛ فلم تفعل أنت ذلك؟.. وهل هذا يُعدّ مخالفة لأئمة التصوف نفسه؟.. فإن كان الأمر مخالفة، فهذا يجعل كل ما ذكرته من بداية الكلام حقيقا بإعادة النظر فيه!.. لأننا نريد في النهاية، أن نعود إلىٰ أصل الدين، لا أن نخالفه مرة أخرىٰ!.. فنقول: إن الكلام في العلم، لا يكون بهذا الجمود الذي يظنه الكثيرون؛ إلا عند من لا يدرك حقيقة العلم نفسه. وقد ذكرنا هذه الحقيقة في كتابنا "النسبية العلمية"، فلا نعيدها هنا إلا بقدر الحاجة.

أما عن كتمان بعض ما يفوق إدراك العامة من العلم، فهو ثابت؛ وعليه كان العمل في الأصل؛ وذلك تجنبا للفتنة، كما قيل. أما كلامنا نحن اليوم، فقد جاء بعد الوقوع في الفتنة والتوغل فيها. نعني مِن هذا، أن الحكم الأصلي قد تغير بتغير الظروف والشروط. وعلىٰ هذا، فإن كلامنا بالنظر إلىٰ أئمة التصوف خصوصا، هو من واجب الوقت في عصرنا؛ بخلاف واجب وقتهم الذي أعطاهم تخصيص بعضٍ به دون بعض. ثم إننا بكلامنا في مثل هذه المسائل، لا نستدل إلا بالقرآن والسنة. وما هو مذكور فيهما، فقد أشيع نصه، قبل إشاعة الكلام فيه (إن صح القول بإشاعة الكلام). ثم إن علوم الخواص، لا تنتشر بالكلام فيها؛ وإنما تبقىٰ في حجابها معززة، إلىٰ أن تتحقق الشروط لنيلها. وأولها الإذن من الله فيها لمن يشاء من عباده. فيبقىٰ السؤال: إن كان الأمر هكذا، فلِمَ الكلام فيها من الأصل؟.. خصوصا إن لم يتحقق به نفع للعموم؟.. فنقول: إن كلامنا في مثل هذه الأمور، هو للدلالة علىٰ جهل الفقهاء بها جهلا تاما. وهذا نريد منه: أنْ يُدرك الناس أنّ الفقهاء لا يُعتدّ بأقوالهم كلها؛ خصوصا فيما نذكره هنا. والعامة منا عندما يدركون قصور الفقهاء، فإنهم لن يرجعوا إليهم

في كل شيء، كما هي الحال اليوم لدىٰ بعض المتدينين. ثم إننا نبغي تنبيه الفقهاء إلىٰ جهلهم في أنفسهم؛ حتىٰ يطلبوا العلم من مظانه، إن هم كانوا حقيقة من أهل العلم؛ وإلا كانوا مدّعين، محترفين لهذه المهنة (والتي لم تكن مهنة قط). ولنعد إلىٰ ما كنا بصدده من شأن الخلافة والإمامة...

إن الخلافة في أصلها خلافة عن الله؛ وإن الخليفة الجامع، هو من يظهر فيها بحكم المسلمين من حيث الظاهر (=الإمامة عند الفقهاء)، ويظهر بحكم العالَم كله (التصرف بالأسماء الإلهية كلها) من حيث الباطن. ومن هذا التعريف، سنتوصل إلىٰ موطن الاختلاف في النظر إلىٰ الخلفاء، من قِبل عوام فقهاء أهل السنة، ومن قِبل الشيعة. بل إننا نجزم أن بعض ما قالته الشيعة في الأئمة عليهم السلام، هو من خصائص الخلفاء وحدهم.

فإذا كانت هذه هي الخلافة (باختصار)، فما الإمامة؟.. أما الإمامة، فهي مرتبة في الولاية والعلم. وهي لا تكون إلا لمن جمع الله له بين علمي الظاهر والباطن (نعني أنه يكون إماما فيهما معا). وهذا يؤهله لأن يحوز خلافة التعليم والتربية، الموروثة عن النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم. ومن هذه الإمامة، يكون التشيخ (=إمامة) الذي يحصل لبعض رؤوس الصوفية، الذين يدلون علىٰ الله بالإسلاك. ولهذا السبب، تنتهي جل (إن لم تكن كلها) طرائق التصوف التربوية إلىٰ علي عليه السلام؛ وهو إمام-خليفة. نعني أنه ملتقَىٰ ربانية الخلفاء وربانية الأئمة جميعا، عليه السلام (إمامته كانت قبل زمن خلافته وإبانها). وهذه هي خصوصيته التي تجعل الناس يشعرون بها، دون أن يميزوها. وهذا يعني أن غيره من الخلفاء، ومن الأئمة علىٰ

السواء، كانوا أقل منه مرتبة، من هذا الوجه الجمعي الخاص. ولعل هذا، هو ما جعل الشيعة يتوهمون استحقاقه الخلافة بعد وفاة النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم مباشرة. وهو غلط، لا مرية فيه!..

وقد نبه النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم إلىٰ إمامة آل البيت في الدين، بقوله: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنْ أَخَذْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا، كِتَابَ اللهِ وَعِتْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي»[1]؛ قال هذا عليه السلام، في حجة الوداع، التي تضمنت الوصايا النبوية، في مهمات الأمور.

وقد ضلت الشيعة باعتقاد أن هذه الجمعية تنسحب علىٰ جميع الأئمة؛ ومن هذا الالتباس، توهموا أن الخلافة كان ينبغي أن تكون من نصيب الأئمة في زمانهم. هذا، رغم أن الأئمة عليهم السلام، كانوا يعلمون أن الحكم لا يكون لهم. ولعل جهل العامة من مُواليهم، كان وراء خوف الحكام منهم علىٰ حكمهم. وهو ما كان سبب التضييق عليهم، عليهم السلام، وسبب قتلهم أحيانا.

وإن بعضا من عقائد الشيعة في الأئمة، له أصل في مرتبة الخلافة ومرتبة الإمامة معا. من ذلك، القول بالوصية (علىٰ مرادنا لا علىٰ مرادهم)، وبالعصمة. فالقول بالوصية من الوجه الظاهر الذي تذهب إليه الشيعة لا يصح؛ وقد ذكرنا هذا في كتاب "تجريد التوحيد"؛ لكن له

---

[1] - أخرجه مسلم عن زيد بن أرقم رضي الله عنه، والترمذي في سننه واللفظ له، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

أصلا كما ذكرنا، هو: البعث. وقد ذكر الله البعث في قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا﴾ [البقرة: ٢٤٧]. فهذا طالوت كان ملكا (خليفة في الظاهر وحده؛ لأن خلافة الباطن من نصيب نبي ذلك الزمان)، وبَعَثَه الله. والبعث تخصيص، يكون به المبعوث، هو الشخص الوحيد المناسب للمنصب. وهذا في كل من وَلِيَ الحكم من أهل الظاهر، سواء في زمن الخلافة، أو في زمن الدول القطرية. وهذا يرفع ذريعة القيام علىٰ الحكام، من جهة العلم؛ وإن كانت باقية من جهة القدر. ولهذا السبب قلنا في كتبنا، إن حكم كل الحكام شرعي، من جهة الباطن. وهذا لا يعني أن البعث الإلهي للحاكم، يرفع عنه التكليف كما يزعم أهل الأهواء من المتملقين، ويجعله فوق المساءلة!.. وإن البعث الباطني، هو السبب في كون البيعة الظاهرة لا صورة لها مخصوصة في الشريعة، كما هو معلوم؛ لأنها ليست الحاسمة في المسألة، وإنما الحاسم البعث. وأما الأسباب الظاهرة، فتأتي لستر القدرة فحسب. وكل من راهن علىٰ انعدام الصورة المخصوصة لاختيار الخليفة، ليقول بعدم وجود نظام سياسي مخصوص في الإسلام، فقد جهل وجوه المسألة من أصلها، وحكم بسطحيةٍ غير لائقة. والشيعة لما فطنوا لمبدأ البعث في زمن علي عليه السلام وما بعده، أرادوا أن يجدوا له سندا من الظاهر فتكلفوا له؛ ثم نظّروا رَجعيا (بأثر رجعي) ليُبقوا علىٰ استغراق المبدأ لزمان الخلافة الأولىٰ كله؛ فقال مَن قال منهم، مِن هنا بالرفض (رفض خلافة الخلفاء الأولين)، فضلوا. كل هذا، من أثر دخول ظلمة الفكر علىٰ العقائد الصحيحة. أما أهل السنة، فقد جهلوا مبدأ البعث من الأصل؛ وحجبتهم عنه أسبابه الظاهرة التي رتبتها الحكمة. فرأوا أن أبا بكر رضي الله عنه (وهو مبعوث)، كان يمكن أن يُبايَع غيرُه؛ وحُجبوا بصورة البيعة في السقيفة،

عن حقيقة البعث. فشاركوا الشيعة في بعض ما ذهبوا إليه (احتمال أن يكون الخليفة غيرَ المبايَع) من غير أن يشعروا، ومن وجهٍ مخالف.

وهنا قد يسأل سائل: فعلىٰ هذا، يكون يزيد بن معاوية مبعوثا! فلِمَ إذاً قام عليه الحسين عليه السلام؟.. فنقول: أما بعث يزيد، فصحيح؛ وأما قيام الحسين عليه السلام فصحيح أيضا (وهو أجلُّ من أن نحكم عليه نحن). والصورة هي أن يزيد كان في مرتبة "طالوت" (خلافة الظاهر)، والحسين كان في مرتبة "شموئيل" النبي الذي كان في زمنه طالوت (الخلافة الباطنة). والقاعدة -إذا افترقت الخلافتان، كما كنا قد بيّنّا سابقا- أن يتبع خليفة الظاهر، لخليفة الباطن. وعلىٰ هذا فإن يزيد كان ينبغي عليه أن يأتمّ بالحسين عليه السلام في أمور الدين والسياسة العامة. ولكن أنىٰ له بهذا العلم!..

أما العصمة فهي ثابتة للخلفاء وللأئمة عليهم السلام جميعا؛ لأنها فرع عن ربانيتهم. وأما عوام الفقهاء الذين يفرّون من هذا القول، فذلك لأنهم لا يميّزون النبوة إلا بهذه العصمة، مع جهلهم بحقيقتها عند الأنبياء عليهم السلام أنفسهم. فهم يخافون أن تختلط عليهم مرتبة الربانية النبوية، بالربانية الولائية. وكل كلامهم فيها هو كلام تنظيري يُسكت العقل الناقد (عقلهم) فحسب. والعصمة التي نعنيها نحن (سماها بعض الأولياء حِفْظا، للخروج من الإشكال الاصطلاحي)، هي التي لا يثبُت معها ذنب؛ سواء أظهرت المعصية علىٰ العبد أم لم تظهر. يقول الله تعالىٰ لعبده المخصوص صلىٰ الله عليه وآله وسلم: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢]؛ ما تقدم: أي ما كان من مرتبة العلم؛ وغفْرُه هنا، عدم

إظهاره في عالم الحس؛ وما تأخر: أي ما جاوز العلم وظهر في عالم الحس؛ من مثل ما ذُكر في القرآن مما كان سببا للعتاب الإلهي. وهذه العصمة تُفهم من قول الله تعالىٰ علىٰ لسان نبيّه صلىٰ الله عليه وآله وسلم: «فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا»[1]. فالعبد الذي تكون هذه حاله، لا تُتَصَوّرُ نسبة الذنب إليه. فهذه هي خصيصة الرباني لمن لا يعلمها؛ وهي مجهولة في زماننا وفي الأزمنة التي قبله، لدىٰ العلماء قاطبة؛ بحيث تجدهم ينسبونها (الربانية) إلىٰ بعض علماء الدين بالظن، من غير أن يعلموا مناط حكمها. ونحن بحمد الله قد أوضحناها إيضاحا لا مزيد عليه، لمن كان ذا إيمان، مع علمه. والشيعة عند ظنهم أن العصمة خاصة بالأئمة، دون الخلفاء، قد أخطأوا الحكم. وأما من سيرُدّ عليهم من أهل السنة، بأن الخلفاء عندنا غير معصومين، فنقول له: أنت أقل من الشيعة في الإدراك؛ لأنهم قد أدركوا خصائص الربانية، وأخطأوا في تحديد النسبة؛ أما أنت، فما أدركتها من الأصل!..

وعلىٰ كل حال، فإن من يحقق النظر، سيجد الشيعة وأهل السنة، قد اقتسموا عقائد الحق بينهم (نقول هذا علىٰ التعميم)؛ فذهبت الشيعة بكثير من أحكام الباطن، وذهب أهل السنة بكثير من أحكام الظاهر؛ كل هذا بخصوص الخلافة والإمامة حصرا. وهذا هو ما جعل أهل السنة علىٰ بعض الباطل، وجعل الشيعة علىٰ بعضه أيضا. أما الحق الذي كان عليه الخلفاء

---

[1] – أخرجه البخاري، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

والأئمة ومن تبعهم، فهو متفرق بين هؤلاء وهؤلاء. وهذا هو ما ندعو إليه (=الحق الجامع) نحن في هذا الزمان، ليكون تهيئة لمَقْدَم خاتم الخلفاء، المهدي عليه السلام.

الفصل الثاني عشر

الخلفاء اثنا عشر

قال النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم: «لَا يَزَالُ الدِّينُ قَائِمًا حَتَّىٰ تَقُومَ السَّاعَةُ أَوْ يَكُونَ عَلَيْكُمُ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ»[1]. هذا الحديث يحدد عدد الخلفاء في الأمة كلها، علىٰ مدىٰ عمرها كله؛ من أول خلافة أبي بكر رضي الله عنه، إلىٰ قيام الساعة، في اثني عشر رجلا؛ لا يزيدون ولا ينقصون. والخلفاء المشهورون الخمسة الذين لهم المدة الأولىٰ من الخلافة، هم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي والحسن؛ رضي الله عن الجميع. وقد غلط أهل السنة عندما جعلوا السادس معاوية؛ وغلطت الشيعة، عندما جعلت الاثني عشر خليفة هم الاثني عشر إماما. وما نال الخلافة من آل البيت عليهم السلام، إلا علي والحسن والمهدي. وهذه الخلافة، هي الخلافة الجامعة بين حكم الظاهر وحكم الباطن، كما أسلفنا. لهذا كانت نادرة في الزمان.

وقد كان الخلفاء فينا اثني عشر رجلا، لأن الخلفاء من الأمم السابقة كانوا اثني عشر نبيا عليهم السلام. من هنا يظهر شرف هذه الأمة، بنيل خواصها، ما كان خاصا بالأنبياء لا بالأتباع!.. وقد ذكر الله من خلفاء الأمم السابقة في القرآن، خلافة داود وسليمان عليهما السلام. فقال سبحانه عن داود: ﴿يَادَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ

---

[1] – متفق عليه؛ عن جابر بن سمرة رضي الله عنه.

بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ﴾ [ص: ٢٦]؛ وقال عن سليمان: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ﴾ [النمل: ١٦]؛ فإن قال قائل: هذه وراثة النبوة! قلنا: فالله يقول عنه أيضا: ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ [ص: ٣٥]. فخص عليه السلام المـُلك بدعائه؛ ودعوة الأنبياء مجابة... وقد أكد هذا المعنىٰ النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم، عندما قال: «وَاللهِ لَوْلاَ دَعْوَةُ أَخِينَا سُلَيْمَانَ لأَصْبَحَ مُوثَقًا يَلْعَبُ بِهِ وِلْدَانُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ»[١]، عن شيطان رآه في الصلاة.

وعلىٰ هذا فإن الخلفاء في كل بني آدم أربعة وعشرون خليفة؛ اثنا عشر في كل الأمم السابقة، واثنا عشر من هذه الأمة وحدها. وتكون الخلافة المحمدية، غير داخلة في العدد؛ لأنها وحدها الأصل (الصورة) كما سبق أن بيّنا. وتكون الخلافة في الأنبياء السابقين نيابيّة؛ وفي أمتنا وراثيّة. وقد أشار النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم، إلىٰ هذين الطورين في قوله: «إِنَّ الزَّمَانَ قَدِ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ»[٢]. والاستدارة، تُنبئ عن حركتين (دورتين) أولىٰ وثانية. فالحركة الأولىٰ، لجميع الأمم السابقة، وعددها اثنتان وسبعون أمة؛ والحركة الثانية لهذه الأمة وحدها.

فإذا علمنا هذا، وعلمنا أن الخليفة الباقي من الاثني عشر في هذه الأمة، هو المهدي عليه السلام؛ فإننا سنعلم أن الخلافة التي يتكلم عنها المتكلمون في هذا الزمان، كلها باطلة. فإن

---

١ - أخرجه مسلم عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

٢ - متفق عليه؛ عن أبي بكرة رضي الله عنه.

قال قائل: إنما نعني خلافة الظاهر (الملك)، التي ليست محصورة في عدد مخصوص؛ قلنا: إن الملوك أيضا يُبعثون! كما سبق أن ذكرنا. فإن قيل: نريد ملوكا يحكمون بالشريعة! قلنا: إن هذا لا يأتي بأمانيّ من يشاء ذلك؛ وإنما هو قدر يجري. فإن قيل: فهل نتوقف عن العمل بأمر الله، الذي منه وجوب إقامة الخلافة (هذا حكم معلوم في الفقه)؟.. قلنا: لا!.. لأن أوامر الله، لا يُحتجّ في تركها بالقدر!.. فيبقىٰ أن يعمل الناس (حكاما ومحكومين)، علىٰ العودة إلىٰ العمل بالشريعة، المبني علىٰ صلاح القلوب والنيات، إلىٰ أن يأذن الله ببعث من يشاء سبحانه. أما ما نراه من معارضةٍ للحكام، من الفقهاء المتسيّسين، بزعم الإعداد لقيام الخلافة، فهو من الهوىٰ المتلبس بالدين؛ وليس من الفقه في شيء!..

ثم إن من اقتضاءات الخلافة، وحدة البلدان الإسلامية؛ وهذه مرحلة ما بعد الدول القطرية. وإن الدول القطرية منذ نشأتها، لم تكن معدّة لطول البقاء؛ لأن إنشاءها ابتداء كان علىٰ أيدي الكافرين (سايكس وبيكو ومَن خلفهما). وما كان من إنشاء الكافرين، لا اعتبار له في الشرع من جهة؛ ولا يدوم، بسبب كونه استثناء وخروجا عن السياق، من جهة ثانية. ولا نرىٰ ما يقع في المنطقة العربية بالخصوص، من انهيار للأنظمة، إلا مقدمة للوحدة المنشودة؛ وإن كان دونها من الفوضىٰ، ما لا يعلمه إلا الله.

وإنّ حسن البنا رحمه الله -وإن لم يكن علىٰ علم بتفاصيل ما ذكرناه عن الخلافة- كان يسعىٰ إلىٰ قيام بالأمر من جهة الظاهر. وقد عمل هو وأصحابه، علىٰ إبقاء الخلافة حاضرة في الأذهان؛ وهذا جيد. غير أن الأمر، ما لبث أن غلبت عليه الرؤية السياسية المفارقة للأصل

الديني، ففقد قيمته الدينية؛ إلا قليلا. وقد أصاب جماعة "الإخوان المسلمون" ما أصابها من إخفاق، جر عليها البلاء الشديد. ورغم ما حدث، فإن الجماعة إلىٰ الآن، ما زالت لم تتدارك قصورها العلمي، الذي بُني عليه كل عملها.

أما في مغربنا، فإن جماعة "العدل والإحسان"، التي تسير علىٰ خطىٰ جماعة الإخوان، وتطابق استراتيجيتها أكثر من غيرها من الجماعات، فقد دخلت في أزمة تأصيلية-تنظيرية، انجرّ عنها ما أصاب الجماعة في الآونة الأخيرة، من رفض لطرحها؛ أدىٰ بأمينها العام، إلىٰ التنازل عن جل سمات الخلافة.. حتىٰ عن اسمها! بينما اسم الخلافة هو مصطلح قرآني، لا يجوز لأحد استبداله!..

وقد سبق في غير هذا الكتاب، أن ذكرنا أن الحكام القطريين، ليس لهم حكم الخليفة؛ لغياب شرط وحدة البلاد الإسلامية. فيكون حكمهم حكم نواب الخليفة، لو كان موجودا. وحكم المـُلك الذي أشرنا إليه في الفصل السابق، لهم ثابت من غير مزاحمة من أحد. ويبقىٰ عليهم قيامهم بالتكليف الرباني، بحسب ما جاء به الشرع. لا مناص!..

وأما تركيز الجماعة علىٰ إقامة العدل، فيحتاج إلىٰ تفصيل؛ لأن العدل بالمعنىٰ الشرعي، ليس هو كل عدل يطالِب به المطالبون. وإن كان يُعتقد أن استعمال الألفاظ المشتركة، قد يقرّب الأفرقاء السياسيين بعضهم من بعض (الإسلاميين واليساريين)، فإن هذا يكون من التدليس، ومن تأجيل المطارحة.

هذا، وكنا قد أخبرْنا بعض قياديي الجماعة (الجهويين)، أن تصور عبد السلام ياسين (إمام الجماعة) رحمه الله، للخلافة لم يكن مكتملا بعد. وأخبرتهم أن كتابه "نظرات في الفقه والتاريخ"، هو بداية للكلام في مسألة الخلافة؛ ويبقىٰ بعده، عليه وعلىٰ الجماعة، تفصيل كل ما ذكرناه في هذا الكتاب، في الفصول السابقة، والتي تلي.

وأما معارضة الجماعة للنظام، فينبغي التفصيل فيها. فإن كانت المعارضة لمنظومة الفساد (le système)، فهذا أمر واجب، بطُرقه. وأما معارضة شخص الملك، بدعوىٰ أنه ليس خليفة؛ فهذا غلط من جهة العلم، قبل أن يكون من جهة العمل. ولسنا هنا ننطلق من منطلَق سياسي انتهازي، نريد أن نخدم به الملك، كما يفعل الفقهاء؛ ولكنه الشرع، نريد أن نفقهه. وقد سبق أن ذكرنا أن الزمن ليس زمن الخلافة، وأنّ كل من سيَلي الحكم الآن، لا يكون إلا ملكا. والدخول في المجاهيل، من أجل استبدال ملك بملك، لهو من المغامرة التي لا تليق بالحكماء. هذا لو افترضنا أن البلاد الإسلامية كلها موحدة؛ أما ونحن ما زلنا في مرحلة الدولة القطرية، فإن الخلافة ستكون أبعد بالنظر إلىٰ الحاكم، وبالنظر إلىٰ نظام الحكم معا. وليس أمام مثل هذه الجماعات، إلا أن تعود إلىٰ تعلم الدين وتعليمه؛ مع القيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في المجتمع بأكمله. هذا، حتىٰ تُعين الشعب علىٰ العودة إلىٰ ربه. أما الدخول في الصراعات السياسية، التي تقسم الشعب وتمزقه، فإنه لا يخدم مشروع الخلافة نفسه؛ لأنه يبعُد بالتوافق عليها، كما هي الحال الآن، بين العلمانيين والإسلاميين.

أما الملوك والرؤساء، فينبغي عليهم أن يتفقهوا في علم أحكام الحكم؛ لكن لا من جهة الفقهاء وحدهم؛ لأنهم سيتركونهم في منتصف الطريق، معلَّقين؛ بسبب قصورهم من جهة؛ وبدافع الإبقاء علىٰ افتقارهم إليهم من جهة أخرىٰ. ولو أن الفقهاء كانوا يعلمون ما ننبه إليه، لكانوا هم أولىٰ مَن ينصح الجماعات السياسية والحكام جميعا؛ حتىٰ يجنبوا الشعوب آثار الصراعات الماديةَ والمعنويةَ؛ ولكنهم متفرجون؛ يُغطّون قصورهم بأن يكونوا، في أحيان كثيرة، "ملكيين أكثر من الملك"...

الفصل الثالث عشر

الحكم من المنظور القدَري

قال النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم: «تَكُونُ النُّبُوَّةُ فِيكُمْ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا؛ ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ عَلَىٰ مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَرْفَعَهَا؛ ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا عَاضًّا، فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا؛ ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا جَبْرِيَّةً، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا؛ ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ عَلَىٰ مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ»[1]. قد بنت الجماعات كثيرا من فقهها في الخلافة، علىٰ هذا الحديث. والحقيقة أن الحديث، لا يدل علىٰ توجيه عمليّ مخصوص -وإن كان يُفهم ضمنا في هذه المرحلة- بقدر ما يدل علىٰ مجرىٰ القدر (إخبار)، وتأثيره علىٰ الأمة والإمامة (بالمعنىٰ الفقهي) فيها.

والأمر يدور حول مظهر فعل الله بالأمة، في كل مرحلة. ففي مرحلة النبوة، كان النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم هو هذا المظهر. وكان الناس علىٰ صلة ظاهرة بالله، بواسطة النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم. وهذه أعلىٰ مرتبة تكون فيها الخلافة عن الله علىٰ الإطلاق، من كونها خلافة أصلية. وهي لا تدانيها المظاهر النبوية في الأمم السابقة، ولا الخلافة الوراثية التي ستأتي بعدها، كما سبق أن بيّنّا. وعلىٰ هذا، فإن مرحلة النبوة تكون غُرة الزمان (الدنيا)،

[1] - أخرجه أبو داود الطيالسي وأحمد في مسنديهما؛ عن حذيفة رضي الله عنه.

وجامعة الخير والبركة بالشهود والعيان. ولو قلنا في هذه المرحلة ما شئنا من عبارات التفخيم والتعظيم، فإننا لن نوفيها حقها أبدا!..

وقد يتوهم الناس أن النبوة عند هذه الأمة قد انقطعت، بموت النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم. والحقيقة أن النبوة عندنا لم تنقطع، كما كانت تنقطع عند الأمم السابقة بموت أنبيائهم. ذلك لأن نبينا محمدا صلىٰ الله عليه وآله وسلم، هو "النبي" بالأصالة، كما نبهْنا مرارا. وهذا يعطيه حكما مختلفا عن حكم كل الأنبياء ممن عداه، صلىٰ الله عليه وآله وسلم. نعني أن نبوته تكون مستغرقة للزمان كله من أول خلق آدم إلىٰ قيام الساعة. وهذا يجهله الفقهاء، وقد ينكرونه لعمىٰ بصائرهم. وهم بجهلهم، يحجبون العامة عن معرفة حقيقة نبوة نبيهم صلىٰ الله عليه وآله وسلم. ولهذا فإن النبوة المحمدية، تكون باطنة في نبوة كل نبي من الأمم السابقة، وتكون باطنة في وراثة كل وارث من أمتنا. نعني أن النبوة بموت النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم، دخلت من الظهور إلىٰ البطون فحسب؛ وأما الانقطاع، فهو عليها محال. ولم ينقطع بموت النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم إلا الوحي التشريعي، بسبب اكتمال الدين، الذي جاء فيه عن الله تعالىٰ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]. وأما الوحي التعريفي الذي يجهل الفقهاء وجوده، ويفقدون معناه، فمستمر بحمد الله فينا إلىٰ قيام الساعة. وهذا هو ما يجعل الوظائف النبوية المذكورة في قول الله تعالىٰ: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ۞ وَآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الجمعة: ٢، ٣]، مستمرة مع المتأخرين (الآخرين) إلىٰ قيام الساعة.

نعني من هذا أن النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم موجود في أمته، غير مفارق لها؛ سواء في مرحلة النبوة، حيث كان وجوده ظاهرا؛ أو في المراحل التي بعدها، حيث سيكون وجوده باطنا. هذا فحسب!..

ومرحلة الخلافة علىٰ منهاج النبوة الأولىٰ، سميت كذلك، لأن الخلفاء فيها ظاهرو المكانة بين الناس؛ ولا يشك أحد في مكانتهم من النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم الظاهرة والباطنة؛ فهي خلافة جامعة، قوية البركة والنور. ولهذا السبب لم يكن الناس يحتاجون فيها إلىٰ شيخ للتربية، كما ظهر فيما بعدُ. فكان يكفي في زمن الخلافة الراشدة، أن يعمل المرء بأعمال الإسلام، ليتم له الترقي إلىٰ المراتب العليا. وكان أهل ذلك الزمان -جلهم- لا يتواطأون علىٰ شر أبدا؛ وهذا هو "الإجماع" الذي يُعدّ أصلا لِما قال به الفقهاء فيما بعد، والذي يصح اعتماده، في كل المراحل التي تأتي بعد هذه المرحلة.

ثم تأتي بعد مرحلة الخلافة علىٰ منهاج النبوة الأولىٰ، مرحلة الملك العاض؛ الذي بدأ بحكم معاوية رضي الله عنه. لهذا كنا نقول دائما، إن معاوية ملك وليس خليفة. وهذا القضاء، لم يكن أحد ليبدله، مهما قيل فيه من الأقوال، أو حُكم فيه من الأحكام؛ من المناصرين أو من المعارضين. وقد غلط كثير من أهل السنة، في القول بخلافة معاوية؛ كما غلطت الشيعة، في زعم استطاعةِ تَجَنُّب حكمه. والأئمة من آل البيت عليهم السلام، كانوا يعلمون أن الملك ليس لهم، كما ذكرنا ذلك آنفا؛ بعد الخلافة الراشدة، ولما تنازل الحسن عليه السلام لمعاوية؛ وبعد انتهاء حكم الأمويين أيضا. فكان أعلم الناس بهذا الأمر علي والحسن

والحسين وجعفر عليهم السلام!.. ولسنا نريد الدخول في تفاصيل الاستشهاد لذلك؛ لأنه سيطول بنا.

ومرحلة الملك العاض، هي مرحلة تتسم بسمتين رئيستين هما: وحدة البلاد الإسلامية من جهة، وبقاء الملك في العائلات وراثيا من جهة أخرىٰ. وعلىٰ هذا، فإن المُلك المعروف اليوم، لا يدخل ضمن تصنيفها. وفي مرحلة الملك العاض، تفترق الخلافتان الظاهرة والباطنة، لكن لا علىٰ التمام؛ لأنهما ستلتقيان مرة بعد مرة في الخلفاء الجامعين، الذين يدخلون في الاثني عشر. وإن معرفة الخلفاء الجامعين، لا تكون للفقهاء ولا للعامة؛ في زمن الخليفة الجامع أو بعده كزماننا. وذلك لأن هذه الطبقة يغلب عليها الحس، فلا تفهم من الخلافة كلها إلا الحُكم (رئاسة الدولة). وهذا هو السبب الذي جعل الناس يسمون كل حاكم خليفة، بغض النظر عن كونه كذلك، أم غير ذلك. وعلىٰ هؤلاء الملوك -فضلا عن الخلفاء- تصدق الأحاديث التي تضبط معاملة الناس للحكام. والتي سنفرد لها فصلا مستقلا إن شاء الله.

وقد استمرت فترة الملك العاض من ملك معاوية المؤسس للدولة الأُموية، إلىٰ ملك السلطان عبد الحميد الثاني آخر العثمانيين؛ مرورا بملك العباسيين الذي بدأ بأبي العباس السفاح وانتهىٰ بالمستعصم. وقد شاء الله أن يكون من كل دولة من هؤلاء، خليفتان اثنان (ذكرناهم في كتاب "السياسة باعتبار الباطن")؛ فيكون مجموع الخلفاء إذا أضفنا هؤلاء الستة، إلىٰ الخمسة الأصليين: أحد عشر خليفة. من أجل هذا، قلنا سابقا إنه لم يبق من

الخلافة الجامعة في هذه الأزمنة التي بين يدي الساعة، إلا خلافة المهدي من آل البيت عليهم السلام.

وأما مرحلة الملك الجبرية، فهي تصدق علىٰ مرحلة ما بعد سقوط الدولة العثمانية؛ مرحلة الاستعمار فَما بعدها. وهي جبرية، لا بالنظر إلىٰ الداخل (داخل الأمة) وحده؛ ولكن بالنظر إلىٰ الخارج أيضا. وذلك لأن الأمة في هذه المرحلة، تكون مجبورة علىٰ أمورها من قِبل أمم أخرىٰ: الدول المستعمرة إبان حقبة الاستعمار، والهيمنة العالمية (النظام العالمي) فيما بعد الاستعمار المباشر. وهذه المرحلة الجبرية، هي التي يصدُق عليها الحديث الذي جاء فيه: «يُوشِكُ أَنْ تَدَاعَىٰ عَلَيْكُمْ الْأُمَمُ مِنْ كُلِّ أُفُقٍ كَمَا تَدَاعَىٰ الْأَكَلَةُ عَلَىٰ قَصْعَتِهَا. قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَمِنْ قِلَّةٍ بِنَا يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: أَنْتُمْ يَوْمَئِذٍ كَثِيرٌ! وَلَكِنْ تَكُونُونَ غُثَاءً كَغُثَاءِ السَّيْلِ. تُنْتَزَعُ الْمَهَابَةُ مِنْ قُلُوبِ عَدُوِّكُمْ، وَيُجْعَلُ فِي قُلُوبِكُمُ الْوَهْنُ. قَالَ: قُلْنَا: وَمَا الْوَهْنُ؟ قَالَ: حُبُّ الْحَيَاةِ، وَكَرَاهِيَةُ الْمَوْتِ»[1]. والأمة اليوم تعيش السنين، التي تسبق نهاية مرحلة الملك الجبرية. ولا يبقىٰ بعد هذه المرحلة إلا مرحلة الخلافة علىٰ منهاج النبوة مرة ثانية؛ لينتهي الأمر في الأمة إلىٰ ما منه بدأ، وتكتمل دورة زمانها.

ولقد سبق أن قلنا إن مرحلة الخلافة الثانية (الترتيب هنا، هو بسبب الظهور وشيوع معرفتها فحسب؛ وإلا فإن الخلافة مستمرة في الزمان من جهة الباطن، كما ذكرنا)، ستكون للخليفة المهدي عليه السلام، الذي ذُكر خبره في غير واحد من الأحاديث. وهذه الخلافة من

---

[1] - أخرجه أبو داود وأحمد في مسنده، عن ثوبان رضي الله عنه.

قوة ظهورها وبركتها، ستعرفها العامة؛ حتىٰ لا يبقىٰ أحد إلا ويعلم أنه يعيش زمنها. وفي هذه المرحلة سيسود حكم الشريعة الكلي، لا حكم المذاهب الفقهية. فيكون الأمر شبيها، بما كان عليه الصحابة زمن النبوة. وستستمر هذه المرحلة في الزمان بضع سنين.

وبسبب كلِّ ما ذُكر، قلنا سابقا إن كل من يتكلم اليوم عن الخلافة، يكون واهما. وإنْ هو سعىٰ إلىٰ جمع الناس عليها، فإنه يكون آثما، وإن لم يشعر؛ نظرا لما يسببه من انشقاق وسط المسلمين، يكون طريقا إلىٰ الدخول في الاصطراع الداخلي المحرّم...

الفصل الرابع عشر

الحكم بين الأمر والقدر

لقد أشكل أمر الحكم (الإمامة العامة) علىٰ الفقهاء، منذ القرون الأولىٰ. فكان معظمهم تابعين للحكام، لا أثر لآرائهم إلا في فروع المسائل. بل إن بعضهم، بلغ به الأمر أن يُخضع الحكم الشرعي لهوىٰ الحاكم؛ فكانوا يحتالون للحاكم علىٰ الأحكام، بطرق ملتوية؛ وكأن ذلك سيغيّر من الأمر شيئا عند الله. ولكنها الغفلة اشتدت، حتىٰ قاربت العمىٰ الكلي.

وأما قلة من الفقهاء، فقد انحازوا إلىٰ جانب المعارضة، عندما رأوا المنكر يُرتكَب والأصول تُخالَف. فكرهوا أن يخالطوا الحكام، ونأوا عنهم طلبا لسلامة دينهم. وفي البداية كان هؤلاء يميِّزون ولو قليلا، بين أحكام الظاهر وأحكام الباطن؛ لكن سرعان ما تحول الأمر إلىٰ كره للحكام ومعاداة لهم، من غير مراعاة لشرع. وقد وقع هذا، لأن فقه الباطن (القلوب) قلّ بين الناس؛ وحل محله الرأي الراكب للهوىٰ الشخصي أو الجماعي. وهذا هو ما وسّع الفتن، وسعّر نيرانها.

وقد اختلط علىٰ الناس تنزيل الأحاديث، الدالة في ظاهرها علىٰ طاعة الحكام؛ وأول ما جهلوه منها، التمييز بين الخليفة الجامع، وغيره من الملوك. فإن نظرنا إلىٰ قول النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم: «مَنْ خَلَعَ يَداً مِنْ طَاعَةٍ لَقِيَ اللهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا حُجَّةَ لَهُ، وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ

فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»[1]، فإننا سنجده لا ينطبق من جميع الوجوه، إلا علىٰ الخليفة الجامع. وأما أصحاب خلافة الظاهر وحدها، فطاعتهم مشروطة بطاعة الله المعلومة من مرتبتهم؛ لأنهم ليسوا ربانيين كما سبق أن بيّنّا. والمقصود من بيعة هؤلاء، عدم شق صف الأمة، وموافقتهم في المعروف؛ مع النصح لهم قدر المستطاع.

وأما البيعة الباطنية (الغيبية)، فثابتة من جهة الباطن لكل من وَلِي هذه الخلافة؛ سواء أكان الخليفة جامعا (ظاهرا)، أم كان باطنا (غيبيا). نعني مِن هذا، أن البيعة واقعة من كل أحد من جهة غيبه؛ لهذا، فلا أحد يموت وليس في عنقه بيعة من الوجهين (الظاهر والباطن) أبدا. وهذه بشارة خفية، لكل الناس، لا بد أن تنالهم بركتها. نقول هذا، حتىٰ لا يغيب حكم الباطن في هذا الموطن. والفقهاء والعامة، لا خبر لهم عن هذه البيعة، ولا عن صاحبها. وإنّ صاحبها، هو من تسميه الصوفية القطب الغوث، أو صاحب الزمان. ويُسمىٰ بصاحب الزمان، لأنه لا يخلو زمان، من واحد له هذه المرتبة. وهم معروفون بأسمائهم، لمن آتاهم الله هذا العلم.

ثم إن لبيعة الظاهر أيضا وجهٌ باطن. وهو أن قلوب المبايِعين إن كانت صادقة، تُعطي قوة غيبية للمبايَع؛ فيتمكن من تبيّن الأحكام من جهة الغيب، ويقوىٰ علىٰ مواجهة الأعداء بقلب ثابت؛ وهكذا... ولهذا، قال النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم: «مَنْ بَايَعَ إِمَامـًا، فَأَعْطَاهُ ثَمَرَةَ

---

[1] - أخرجه مسلم، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

قَلْبِهِ وَصَفْقَةَ يَدِهِ، فَلْيُطِعْهُ مَا اسْتَطَاعَ»[1]. وليلاحظ القارئ لفظ "ثمرة قلبه"، ليعلم ما ذكرنا. وهذا من النصرة الغيبية، التي تنصر بها الشعوب حكامها، لو كانت تعلم. ولهذا أيضا جاء في حديث آخر: «خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ؛ وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ. قَالُوا: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا نُنَابِذُهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ؟ قَالَ: لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ! لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ! أَلَا مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَالٍ فَرَآهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللهِ، فَلْيَكْرَهْ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللهِ، وَلَا يَنْزِعَنَّ يَداً مِنْ طَاعَةٍ»[2]. فجعل النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم المعاملة قلبية بين الحكام والمحكومين في الحالين. وقد جاء في حديث آخر: «الْأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ، فَمَا تَعَارَفَ مِنْهَا ائْتَلَفَ، وَمَا تَنَاكَرَ مِنْهَا اخْتَلَفَ»[3]. ولنلاحظ مرة أخرىٰ لفظ "جنود مجندة"، لنعلم من أين تأتي القوة. ولينظر كل واحد، إن رأىٰ من رئيسه ما يكره، هل قام بواجب نصرته من جهة الروح أم لا!.. وليلم نفسه إن كان مؤمنا، قبل أن يلوم حاكمه!.. ونبَّه الحديث بعد ذلك، إلىٰ معيار يتحرج كثير من المسلمين في العمل به اليوم؛ لأن الفكر المجرد (ومنه الديمقراطي)، لا يعتبر صلاة فيه ولا غيرها؛ وإنما هو يعتبر -زعما- الوفاء بالوعود الانتخابية، وتحقيق الرخاء. وينسىٰ المسلمون -وعلىٰ رأسهم الفقهاء- أن النظام الإسلامي قائم علىٰ الدين؛ ومعاييره لا بد أن تكون دينية. والتفريق في الحديث بين كره معصية الإمام، وبين كرهه هو

---

[1] - أخرجه أبو داود وأحمد في مسنده، عن عبد الله بن عمرو السهمي رضي الله عنهما.

[2] - أخرجه مسلم عن عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه.

[3] - أخرجه البخاري عن عائشة رضي الله عنها، ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(ذاته)، لا بد أن يُعتبر؛ لأن أغلب ما يكون من كره الشعوب للحكام، هو من هوىٰ النفس، ومن الحسد علىٰ الدنيا؛ وهذه كلها من آفات التدين لدىٰ الأفراد والجماعات، وأصحابها آثمون. وذِكر الحديث لمعيار إقامة الصلاة، هو للدلالة علىٰ عدم محاربة الحاكم للدين. فما دام هو يصلي، فأبواب التدين ستكون مفتوحة للعموم. وسيستمر التعلّم والتعليم الدينيان، الضروريان لاستمرار الأمة. أما إن ترك إقامة الصلاة، فإنه يكون قد غير اتجاهه نحو دين آخر، أو نحو الإلحاد (بالمعنيين: اللغوي والاصطلاحي)؛ وبتركه الصلاة، فإنه يفتح أمام الشعب أبواب الضلال كلها. ومثل هذا لا يُسكت عليه!..

إن حديث الخلافة والملك الذي رأيناه في الفصل السابق، لم يُخبرنا باختلاف المراحل الزمنية، إلا لنفقه العمل فيها كلها، علىٰ اختلافها؛ وهذا يعني أن لكل مرحلة خصوصية. فمرحلة الخلافة الراشدة، لا يسع العبدَ فيها إلا أن يبايع ويطيع؛ والأمر فيها هين بالمقارنة إلىٰ غيرها. وأما مرحلة الملك العاض؛ فيبايع من اجتمع عليه الناس، ويطيع في طاعة الله، ويحتاط لنفسه؛ مع الإبقاء علىٰ محبة الخير للحاكم وإن آذاه. وأما مرحلة الملك الجبرية، فيطيع ما أقيمت الصلاة، وإذا كانت الطاعة في الطاعة؛ ويعصي فيما يكون من السياسات المملاة من الخارج، والتي تعاكس توجه الدين؛ من دون أن ينازع الأمر أهله، أو يبغض الحاكم؛ وهذا يتطلب صبرا كبيرا، ومثابرة. وهذا من أفضل الجهاد في الأزمنة المتأخرة كزماننا.

وقد غلط أقوام، عندما ركبوا الهوىٰ، ونازعوا الحكام، ظنا منهم أنهم سيغيرون من القدر شيئا. وقد غلط آخرون، عندما توهموا أن الخلافة علىٰ منهاج النبوة، كان يمكن أن تستمر، لو شاء الناس ذلك... وهؤلاء يُعرفون من إكثارهم لِلَوْم الناس علىٰ عدم قيامهم علىٰ الحكام، ومِن حضِّهم علىٰ الثورات، التي لا يدرون أين ستُلقي بهم وبغيرهم. وإننا نشم من تنظير الأستاذ عبد السلام ياسين رحمه الله، قليلا من هذا، عندما سمىٰ الانتقال من طور الخلافة الراشدة، إلىٰ طور الملك الأُموي، "انكسارا تاريخيا". وكأن الخط المستقيم التاريخي، ينبغي أن يستمر خلافة راشدة كله!.. وهذا لا يصح!.. بل إن "الانكسار"، هو في عدم فهم التاريخ فهما ربانيا؛ وهو ما يجعل المرء يذهب هذا المذهب. والمطلوب من العبد، أن يوافق حكم الله في كل مرحلة، بغض النظر عن السمة الغالبة عليها. فمثلا، لا عذر له في المرحلة التي تكثر فيها المعاصي ويجاهَر بها، في إتيانها وعذر نفسه بها. نعم، ستكون الطاعة في هذه المرحلة أشد صعوبة من مرحلة الخلافة الراشدة، إن قورنت إليها؛ ولكن الأجر أيضا سيكون مضاعفا، والدرجاتِ مرفوعة. وفي النهاية، ليس للناس أن يفاضلوا -بالنظر إلىٰ نجاتهم في أنفسهم- بين مراحل تطور الحكم لدىٰ الأمة؛ لأنهم لا يدرون ما الأنفع لهم. فقد تكون أقل معصية مع الخلافة الراشدة مهلكة، كما قد تكون أقل طاعة لله في زمن الجبر منجية. والله وحده هو من يعلم الأصلح لعباده؛ وهو سبحانه وحده الذي يغير ما بالقلوب؛ قلوب الحكام وقلوب المحكومين. ونحن نرىٰ أن أسرع طريقة لتغيير نظام الحكم إلىٰ الأفضل، هي العمل بطاعة الله في النفس وفي الجماعة. أما من يعصي الله، ويظن أن اشتغاله بالسياسة سيأتي بشيء؛ فليعلم أنه داخلٌ بابَ فتنة، لا يعلم هل سيخرج منه أم لا.

وقد ذكرنا في غير هذه المقالات، أن الحكام يكونون مظهرا لمعاملة الله عبادَه، جزاءً في الدنيا قبل الآخرة، علىٰ معاملتهم له سبحانه. فإن هم أطاعوه، جعل حكامهم عليهم رحمة؛ وإن هم عصوا وأصروا، جعل حكامهم عليهم عذابا. وهذا رحمة بهم أيضا؛ لأن عذاب الدنيا في حق المسلمين، يخفف عنهم من عذاب الآخرة. وقد يلاحظ القارئ، أن هذا المنطق يخالف الديمقراطية علىٰ التمام. ومن هنا عليه أن يعلم أن الديمقراطية نظام كفري، لا يُدرِك أصحابه منطق الإيمان، الذي ينبغي أن يكون عليه أهل الإيمان. والمؤسف في زماننا، أن جل المسلمين، صاروا يفكرون ويعملون بمنطق غير إيماني. وهذا أول سبب من أسباب العذاب القلبي الذي يعيشونه. ودواء هذه الآفة، يكون بالتزكية الشرعية، التي تعود بالناس إلىٰ أصل النبع. أما الفقهاء المساكين، فهم أحوج من غيرهم إلىٰ الدواء، لو كانوا يعقلون.

وفي النهاية، علىٰ المرء أن يصدُق نفسه ولا يغشها. وإن هو نصحها، فإنه لن يضمن أن لا يكون أقرب إلىٰ عذاب الله، من أي حاكم ظالم بحسب رأيه. ولا ينفع في هذا، الرجوع إلىٰ السفهاء والاعتضاد بآرائهم. بل إن الأمر والله، يحتاج بصيرة ونورا؛ حتىٰ يخرج منه المرء كَفافا، لا له ولا عليه!.. فكيف به إن كان يطمع فيما هو أكبر من ذلك!.. ومن لم يحاسب نفسه علىٰ الذرات، عند محاسبة غيره علىٰ القناطير، فليعلم أنه ممكور به!..

وبعد كل ما ذكرناه، فإننا نؤكد علىٰ أن طاعة العباد غير جائزة في معصية الله، أيا يكونوا؛ ونؤكد علىٰ أن التآمر بالمعروف والتناهي عن المنكر، لا ينقطعان، بشروطهما أبدا، وإن ضاقت الدائرة؛ وأن القطع بهلاك الحاكم، لمعصية بدرت منه، أو لظلم بدا منه، سيكون من

التألي علىٰ الله. فالحذر!.. ولو أن كل عبد تصور نفسه في مكان (منصب) الحاكم في زمانه، فإنه لا يستطيع أن يضمن أن لا يكون أسوأ منه. وليحمد العبد ربه إن كان في أسفل طبقة اجتماعية -إن كان علىٰ دين- علىٰ العافية التي هو فيها؛ وليشكر الله علىٰ هذه النعمة. فإنها والله، أفضل مما الملوك فيه من الزخارف الفانية. نقول هذا، لمن كان حقيقة مؤمنا، يرجو الله واليوم الآخر؛ وإلا فليعد المرء إلىٰ نفسه يتفقدها، قبل مداهمة الموت؛ الذي سننتقل به جميعا، إلىٰ نظام حكم لا ظلم فيه؛ حيث توزن الحسنات والسيئات؛ وتدخل الأقليات الجنة، دون الأغلبيات؛ ويكون الجاه للصالحين من أنبياء وأولياء، لا لمن كثر ماله، أو اتسع ملكه!..

الفصل الخامس عشر

دخول منطق الكفر على الدين

لا يستغربن أحد من العنوان، أو يظن أننا نقصد تكفير المسلمين، كما يفعل الجاهلون؛ لكننا نريد أن نطرق موضوعا يغفل عنه الناس، ولا يتبيّنه إلا من حقق تدينه؛ ألا وهو الوقوع علىٰ منطق الإيمان. يتوهم كثيرون أن الإيمان لا منطق له، لمعرفتهم بمفارقته للفكر؛ أو لإخضاعهم إياه للفكر. ولسنا نعني بهذا الأخير، إلا الفكر الديني. ولعل قائلا يقول، فما دام للفكر الديني وجود، فلا شك أنه سيكون مؤسسا علىٰ المنطق الإيماني المذكور؛ فنقول: من هنا أُتي الدين؛ لأن المنطق الذي اعتمد في الفقه أو في علم الكلام هو منطق فكري مجرد، يليق بالسياقات الفلسفية؛ أما المنطق الإيماني الذي نعنيه، فهو أوسع من ذلك بكثير؛ بل إن سعته لا نهاية لها. وكيف لا يكون الدين لا نهائيا، وهو رباني المصدر!..

لن ندخل في التفاصيل هنا، بقدر ما سنرصد التيارات الفكرية داخل الدين. وأول ما يحتك المتدين (العالِم علىٰ الخصوص) به، الفقه. والفقه في جزء منه خاضع للمنطق العام؛ لكنه لا يتقيد به في كل شيء. وهذا الإطلاق الفقهي، لا يعلمه إلا الربانيون من أمثال الإمام علي عليه السلام، الذي قال: "لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ، لَكَانَ أَسْفَلُ الْخُفِّ أَوْلَىٰ بِالْمَسْحِ مِنْ

أَعْلَاهُ؛ وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ عَلَىٰ ظَاهِرِ خُفَّيْهِ"[1]. والرأي هنا، هو القياس العقلي، الذي يعتمده الفقهاء في كثير من استنباطاتهم.

وأما المتكلمون، فطمعوا في معرفة الله بإعمال العقل في النصوص ومن خارجها، فلم يحصّلوا شيئا يُذكر؛ إلا ما كان من أصل إيمانهم، شبيها بإيمان العجائز. وإن أسوأ ما وقع فيه أهل الكلام، قياس الحق على الخلق. وضلّوا في هذا باللفظ المشترك، وتوهموا أنه لا يؤدي إلا معنىٰ واحدا. فأخذتهم عقولهم بعيدا عن الحق. ولا أحد يصدق عليه قول الله تعالىٰ: ﴿وَأَضَلَّهُ اللهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الجاثية: ٢٣]، كالمتكلمين. ولعل سائلا يسأل: فإذا كان الفقه والكلام (العقائد)، لا ينفع فيهما المنطق العقلي؛ فما الذي ينفع؟.. فنقول: أولا ينبغي أن نفرق بين العلمين. وذلك لأن الفقه مأذون فيه، من قِبل الشارع، باستعمال العقل؛ لكن في حد الضرورة، ودون التوغل فيه؛ حتىٰ لا يصبح رياضة عقلية منفصلة. أما الكلام، فإعمال العقل فيه بدعة مخالفة لأصل الدين من البداية. والسؤال هنا هو: علىٰ أي شيء بنيت الأحكام الفقهية في أصلها؟ وإلىٰ أي منطق تستند معارف العارفين؟ فنقول: إن كل هذا، يرجع إلىٰ الحقائق. والحقائق، هي التي سماها الله في كتابه "سنة الله"؛ كما في قوله سبحانه: ﴿سُنَّةَ اللهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللهِ تَبْدِيلاً﴾ [الفتح: ٢٣]. وما لا يتبدل، هو ما تقوم عليه العلوم. وعلىٰ هذا تكون هذه السنن الإلهية، كالسَّداة واللحمة، اللتين يقوم عليهما كل ما ظهر من الغيب إلىٰ الشهادة. وإذا رجعنا إلىٰ الأحكام الفقهية، فإننا سنجدها تقوم علىٰ اعتبار

[1] - أخرجه أبو داود عن علي عليه السلام.

هذه السنن. فمن رزقه الله العلم بها، فإنه يعلم الحكم من باطنه ومفرداته الأولىٰ (بسائطه)؛ بل ويعلم وجه اختلاف الفقهاء، من وجهٍ لا علم لهم به هم أنفسهم. فيكون أعلم بالفقه من الفقهاء، من طريق غير طريقهم. وهذا من أشد ما يؤلمهم إن صادفهم؛ لأنه يشعرهم بالعجز في مقابله. خصوصا إن ظهر علىٰ من لا اشتغال له بالعلم في العادة؛ كما يحدث مرارا، مع الأميين من الأولياء!..

هذا مع الفقه في أصله، ومع صفاء العقل (وهذا لا يجتمع غالبا إلا لأئمة الفقه)؛ فكيف إن زاد علىٰ ما ذكرنا، الغفلة والظلمة!.. وهذا هو ما وقع للفقهاء، بعد القرون الثلاثة الأولىٰ. نتج عن هذا الانحراف، أن صارت المعاملة للأحكام، لا لله. وهذا لا يكاد يشعر به العوام (والفقهاء منهم)، ويرون أن معاملة الأحكام هي معاملة الله ذاته سبحانه؛ والحقيقة غير هذه. نعني أن معاملة الأحكام وحدها، تجعل الدين مقطوعا، ولا يعطي ثماره. وهذا يريح الفقهاء، بسبب إهمالهم لبواطنهم؛ لكنه في المقابل يفقدهم حقيقة التدين. ثم يزداد الفقهاء ظلمة، عندما يستلذّون اتخاذ العوام لهم وسائط، بينهم وبين الدين؛ إن لم يكن بينهم وبين الله، عند حصول الغفلة من الجانبين (الفقهاء ومن يأخذ عنهم). وقد وقعت الأمم السابقة في هذه الآفة، حتىٰ صار أحبارهم يتحكمون في الدين كله؛ يُحلّون منه ويُحرّمون بحسب ما يعنّ لهم. وهنا يصير الفقهاء أربابا من دون الله، كما قال سبحانه: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللهِ﴾ [التوبة: ٣١]. والتحليل والتحريم، ليسا دائما بالصورة التي تتبادر إلىٰ الأذهان؛ وإنما قد يخفيان عن الفقيه وعمن يأخذ عنه؛ ولا يرىٰ ذلك علىٰ حقيقته إلا صاحب بصيرة. ومن ينظر إلىٰ حال فقهائنا في هذا الزمان، فإنه سيجد أكثرهم قد دخل في الربوبية وأبعدَ..

ومن أثر دخول المنطق الكفري على الدين، اعتبار الدنيا فيه؛ ومن هنا صار العوام يرون أصحاب السعة من أهل الدنيا، مرْضيّين عند الله؛ ويرون أهل البلاء بعكس ذلك؛ وهذا مخالف لمنطق الإيمان الذي ذكرناه. والدين في أصله يعتبر الآخرة، لا الدنيا؛ نعني استراتيجيا. وأما الدنيا، فيعتبر منها ما يخدم الآخرة حصرا. ومن هنا كان الاهتمام بالشؤون السياسية عند المسلمين، مخالفا له عند الكافرين. فالكافر ليس في حسبانه إلا الدنيا؛ وهو يريد أن يعيش العدل والرخاء (بحسب إدراكه) فيها. ويرى أن كل كلام عن الآخرة، إنما يُراد منه استغفاله؛ لا غير. وقد تسرب هذا المنطق إلى عوام المسلمين، عندما ضعف إيمانهم. وزاد هذا الأمر، عندما دخل متسيّسو الفقهاء فيه؛ فأصبح المسلمون لا يكادون يختلفون عن الكافرين في النظر إلى الأمور. زد على هذا، تسرب الفكر الكفري نفسه، عبر المؤسسات التعليمية المعاصرة، التي نقلت ما عند الكافرين إلى بلاد المسلمين، من دون احتياط أو غربلة. وهذا المنطق الكفري الذي دخل على الدين، هو سبب الاضطراب والخلط المعرفيّيْن، اللذين تعيشهما الأمة في هذا الزمان. وهو السبب المباشر لهذه الفتن المتتالية (الثورات)، التي ستأتي على كثير من البلدان والأنفس.

وقد يقول قائل: وهل السكوت على الظلم والفساد، من منطق الإيمان؟ فنقول: قطعا، لا!.. والفهم الذي خلْف السؤال، يؤكد ما ذكرنا من تسرب المنطق الكفري إلى الدين؛ لأن المقابلة بين العمل للآخرة، وبين السكوت على المنكر، لا تأتي إلا منه؛ بما أنه لا آخرة لديه. ونحن عندما نتكلم عن منطق للإيمان في النهي عن المنكر مثلا، فإنما نريد أن يكون الناهي

عاملا لله في ذلك!.. وهذا ليس في متناول عوام المسلمين. ومن هنا أُتيت الجماعات الإسلامية. نعني أنها تقمصت العمل لله (بحسب الظاهر)، والقلوب لدىٰ أفرادها لا تزال متوجهة إلىٰ الدنيا. وظنوا أن الانطلاق من النصوص ظاهريا، والاستشهاد بها فيما يأتون، ينفع. والحقيقة هي أنهم أغفلوا عملا ضروريا لبلوغ مطابقة أقوالهم لأحوالهم، وهو تزكية قلوبهم. والتزكية بمعناها الشرعي الأصلي، هي الشرط الذي لا يُدرك بدونه منطق الإيمان.

ومن المنطق الكفري الذي دخل الدينَ أيضا، العمل برأي الأغلبية العددية؛ ومن هنا حُرّف معنىٰ الجماعة، لدىٰ أهل السنة خصوصا (أهل السنة و"الجماعة")، عندما فارق في الأزمنة المتأخرة معنىٰ الجماعة في الشرع؛ رغم أن المعنىٰ يُحدَّد بالنظر إلىٰ موافقة الشرع أولا، لا بالنظر إلىٰ العدد. ولا زال هذا المنطق عاملا في الأمة إلىٰ اليوم، مع ثبوت عكسه في أحيان كثيرة بالقرآن والسنة. ومن ذلك قول الله تعالىٰ (علىٰ سبيل الذكر لا الحصر): ﴿وَإِنَّ كَثِيراً مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ﴾ [ص: ٢٤]؛ وقوله سبحانه: ﴿وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣]؛ ومن السنة قوله صلىٰ الله عليه وآله وسلم: «عُرِضَتْ عَلَيَّ الْأُمَمُ فَجَعَلَ النَّبِيُّ وَالنَّبِيَّانِ يَمُرُّونَ مَعَهُمُ الرَّهْطُ، وَالنَّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ»(١). وهذا واضح، في كون الحق لا يُعرف بالكثرة.

وقد يكون منطق الإيمان معاكسا تماما للمنطق العام؛ عندما تصير الخسارة فيه ربحا، والخيبة والإخفاق فلاحا؛ خصوصا فيما يعود إلىٰ الأنفس والأموال. ولو كانت الشعوب

١ - متفق عليه؛ عن ابن عباس رضي الله عنهما.

تعمل علىٰ منطق الإيمان، لما سخطت لقلة الأرزاق، ولا لمخالفة الأغراض؛ بل لوجدت ذلك كله نافعا لها في الآخرة، ولشكرت الله عليه. ولو كان الفقهاء، يعرفون منطق الإيمان عمليا، لدلوا الناس عليه!.. ولكنهم أسوأ من العامة في التوجه إلىٰ الدنيا؛ لهذا زادوهم رهقا بما يقولون.

وأما العلماء حقيقة، فإنهم يتقللون من الدنيا اختيارا، ولا ينتظرون أن تكون هي هاجِرتَهم. وعلىٰ هذا الأصل، كان عمل الصحابة والتابعين، رضي الله عنهم. وأمثال هؤلاء عندما يأمرون بمعروف أو ينهون عن منكر، فإنهم يكونون أجانب فيه، ينطقون بلسان الشرع فحسب. وكيفما كانت نتيجة الكلام في نفس المأمور والمنهي، فإنها لا تؤثر فيهم شيئا. وهذه هي النزاهة الحق، التي لم تعد معلومة في العصور المتأخرة.

وأما الربانيون فهم فوق هذه المرتبة؛ وحالهم لا يعلمه إلا أمثالهم. وإن وُجد أحدهم في قوم، فليتخذوه بوصلَتَهم في الدنيا والآخرة؛ لأن الله يُطلعهم به من غيوبه، علىٰ ما لا يخطر في بال. فالحمد لله الذي جعل منهم في هذه الأمة، ما لا تكاد الأمم السابقة كلها، تظفر بعشر عشير معشاره.

الفصل السادس عشر

طلب الفقهاء للدنيا وأثره

إن الفقهاء، بحسب المهام الأصلية التي لهم، يكونون هم حرس سفينة الدين، وناصحي المتدينين لما فيه سلامتهم أجمعين، من أجل بلوغ بر الأمان في دار السلام، يوم لقاء رب العالمين. وحتى يقوموا بمهامهم على الوجه الأرضى؛ وحتى يصح لهم الفقه قبل ذلك؛ فعليهم أن يكون توجههم إلى الله واليوم الآخر. هذا هو الأصل!.. وإن عدنا إلى الواقع، فإننا سنجدهم قد غيّروا الاتجاه، منذ القرون الأولى، عندما جعلوا الدنيا غايتهم. ومن أراد الدنيا قديما وحديثا، فلا مناص له من طلبها من تحت أقدام الحكام وأرباب المال. والتذلل لهؤلاء، يُذهب الدين، ولا يُبقي منه شيئا ذا بال. فإن كان قد جاء في الحديث: «مَنْ تَوَاضَعَ لِغَنِيٍّ، لأَجْلِ غِنَاهُ، ذَهَبَ ثُلُثَا دِينِهِ»[1]، فما الظن بمن تذلل له!..

وبما للفقهاء من مكانة لدى العامة، وبفعلهم ما ذكرنا، فإنهم قد عملوا على تحريف الدين منذ زمن بعيد. والعامة جلّهم لم يعلموا ما لحقهم، وإن كانوا يرون بأعينهم انقلاب أحوالهم. فمنهم من يرى ما جرى، من البلاء الذي لا تفسير له؛ ومنهم من يرجع به إلى الحكام... وما علم الناس أن الحكام هم من ضحايا الفقهاء. ولولا تزيين الفقهاء للحكام، قتل الناس في

---

[1] - أخرجه الشاشي في مسنده، والبيهقي في شعب الإيمان عن ابن مسعود رضي الله عنه.

الماضي، واضطهاد الأئمة، ما جرُؤ أحد منهم على فعل ذلك!.. والتزيين ماض في الأمة إلى الآن!..

وبانقلاب منطق الدين، كما ذكرنا في الفصل السابق، صارت العامة تعمل في غير مَعمل؛ إلا ما تفضل الله بالتجاوز فيه، وتقبله سبحانه مِنّة منه. ولولا هذا، لانقلب الناس إلى الآخرة، أصفارا من الحسنات. ذلك لأن التوجه إلى الدنيا، يُفسد الدين من أصله. ولهذا السبب كان التحذير منها، الذي ذكرناه في الفصول الأولى من هذه المقالات.

إن انقلاب الدين بانقلاب التوجه، يجعل الجنة عاجلة، والنار عاجلة. وهذا هو منطق الكفر الذي جاء فيه: «الدُّنْيَا سِجْنُ الْمُؤْمِنِ وَجَنَّةُ الْكَافِرِ»[1]. وإذا كانت الدنيا سجن المؤمن، فليعلم الناس أن السجن ليس محلا للراحة!.. وأن طلب الراحة هنا، يكون طلبا للمحال!..

وإنّ طلب الفقهاء للدنيا من الحكام، كان لا بد فيه من عوض؛ فكان منهم التأسيس للاستبداد، الذي هو أصل الملك العاض والجبري. واستبداد الحكام، سينشئ حوله شبكة من الاستبداد الفرعي، حتى يضمن بقاءه واستمراره. فظهر الاستبداد الأسري والذكوري، اللذان هما الآن من المعضلات التي تشلّ الأمة على مستوى القاعدة. ولقد تنبه العلمانيون -بسبب استقلالهم عن الفقهاء- إلى هذه المعضلات، ولكنهم توهموا أن الدين هو السبب فيها، فطلبوا

---

[1] - أخرجه مسلم، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الحلول خارجه؛ فكان هذا زيادة في البلاء، وتغطية لقبيح صنيع الفقهاء مرة أخرى؛ لأنه سيُظهرهم منافحين عن الدين في نظر العامة!..

كما أسس الفقهاء استبداد الحكام على الطاعة غير المشروطة، أو المحرفة شروطها؛ فكذلك أسسوا للاستبداد الأسري ببرّ الوالدين، غير المقيد بطاعة الله. وهذا يجعل الآباء، يحافظون على الحكم من محافظتهم على مكانتهم الزائفة. ونسي الفقهاء والناس من بعدهم، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أصّل قاعدة كلية، حاكمة على كل نص غيرها؛ هي قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ؛ إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي المَعْرُوفِ»[1]. ولا بأس هنا أن نورد الحديث كاملا لما فيه من تفاصيل نافعة؛ وهو: «أَنّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ جَيْشاً وَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ رَجُلاً؛ فَأَوْقَدَ نَاراً، وَقَالَ: ادْخُلُوهَا!.. فَأَرَادَ نَاسٌ أَنْ يَدْخُلُوهَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: إِنَّا قَدْ فَرَرْنَا مِنْهَا. فَذُكِرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لِلَّذِينَ أَرَادُوا أَنْ يَدْخُلُوهَا: لَوْ دَخَلْتُمُوهَا؛ لَمْ تَزَالُوا فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ! وَقَالَ لِلْآخَرِينَ قَوْلاً حَسَناً. وَقَالَ: لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي المَعْرُوفِ». ومعنى "لَوْ دَخَلْتُمُوهَا؛ لَمْ تَزَالُوا فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ"، هو أن من أطاع في المعصية، فإنه يتصل في حقه عذاب الدنيا (دخول النار هنا) بعذاب البرزخ والآخرة. وهذا الحديث، من أشق النصوص على الفقهاء؛ لأنه يفضح تلبيسهم. وبما أن الآباء ذكور، فقد تعدى الاستبداد إلى الذكورة، وصارت المرأة المسلمة مضطهَدة في بيت أبيها، قبل بيت زوجها. ومما بلغ إلى علمنا نحن من معارفنا فحسب، فإن جلّ النساء لا يأخذن نصيبهن من ميراث

[1] - متفق عليه؛ عن علي عليه السلام.

آبائهن وأمهاتهن، في وجود إخوة ذكور؛ أما في وجود الأب فيكاد يكون الأمر محالا. وإنِ المسكينة تجرأت على المطالبة بحقها، فإنها تُنسب إلى العقوق مباشرة؛ وقد تقاطع مقاطعة الكافرات إن هي تمادت. كل هذا تحت أنظار الفقهاء، وبتوجيههم!..

فإن قال قائل: فإن الفقهاء (العلماء)، قد يصح منهم مخالطة الحكام وإفسادهم؛ ولكنهم بعيدون عن التأثير في الأسر، بالشكل الذي يُثبت تورّطهم في فسادها!.. فإننا نقول: إن الفقهاء يترأسون منظومة حراسة الاستبداد من فوق، والذين يقومون بذلك عنهم في الأسفل، هم القرّاء (تسميهم العامة في المغرب الطلبة أو الفقهاء تجوزا، ويسميهم المشارقة شيوخا غلطا)، الذين يسهرون على إقرار الأعراف بالبدل المادي (الثمن). وبهذا الجيش من القراء، وبالمكانة التي لهم لدى الحكام، صارت للفقهاء سلطة، هي أكبر من كل سلطة في الأمة. والعجيب، هو أن قِلّة من الناس من يعلمها، ويشعر بسعة مداها.

ولو نظرنا في مطالب العلمانيين في مجتمعاتنا، لوجدنا أغلبها، له أصل يرجع إلى أثر سلطة الفقهاء المدمرة. ولكنهم لا يجرؤون أن يواجهوهم بما يرون؛ لأن الفقهاء سيقلبون عليهم الأمر، ويتهمونهم بالمروق من الدين؛ وكأن ما هم عليه، هو الدين!.. وكما قلنا: فقد أفلح كيد الفقهاء فعلا، في جر بعض العلمانيين إلى الطعن في نصوص الدين وفي أصوله، إيهاما منهم لهم أن ما ينطقون به مطابق للدين. وهذا، جعل العلمانيين يُنظر إليهم بعين الريبة من قِبل شعوبهم. ولو أنهم فضحوا فعل الفقهاء، بالاحتكام إلى أصل الدين، لكان ذلك منهم مُجديا حقا!..

وهنا نعود إلى سؤال آخر، كنا قد أشرنا إلى أحد وجوهه في الفصول السابقة؛ وهو: لِمَ سكتت الجماعات الإسلامية التي تزعم إرادة الإصلاح، على الفقهاء؟.. والجواب له فروع:

١: لأن الجماعات نفسها، لم تتمكن من التخلص من سلطة الفقهاء؛ لأنها موروثة في وجدانهم، وفي وعيهم الاجتماعي. وما كان من هذا القبيل، لا يتمكن من إزالته إلا الرباني، الذي يكون الله بصره ويده. بصره: حتى يرى ما لا يرى غيره؛ ويده: ليقدر على إزالته من النفس.

٢: لأن الجماعات قد اختُرِقت من قِبل الفقهاء (سميناهم فقهاء المعارضة). وهؤلاء لن يعملوا على تخليص الجماعات من سلطة الفقهاء؛ بل على العكس من هذا، سيجعلونها تابعة لهم وملحَقة بهم. وهذا يزيد من قوة الفقهاء، من حيث لا يشعر أحد. والدليل، هو عدم طعن الفقهاء في الجماعات، ولو بما هو ضمن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشرعيين؛ واقتصارُ تدخّلهم على الضرورة فقط، إذا هُدّدت مصالحهم العليا (الدنيوية)؛ كما حدث يوم أصدر المجلس العلمي بيانا ضد عبد السلام ياسين رحمه الله، ذا طابع سياسي غير علمي. وقد كان وقتها، الكلام في التأصيل لإمارة المؤمنين -لو كانوا يعلمون- سيغدو نافعا جدا للطرفين؛ ولكن أنّى لهم!.. ثم عاد الفقهاء إلى المهادنة العلنية، وإلى المساندة الخفية؛ وكأنهم يحسبون حساب يوم، لا يجدون من أنصار سوى أتباع الجماعات.

٣: لأن من يعلم حقيقة الفقهاء من الجماعات قلة من القيادات؛ وهؤلاء يهادنون الفقهاء، تحسُّبا منهم أيضا، ليوم يرجون فيه نصرتهم. وهذا متفهَّم من الجماعات، لكونهم يعملون بالمنطق السياسي، ويُغلِّبونه على المنطق الديني (الشرعي).

٤: لأن الفقهاء -وهم أولى من غيرهم- لم يحاربوا الفساد في بلدانهم قط. وإن نظرنا إلى مغربنا، فإننا سنجد منظومة الفساد المالي والإداري، مطمئنة على نفسها من جهة الفقهاء؛ وكأنها تعلم من أين تدخل عليهم، أو كأنها عقدت معهم صفقة ما. وإن هذا ليس خاصا بالمغرب، بل هو يعم بلدان المشرق أيضا.

٥: لأننا ما رأينا فقيها يقوم لأحد، إلا ووجدنا ذلك الشخص أو تلك الجماعة، من المستضعفين، الذين ليس لهم من الناس سند. ونراهم مع المتجبرين (السياسيين ورجال المال) إما خدما، وإما غير مكترثين!..

كل هذا، والشعوب لا يحسب حسابها أحد. يظن الأفرقاء كلهم، أنها (الشعوب) دائما خاضعة للتوجيه (وهو صحيح في الغالب). وأن الموجِّهين إذا اتفقوا على ما يصلح لهم، فإنهم سيجعلون الشعوب تُدرك ما يريدون لها أن تُدرك في النهاية؛ مما يصب في مصلحتهم هم، من غير اعتبار لها ولمصالحها الدنيوية والأخروية جميعا.

إن سلطة الفقهاء التي يغفل عنها الأفراد من الشعوب، تعرف قيمتَها القوى العالمية؛ لذلك هم يلجأون إلى مفاوضتهم عندما يرون الحاجة إليهم؛ لأنهم يعلمون مدى قوتهم.

وهذه السلطة التي صارت للفقهاء، ليست لهم في أصل الدين؛ وإنما هي نتيجة الغفلة التي هي مرض أصاب الأمة منذ زمن طويل. ومع الغفلة، ينسى العباد معاملة ربهم، ويستبدلونها بمعاملة الفقهاء (الأحبار). والفقهاء يستثمرون لجوء العامة إليهم، إلى أقصى ما يستطيعون. وهم في سبيل ذلك مستعدون لـ"مغفرة" الكبائر إن كان الثمن معتبرا (فَعَل أحبار النصارى هذا صراحة، وفعله أحبارنا بالإيحاء)، ومستعدون لبيع "الجنة" مع كونهم لا يملكونها؛ ومستعدون لعقد صفقات سرية مع "الشيطان" إذا اتحدت الأغراض والغايات!..

الفصل السابع عشر

سلطة الفقهاء وخِدمة الدجال

لا بد في البداية، أن ننبه إلىٰ أن قِلّة من الفقهاء، هي التي بقيت خارج التوجيه الدجالي. ومن وقعوا تحت التحكم الدجالي، منهم من يعلم خدمته للدجال، ومنهم من لا يعلم. والعالمون منهم قليل؛ لأنهم وحدهم الذين يطّلعون علىٰ الخبايا من استراتيجية عملهم. وهذا قد يجعل القارئ يتساءل: أين هو الدجال، حتىٰ تصح خدمة الفقهاء له؟ أليس هذا محض افتراء؟.. ثم: هل يكون الفقهاء (مؤسساتهم) أيضا مخترَقين؟ ومن بقي -بحسب قولكم- مخلصا لأمته منا؟ فعلىٰ ما يبدو، جميعنا صرنا مشكوكا فينا!..

أولا، إن الدجال لم يظهر بعد؛ لكن الرؤساء من "حزب الشيطان"، كانوا يستعدون لاستقباله عند قدومه منذ قرون. فكيف، وهم -ونحن معهم- قد أصبحوا علىٰ مقربة من زمانه؟!.. وهذا في مقابل "حزب الله" (لا نقصد الحزب اللبناني) الذي يتطلع إلىٰ ظهور المهدي!.. وعلىٰ الناس (الشعوب)، أن توطن نفسها، مع من هي؟.. وتَوطين النفس علىٰ مَبعدة من الحدث، أفضل من أن يكون المرء، تحت وقع المفاجأة.

ولقد علَّمنا النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم الاستعاذة من فتنة المسيح الدجال (L'antéchrist) فقال: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَمِنْ فِتْنَةِ

الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ»[1]. والاستعاذة تقتضي الاستعداد وأخذ الحيطة. وكان أولىٰ بالفقهاء، أن يُكثروا من التحذير منه، لولا ما ذكرنا من وقوعهم تحت توجيه حزبه، الذي لا يَرىٰ ذكرَه من مصلحته.

ثم إن الفقهاء من الجانبين، الشيعي والسني معا، عندما يؤججون الفتن فيما بين الفريقين، هم يُضعفون الأمة عامة؛ وهذا لا يكون إلا في مصلحة الدجاليين، الذين -بحسب ما يزعم بعض قادتهم- يتهيأون لإعلان حكمهم (علىٰ العالم كله) خلال بضعة عقود من الآن. هذا، مع وضوح التوجه العام للعالم منذ اليوم، لمن كان ذا عينين!...

وما يهمنا نحن هنا، هو ما يقع الآن، وفقهاؤنا في نومتهم؛ ومع عدم فطنتهم لما هو آت، لا شك هم يعملون -ولو بغير قصد- لغير صالح الدين...

لم نر لفقهائنا عملا يُذكر، في مجال التصدي للعولمة الدجالية. ولم نر لهم شفقة علىٰ جموع شعوبهم، التي تُعدّ لتغذية المطاحن الحربية التي بدأت تعمل. إن مطحنة الشعوب، ليست إلا في بداية عملها!.. والفقهاء من الجانبين، السني والشيعي، لا يزالون يعيشون فتنا لم يحضروها (من الماضي)، ولم يتبيّنوا حقائقها زمن وقوعها. فهم بِكون ردود أفعالهم خارج المرحلة الزمانية التي يعيشون، وبجهلهم بما فيه يخوضون، لا يُبينون إلا عن حُمق

[1] - متفق عليه؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه.

خاص بطائفة الفقهاء؛ قياسا على الأمراض النفسية المهنية (سبق أن قلنا إن الفقه صار حرفة).

وليت الصراع داخل الأمة كان محصورا بين الشيعة وأهل السنة -لكنّا رجونا أن تتوحد الجهود لتجاوزه- ولكن التمزق لم يسلم منه بلد واحد، تحت مختلِف الرايات. فلو كان الفقهاء يعملون في الاتجاه الصحيح، لكانت البلدان موحدةُ المذهب -كالمغرب- تعيش انسجاما يتناسب مع تجانس شعوبها؛ ولكن هيهات!.. ولا يتذرعْ أحد بالقول -مثلا- إن الجماعة الشيعية الوليدة في المغرب، تحول دون وحدة الشعب!.. كما يريد بعض فقهائنا منذ الآن أن يلفّقوا لهم زورا!.. بل نحن نقول: لو كان فقهاؤنا يعملون بما يُرضي الله، لما تشيّع أحد!.. ولو تشيع، فلن يقبل منه ذلك أحد!.. بل نزيد: نحن نحمّل فقهاءنا أوزار كل من يتنصر من أبنائنا أو يُلحد!.. لأن ما يقدمه الفقهاء من دين، لا يليق بأناس يحترمون عقولهم، ويتنزهون بصفائهم عن النفاق العامّ المَرعيّ. إن أبناءنا المساكين -ونحن نعلم هذا من بعض الأسر- يخرجون من الدين في صمت؛ ولا يجرؤون أن يعلنوا ذلك لأحد. ولو أعلنوا، لقام لهم مجتمعهم بتوجيه من فقهائه، يضطهدهم ويتنكّر لهم!.. وكأن المجتمع مجتمع الصالحين الصادقين الطاهرين!.. أين الفقهاء من محاورة أولئك المتحولين عن دينهم؟!.. وأين علمهم في مواجهة العقائد الدخيلة؟!.. بل أين وزارات الشؤون الدينية من هذا؟!..

ويكلّمونك عن الأمن!.. أليست معالجة القضايا العقدية في أصولها (ولا نعني العقائد الكلامية) التي تُبقي المسلم على دينه؛ وتُقوّيه في مواجهة الفتنة المتلونة إن كان على دين،

من صميم الأمن؟!.. أم يطمعون في بلوغ أمن مع تمزق الشعوب قبائل عقديةً قِددا!.. نريد من القارئ أن يُعيِّن في ذهنه الجهة المسؤولة عن هذه الوضعية؛ وإن كان لا يستطيع أن يصرح بذلك علنا!.. من هنا كنا نقول: إن سلطة الفقهاء، أصبح لها أجهزة قائمة تخدمها...

نحن من باب النصيحة لشعوبنا نقول: لا تتّكلوا علىٰ المؤسسات الفقهية، لتحميَكم من تغوّل النظام العالمي، في الجانب الديني؛ إلا أن تتوب منهم طائفة تعود إلىٰ الجادة؛ أو فلتتحمل الشعوب بنفسها، مُؤنة حماية دينها. ولعل هذا سبب من أسباب هجرة ثلة من أبنائنا إلىٰ داعش!.. يظن المساكين -ووِزْر هذا علىٰ الفقهاء- أنهم يهاجرون إلىٰ الخلافة علىٰ منهاج النبوة، التي لا يعرفون معالمها!.. بل نحن لا نشك، في كون شطر من الفقهاء -علىٰ الأقل- علىٰ مذهب داعش باطنيا؛ لذلك هم يوحون -عن بُعد لجُبْنهم- للشباب بما يُقدمون عليه. وينتظرون أن تفتح داعش بلدانهم تِباعا بعد ذلك، ليبايعوها جهرة وقتذاك!..

مؤسساتنا الفقهية الرسمية وغير الرسمية، لا شائبة تشوب علاقتها بالقوىٰ العالمية؛ وهي إن أحبّت أن تُظهر نخوتها، فإنما تفعل ذلك ضد بلدانها خفية؛ لتحض علىٰ إسقاط الحاكم القائم، وتأتي بأتباعها (مَن هم علىٰ مذهبها). ولو كان الفقهاء يُحسون بالانتماء إلىٰ الأمة عامة، لاستوىٰ عندهم من حيث المبدأ هذا وذاك من أبناء الأمة؛ مع الحفاظ علىٰ أصل التناصح ماضيا فيها. ونجاة الجميع في النهاية، ستزيد من فرحهم بما يُنجزون وبما يتحقق من نصر. ولكننا علىٰ العكس من ذلك، نجد من الفقهاء لمخالفيهم من المسلمين مذهبيا، عداوة لا نراها للكافرين!.. نقول هذا، ونحن لا نعلن عداوة أحد من الناس؛ وندعو إلىٰ مسالمة كل

مسالم، وإلىٰ التعاون علىٰ ما فيه الخير العام للبشرية جمعاء... إن مواقف فقهائنا، حقا تبعث علىٰ الاستغراب!..

إن ما تعيشه شعوبنا من فُرقة، ومن اضطراب -لا زال يموج- يفترض أن يجعل أهل الدين لا يهدأ لهم بال، حتىٰ يُخمدوا شرره. والواقع أننا نرىٰ المؤسسات الفقهية في مواجهة ذلك، تسير بالسرعة البطيئة؛ وكأن الأمور علىٰ ما يُرام. اعتدنا في يومياتنا أن نرىٰ محاسبةً للحكومات وللبرلمانات.. ولا أحد يتكلم عن الفقهاء؛ وكأنهم غير معنيّين!.. هذا يجعلنا نتساءل عن هذه العلمانية غير المُعلنة من الشعوب؛ وأين ستقودنا في مستقبل الأيام؟..

علىٰ الفقهاء -إن كانوا ناصحين لأنفسهم- أن يستعدّوا من الآن لمَقْدم المهدي، الذي أخبر عنه النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم. أم تُراهم سيرفضونه، لأنه متبوع إخواننا الشيعة؟!.. وفي هذه الحال، أين يكون الاتِّباع لرسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم الذي يتشدقون به صباح مساء؟!..

لم يُخبرنا الله ورسوله بشيء، إلا وهو يستدعي منا عملا ما؛ فإما اجتناب، وإما مناصرة؛ وإما فرار وإما إقبال؛ وإما اعتناء وإما إهمال. ليست "الأخبار" قصص ما قبلَ النوم، التي تُحكىٰ للأطفال!.. ولا هي السيَر التي تجتمع عليها العامة في الموالد والساحات الشعبية؛ إنها جِدّ ما بعده جد!..

ولا بد أن ننبه هنا، إلىٰ أن إخواننا من النصارىٰ يَحذَرون مِن مِثل ما نَحذَر. وعلىٰ الفقهاء أن يحققوا التواصل معهم في هذه الأمور، لنتجنب جميعا، ما سنندم عليه إن لم نبادر بالعمل له.

إن الفرق بين الأقوياء والضعفاء، ليس دائما هو القوة المادية المعلومة؛ ولكنه بالدرجة الأولىٰ، الفرق بين من يعي المرحلة التي هو فيها، وذلك الغائب عنها. ولسنا نرىٰ غالبية أمتنا، إلا من الصنف الأخير. وإن الأحداث التي يعيشها العالم اليوم، مع كثرتها، واشتداد العنف فيها، تُخفي تحتها، ما هو أشدّ منها بكثير!...

ما كان الدين يوما منوّما أو مخدّرا، يُغيّب الناس عن الواقع؛ ولكنه بعكس ذلك صدقا، يفتح أعين الناس علىٰ الحقيقة، ويُعلّمهم كيف يعبرون الموج إلىٰ البر الآخر. أم إن فقهاءنا بتصرفاتهم، يريدون أن تصدق علىٰ الدين المقولة الشائعة التي ينسبونها زورا إلىٰ كارل ماركس (هي محرفة من جملة له) "الدين أفيون الشعوب"؟!..

الفصل الثامن عشر

السلطة والحرية والعبودية

نسمع كثيرا أن تاريخنا مليء بالمآسي، وأن الحكام الذين تعاقبوا علىٰ الأمة كان شطر منهم سفاحين، لا يرعَون في الشعوب إلاًّ ولا ذمّة.. ويُغفل المحللون أثر الدين في ذلك كله. ولا نقصد بالدين، إلا الدين الرسمي، الذي يشكّله الفقهاء بحسب الطلب تشكيلا؛ مع أن الدين في الأصل، جاء لتحرير العباد من عبودية العباد!.. فاعجب!..

لا يشبه ما ذكرنا من انقلاب حقيقة الدين، إلا الدواء عندما يفسد، فيعود مضرا بالصحة (وقد يتسبب في الموت)، بدل أن يكون شافيا. وهكذا الدين إذا تلاعب به الأحبار، فإنه بدل أن يدل العباد علىٰ عبادة ربهم، يدلهم علىٰ عبادة العباد من جديد. وكأن الأصنام الأولىٰ ما هدمت، إلا لتنبت في القلوب!..

صرنا نسمع كثيرا من العلمانيين (ومنهم فقهاء)، يتكلمون عن حرية المعتقد، التي جاء ذكرها في الميثاق الدولي لحقوق الإنسان (سفر من أسفار الكتاب المقدس الدجالي)، ويفهمونها علىٰ غير وجهها؛ وكأن الله يشرع لعباده الإيمان مع الكفر. ويستدلون بقول الله تعالىٰ: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، وينسون أن صدر الآية جاء فيه: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الكهف: ٢٩]؛ وهو ينبئ بظهور الحق وبلوغه الأسماع. ثم إن الآية وعيديّة؛ نعني أنها تتوعد من يكفر بالحق، بعد أن يتبيّن له. ثم يقول الله في موضع آخر: ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧].

فمُحال أن يستوي الإيمان والكفر، من أي وجه كان. ولكن مع هذا، فإن الله لا يرضىٰ لعباده أن يأتوه مُكرَهين. يقول سبحانه: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦]. فإن كان الله رب الناس، لا يقبل منهم أن يأتوه بظاهر يخالف باطنا؛ فإنه لم يبق لأحد من العباد أن يقول غير ذلك. لكن الفقهاء، وقد أذن الله لهم بتبليغ أحكامه، نسوا أنفسهم، وأعجبتهم ربوبية الأمر والنهي؛ واستمرأوا سلطةً قد لا تصفو أحيانا للحكام أنفسهم، فخالفوا باستعمال منطق السلطة أصل الدين. وبدل أن يُنتج الدين لنا رجالا أحرارا، أنتج لنا أجيالا من العبيد؛ إلا ما ندر. وبهذه السلطة المبتدعة، غابت صلة الناس بربهم، وحلت محلها صلة بالفقهاء. فما أمضاه الفقيه فهو الصواب والحق، وما رده فهو الباطل. وهنا -وبما أن الفقهاء تُمكن مخادعتهم- ظهر النفاق وفشا التظاهر الكاذب. وكثيرا ما كانت سلطة الفقهاء توجِّه السلطة التنفيذية من الدولة، فيظهر العنف الذي يُلبَس لبوس الشرع؛ ويُقتل قوم، ويُنفىٰ أو يُسجن آخرون...

ما سلم مما ذكرنا، إلا من عاشوا تحت ظل الخلافة علىٰ منهاج النبوة الأولىٰ؛ ولن يسلم بعدُ، إلا من سيعيش زمن الخلافة الثانية. وكما جعل الله الفقهاء سببا في تنميط الدين، وفي تقييد الحريات، في مرحلة الملك العاض والملك الجبري، فإنه سبحانه سيهيئ من يكون سببا لإخراج الناس من ذلك، إلىٰ سعة الإسلام الأصلي؛ وليسوا إلا الربانيين أهل الإطلاق. وهكذا يبدو أن التقييد (المناسب لعبودية الإكراه) يجيء من أهل التقييد، وأن الإطلاق يأتي من أهل الإطلاق.. وكلٌّ يدل علىٰ مشهوده، لا غير.

إن العبودية لله الحق، لا تقبل أن يكون بين العبد وربه أحد. ولسنا هنا نكرر كلاما من دون أن نعقل معناه، كما يفعل عُمْي البصائر من الوهابية؛ ولكننا نعني ما جاء به رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم من عند الله. ومن لي بمن يفهم عنا!.. إن تعليم العبودية لله، والحرية عن

سواه سبحانه، له روح به تحيىٰ ألفاظ الوحي في شاهد الناظر فيها. من دونه، لا يعدو الكلام أن يكون خطوطا أو أصواتا. إن صورة الكلام الميتة تناسب العبيد، كما تناسب بعض الأصوات أفهام البهائم؛ وروح الكلام تكون من نصيب الأحرار... ويبقىٰ السؤال: ما الذي يجعل العبيد عبيدا، والأحرار أحرارا؟

يقول الله تعالىٰ: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣]؛ أي لم يكن يُميَّز بين الأحرار والعبيد (معنويا)، قبل مجيء الرسل والكتب من عند الله. فإن كنا في زمن رُفعت فيه النبوة، فما بقي إلا الوارثون. والوارثون أصناف منهم الفقهاء العاملون وارثو الظاهر، ومنهم الربانيون وارثو باطن الدين والظاهر. فإذا فسد أهل الظاهر، فإن أهل الباطن هم الملاذ الأخير بعد الله سبحانه. وكما خرج الأحرار من أمة العبيد في زمن النبوة، فإنه يخرج أحرار بمخالطة الربانيين والأخذ عنهم في الأزمنة المتأخرة.

قد يسأل سائل (علىٰ المذهب الأناركي): فلم كانت السلطة من الأصل؟ وما حاجتنا إلىٰ سلطة الفقهاء؟.. فنقول: إن سلطة الفقهاء لا بد منها، ولكن ينبغي أن تتقيّد بالشرع من وجه موافقة الأحكام الربانية؛ ومن وجه عدم مجاوزة دائرة الإذن الإلهي. وذلك لأن الإذن الإلهي للفقهاء، ليس عاما كما يظنون. ونعني أنهم ليسوا ورثة للنبوة، من كل الوجوه. فإن هم تقيدوا، كما فعلت ثلة منهم عبر العصور، فإن سلطتهم تكون نافعة لمجتمعهم؛ وإن هم جاوزوا ما ذكرنا، فإنهم يدخلون في دائرة الربوبية المحرمة علىٰ كل مخلوق. ويستحقون تبعا لذلك عذاب الله، إن شاء أن لا يغفر لهم. ويدخل في نطاق أهلية الفقهاء من السلطة، الفتيا والقضاء (الحكم) في زمانه؛ دون غيرهما.

أما الربانيون الذين قلّ من الفقهاء من يعرف مرتبتهم، فإنهم إن أفتوا أو تصدروا للقضاء، أو كانوا خلفاء (الإمامة العامة)، أو كانوا مُربين مُزكّين، فإنهم لا يكونون في ذلك كله إلا عبيدا. ولقد سبق أن ذكرنا في فصل سابق غلط الفقهاء في قياس وظائف النبوة على ما يعلمون من أنفسهم في بعض ما يأتون منها بالإذن. وقد جاء أوان ذكر الفارق بين الفريقين هنا (الربانيين والفقهاء)؛ ألا وهو الظهور بالنفس، وعدمه. نعني أن الفقهاء قائمون في كل ما يأتون بأنفسهم، وأن الربانيين نفوسهم غائبة (الفناء عن النفس باصطلاح الصوفية القرآني). وهذا يعني أن الربانيين، وعلىٰ رأسهم الأنبياء عليهم السلام، يكونون عبيدا تامّي العبودية ولو كانوا ملوكا (كسليمان عليه السلام). وهذا ليس للفقهاء فيه نصيب؛ وليس لهم إلا عبودية طاعة الأمر، التي للعوام. والفرق الوحيد بينهم وبين العوام، هو الإذن الخاص الذي لهم (المقيَّد) في تبليغ الأحكام. هذا فقط!..

وأما من يطمع في إلغاء الدين جملة، ويبقىٰ مع ذلك محسوبا من الآدميين؛ فهو واهم!.. وهذا، لأن القانون (الشريعة) الذي يكون جديرا بسياسة العالم، ينبغي أن يكون من رب العالم؛ وإلا وقع الناس في تناقض المرجعية. نعني أن الناس مؤمنهم وكافرهم، واقعون تحت حكم الله من جهة القضاء والقدر؛ ولا يُمكن لكافر أن يزعم غير هذا. نعم قد تختلف تسمية الله عنده بحسب معتقده (طبيعة، صدفة، دهر...)؛ لكن هذا لا يغير من الأمر شيئا لديه. وزعْمُ جعل "الإنسان" مرجعا من حيث التشريع، الذي يردده الجاهلون منا كثيرا، هو زعم باطل، لا يُبدي إلا تقهقر القائل به عن مرتبة الآدمية. ونعني من الآدمية هنا، النسبة إلىٰ أبينا الأول عليه السلام، الذي كان علىٰ وحي من الله، رب العالمين.

إننا عندما نتكلم عن الخروج عن تحكم سلطة الفقهاء، لا نريد أن نخرج عن سلطة الدين؛ وإنما نريد أن يكون خضوعنا للشريعة، خضوعا لربنا؛ لا للمبلِّغين!.. هذا فحسب.

وعلىٰ الفقهاء المنصفين، أن يُقرّوا، أن ما نقوله، هو الأصل في الدين، حتىٰ يُعذَروا عند الله، في أزمنة الفتنة هذه. ولن ينقُص من قدرهم شيء؛ لأن القدر المعتبر هو الذي للعبد عند الله، لا عند الناس. وكم من تابع سيتبرأ من متبوعه غدا! وكم من متبوع سيتبرأ من تابعه!.. إن العاقل، هو من يحكم بحكم الله في الأمور، قبل يوم الحكم والدين!..

لو لم يغفل الناس، بكل طبقاتهم، عن الحقيقة الثابتة التي تجعل المـُلك لله وحده، في عاجل الأمر وآجله، لرأوا أن الشريعة ليست إلا تنظيما لشؤونهم، بما لم يكونوا ليعثروا عليه من أنفسهم، لجهلهم بأنفسهم وبغيرها. لو بقيت الشريعة علىٰ هذا النقاء، لما أباها إلا الأشقياء الذين قال فيهم النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم: «كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أَبَىٰ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَنْ يَأْبَىٰ؟ قَالَ: مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَىٰ»[1]. وقد يشمئز بعض الناس من كلمة "أطاعني"، ويفهمونها علىٰ المعنىٰ الذي يعلمونه من أنفسهم ومن أمثالهم (ومنهم الفقهاء)؛ والحقيقة أن النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم، ليس له من هذه الطاعة إلا النسبة؛ لأنه غائب غيابا تاما بنفسه الشريفة. وليس لأحد أن يزعم اتباعه في هذه الحال، غير الربانيين من ورثته صلىٰ الله عليه وآله وسلم وحدهم. ولولا هذا المعنىٰ من غيابه (فنائه) صلىٰ الله عليه وآله وسلم، لما قال الله عنه في القرآن: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ وَمَنْ تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النساء: ٨٠]. فطاعته لم تكن طاعة الله، إلا بفنائه صلىٰ الله عليه وآله وسلم وبقائه بالله؛ وهو عينه ما رفع عنه محاسبة المتولّين غير المطيعين. وهذا، هو ما يقع فيه المتربون من الفقهاء. نعني أن النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم، إن لم تطعه، لا شأن له بك؛ لأن مهمته البلاغ فحسب؛ أما الفقيه الغافل، فإنه يرىٰ

---

[1] - أخرجه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه.

مخالفتك له اعتداء علىٰ سلطته. وهذا هو الفرق!.. وهو أيضا ما أفسد الدين، ونفّر الناس منه!..

الفصل التاسع عشر

قيادة الربانيين

الشيعة وقع لديهم التباس عندما قالوا في "أزمنة الغيبة" بـ"ولاية الفقيه"؛ لأن الفقيه من مرتبته لا ينبغي أن تكون له الولاية (الإرشاد العام)؛ وقد بيّنّا هذا الأمر، في الفصول السابقة كلها. والأصح هو القول بـ"ولاية الرباني". والاشتباه دخل عليهم، من جهة كون الولاية (الخلافة) لديهم تكون للأئمة من آل البيت عليهم السلام وحدهم. وهذا غلط، قد بيّنا مخالفته للحق من جهة الأمر، ومن جهة القدر معا. ثم دخل عليهم الاشتباه أيضا، من اعتقادهم غياب الربانية، بغياب الأئمة؛ لذلك هم عدلوا إلىٰ الفقيه. وهذا أيضا غير الحق؛ لأن الربانية لا تنقطع قط في الأمة؛ وإنما هي تظهر وتختفي فحسب، بحسب كل زمان؛ مع استمرار وجودها.

وأما أهل السنة، ففقهاؤهم يجهلون حقيقة الربانية، ويرون أنفسهم أعلىٰ طبقة من أهل الدين. وهذا قد أضر بهم، وبالشعوب من بعدهم ضررا كبيرا. ولكنهم بوصولهم إلىٰ ما هم عليه الآن، فلا سبيل لهم إلىٰ الاستمرار علىٰ إنكارهم للربانية؛ إلا إن خرجوا من دائرة الفقه (العقل)، إلىٰ دائرة الحُمق والعناد، ورضوا بذلك.

والربانية من كونها للأنبياء عليهم السلام في الأصل، وللوارثين من بعدهم؛ فإنها تكون الطبقة التي تربط الأرض بالسماء، بالوحي وبعده. نعني من هذا، أن لا أحد يكون له إدراك الوحي، كالربانيين؛ ومن هنا تكون لهم الأهلية للقيادة. وليست القيادة هنا بمعناها الرسمي

والسلطوي، وإنما هي قيادة دينية معنوية؛ لو تفطن إلىٰ حقيقتها الفقهاء، لكانوا أول من يلجأ إليها، من أجل ضبط مسارهم وآرائهم. ولكن الله شاء أن يكون الفقهاء أشد الناس عداوة لها، من أجل إمضاء قضائه سبحانه، بدخول الأمة مرحلتي الملك العاض والجبري. كان أحمد بن مبارك (من فقهاء فاس في زمانه)، يقول عن شيخه سيدي عبد العزيز الدباغ رضي الله عنه (من أكابر الربانيين علىٰ مر الزمان): [وكنت أقول له كثيرا: يا سيدي ما غبن فيك أحد، مثل ما غبن فيك علماء الظاهر؛ فإنهم لو خالطوك وجاروك في الكلام، في أبواب العلم، لاستنارت بصائرهم فيها، وانزاحت عنهم الإشكالات التي فيها. وقد كان عندي كتاب التبصير لأبي المظفر الإسفرايني في اثنتين وسبعين فرقة، فكان رضي الله عنه يقول لي: اذكر لي شبه أهل الأهواء، وسلني عن عويصها. فما ذكرت له قط شبهة إلا حلها في أول جوابه، ثم ترقىٰ إلىٰ علوم ومعارف أخر][1].

أما ونحن نتطلع إلىٰ دخول مرحلة الخلافة علىٰ منهاج النبوة من جديد، فإن الله سيجعل الأنظار تتوجه إلىٰ الربانية، لتتهيأ القلوب بها إلىٰ استقبال الخليفة الجامع. هذا قدَر لا ينتظر أحدا للموافقة عليه؛ ولا يسير بحسب ما يرغب الناس أو يكرهون. فمن وافقه، فإنما يُبين عن رجاحة عقل وإيمان لديه؛ ومن لا، فإنه يكون من جملة الحمقىٰ؛ وما أكثرهم!..

لقد نبهْنا كثيرا، ومنذ سنوات عديدة، الشعوب والحكام، إلىٰ سقوط الأنظمة العربية، في كتاب "كشف الحجب الإدراكية" الذي صدر منذ أزيد من عشر سنوات؛ وذكرنا وقتذاك أن الأنظمة تُهمل عوامل الانهيار فيها. ولما سقط العراق، كنا نُخبر من يخالطنا، أن ما وقع له، سينسحب علىٰ كل دول المنطقة. وما زلنا ننذر الدول التي تظن أن الانهيار قد أخطأها،

---

[1] - كتاب الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز.

ونخبرهم أن الأمر آت لا محالة. وكل ما يُمكن أن يُفعل -لمن كان يعقل- هو التخفيف من آثار الانهيار، فحسب.

إن حكامنا، لم يعلموا بعدُ طبيعة النظام العالمي الذي يقرب موعد إعلانه رسميا، يوما عن يوم. لا زالوا ينظرون إلىٰ المرحلة التي نعيش، بما كان يناسب مرحلة الحرب الباردة؛ والحال أن الأمر مختلف تماما!.. ولكن أين من يعقل!.. يسهُل كثيرا علىٰ القوىٰ العالمية أن تُسقط أنظمتنا، لأنها لا تقوم علىٰ أساس متين؛ ولأنها تبلغ من الفساد ما يجعل سقوطها من نفسها، ومن دون تأثير خارجي، مسألة وقت فحسب.

إن أمام الأنظمة التي ما تزال قائمة، فرصة واحدة لتخفيف آثار السقوط؛ وهي إقامة العدل قليلا، والحد من تغوّل الفساد. قلنا "قليلا" عند الكلام عن العدل، وقلنا "الحد" عند كلامنا عن الفساد، ولم نقل إقامة العدل ولا القضاء علىٰ الفساد؛ لأن أنظمتنا اختلط الظلم والفساد بجوهرها، وأصبحت كالمريض الذي سرىٰ الداء في كل جسده. وإقامة العدل والقضاء علىٰ الفساد دفعة واحدة، هو كالحكم عليها بالموت والانهيار المدوّي. ما عاد الإصلاح التام متاحا الآن!.. وهذا أيضا، مما تجهله الشعوب، ومما يجهله من يدعو إلىٰ الإصلاح كالجماعات الإسلامية. إن علينا أن ننظر إلىٰ الأمور، كما هي، لا كما نتمنىٰ أن تكون!..

إن الربانية، إن عُرف أهلها في الأمة -ومن كونها وراثة نبوية تعكس رحمتها- لا بد أن تدل -إن اتُّخذت مرجعا- إلىٰ ما ينفع الناس أجمعين؛ لا ما ينفع جماعة أو مذهبا أو طائفة. في البداية، سيُرفض الربانيون من جميع الأطراف؛ لأن كل طرف يريد منهم أن يكونوا خالصين له. ولكنهم عندما يعون أن الزلزال سيكون أقوىٰ من كل ما عهدوه، ومما يتصورون، فإنهم سيعودون نحوهم مضطرين، ليُبقوا علىٰ ما يُمكن الإبقاء عليه.

لو كان الفقهاء عالمين بحقيقة ما يجري في الواقع، ولو أنهم ترفعوا عن أنانياتهم وأغراضهم، لرجونا أن يكونوا أول الدالين على الربانيين. وهكذا يُسهّلون على الشعوب معرفة الطريق.. ولكنهم في غفلة، هي أشد من غفلة الحكام. يتوهمون أن لا شيء تغير على الدنيا، منذ أن خُلقت.. بل لا يعرفون من الدنيا، إلا المرحلة التي هم فيها، ومن الحيّز الذي يعيشون فيه فحسب؛ وكأنهم في زنازين معرفية!...

إن كثيرا من الناس عندما يسمعون "الخلافة على منهاج النبوة"، يتصورون أن الخلافة المنتظرة، ستكون على صورة الخلافة الأولى. وهذا، وهم كبير!.. لأن الصور (عموما)، لا تتكرر في الوجود. وهذا أيضا مما لا يعلمه الفقهاء، أو من تعمل عقولهم بمنطق فقهي كالجماعات الدينية. إن الخلافة الأولى، كان الظهور فيها للشريعة (ظاهر الدين)؛ أما الخلافة الخاتمة، فإن الظهور سيكون فيها للحقيقة (باطن الدين). لهذا سيكون للأولياء المكانة العظمى، في زمان الخلافة والذي قبلها. هذا، والأمة قد وقع بينها وبين الأولياء شبه قطيعة، منذ قرون؛ بسبب هيمنة الفقهاء (أهل الظاهر)؛ وتكملةً، بسبب انتشار العقيدة التيمية الوهابية شبه الإلحادية.

ونحن عندما نقول هذا، ليس غرضنا توجيه الناس قِبَلَ الولاية والأولياء، وهم يجهلون ما هم عليه؛ إلا ما يكون من بقايا خرافات عالقة بالذاكرة الجمعية تناقض العقل الفقهي والحداثي معا. نحن نترك تبيّن ما نتكلم عنه للأيام القادمة، التي تحمل الجديد على كل الأصعدة. وبكلامنا هذا، إنما نريد تخفيف وقع الصدمة، والدلالة على الاتجاه الصحيح وقتها فحسب.

إن خلافة المهدي عليه السلام، ستكون خلافة ربانيٍّ مؤيّد في حركاته وسكناته من قِبل الله تعالىٰ. وإن وزراءه، سيكونون كلهم أولياء من أهل الكشف، الذين يُطلعهم الله علىٰ ما يشاء من غيوبه، سبحانه. وسينزل في زمنها ختم الولاية العامّة، عيسىٰ عليه السلام، بصفته وليا وارثا من أولياء هذه الأمة، لا بصفته نبيا. وستكون المواجهات بين حزب الله وحزب الشيطان، تفوق ما عرفته أفلام الخيال العلمي من "حرب النجوم". ويكفي ما هو معلوم من أفعال الدجال، مما ذُكر في الأحاديث والأخبار. هذه هي سمة المرحلة المقبلة من الزمان. وبما أن الفقهاء، لا قدم لهم في علم الولاية، فمن الأفضل لهم تسليم الأمر منذ الآن، إلىٰ من يتبصرون فيهم علاماتها؛ وإلا انداسوا تحت الأقدام!..

والعجيب، هو أن حزب الشيطان، يعلم طبيعة المرحلة القادمة؛ بينما فقهاؤنا نائمون في غيبوبة مستدامة. وأما الشعوب، فإن مجرد الكلام فيما ذكرنا بعضه، يُرعبهم.

ما زال أمام البلدان التي لم تنهر (من الانهيار) علىٰ التمام، أن تتدارك قليلا مما فاتها، باعتماد خطة متوسطة المدىٰ، تسير في الاتجاه الذي عيّنّاه. وما زال في مقدور الشعوب، أن تعمل علىٰ تقوية إيمانها -من كونه أقوىٰ سلاح في معركة آخر الزمان- باتخاذ الربانيين أئمة، يُعلّمونها ويزكّونها؛ حتىٰ لا تبقىٰ قطعانا سهلة المنال، كما هي إلىٰ الآن...

الفصل العشرون

تغير ما بالأنفس

إن الشعوب العربية، اعتادت أن تُلقي بأحمالها، علىٰ الحكام وعلىٰ الفقهاء؛ وكان هذا يُجدي قليلا (دنيويا)، في أزمنة مضت؛ أما الآن، فإن الأمر قد اختلف. فلا كل الحكام قادرون علىٰ تبيّن موطئ أقدامهم دائما، ولا الفقهاء علمهم ينفع في إنارة الطريق.. فعادت مسؤولية إيجاد المخرج إلىٰ الشعوب نفسها، وهي لم تستعدّ لهذا بما يلزم. إن شعوبنا متخلفة، مع كونها علىٰ الدين الحق؛ وهذه مصيبة، لا يعلم مداها، إلا من عرف ما يُمكن أن يقدمه الدين للناس؛ في الدنيا قبل الآخرة. نقول هذا، لأن دين الفقهاء، لا يكون إلا مؤجّل الدفع (في الآخرة)؛ إن سلِم. هكذا، يرونه هم؛ وهكذا يدلون الناس عليه!..

وإن الشعوب العربية -من كونها قلب الأمة- بها من الآفات اليوم، ما لن تُفلح معه، ما دام فيها. وسنذكر بعضا من هذه السمات، لندل علىٰ مواطن الخلل في الأنفس؛ لعل قومنا يهبّون إلىٰ مداواتها؛ ومنها:

١. عدم اتخاذ العقل مرجعية، فيما هو من مجاله. وهذا، يفتح الاحتمالات بصفة لا نهائية؛ وكأن الحلول بهذا، للمشكل الواحد، تكون لا نهائية. وفي النهاية، يعيش الناس في دوامة، لا مخرج منها. وهذا الأمر، من الأسباب المباشرة لجعل المخدرات والمسكرات، تتفشىٰ في مجتمعات "دينية"!..

٢. جعل الدين، مخرجا، فيما حَكَم العقل فيه أن لا مخرج؛ من غير اعتبار لطبيعة الدين، ولا عملٍ دائم بمنطقه. فكأنما هو هروب من العقل إلىٰ الدين، ومن الدين إلىٰ العقل، بحسب الغرض.

٣. التواطؤ علىٰ ما لا يقبله عقل ولا دين، إن كان يُرضي ذا جاه أو سلطان. وهذا، يُفقد الناس شخصياتهم مع التكرار؛ حتىٰ يعودوا كالأشباح في الاعتبار.

٤. عدم قبول النقد من الداخل، مع قبول الإذلال من الخارج؛ وهذا يجعل الشعوب عدوةً لنفسها؛ ويجعل الأفراد لا يشعرون بالانتماء المشترك. فهم في النهاية مجموعة أفراد، لا جماعة (أمة). وهذا يسهّل كثيرا غزوهم عسكريا، وفكريا، واقتصاديا.

٥. قبول العمل بالنفاق المتبادل، بدل الصراحة الناجعة؛ مع علم الأطراف المتعاملة، بحقيقة ما هو الأمر عليه. وهذا في المثَل، كمن يفقأ عينيه عمدا، حتىٰ لا يرىٰ الحقيقة؛ وهو قد رآها. وهذا، من أشد أصناف الجُبن.

٦. عدم القدرة علىٰ العمل بالرأي الفردي؛ لأن الفرد مهضوم في مجتمعاتنا؛ ولا وجود إلا لكيانات جماعية. والمتصرف برأيه، يُعامَل من مجتمعه كأنه دخيل؛ وقد يُحارَب حربا شديدة، وإن لم يثبُت خطؤه. سمعت مرة أحد اليهود (كاتب فرنسي: ي. كوهن)، من أصل مغربي، يصف المغاربة؛ فقال: "إن المغاربة كلهم، يولدون بشخصيتين (مبالغة!). ولن تجد مغربيا واحدا له رأي شخصي في مسألة ما". وإن هذه الصفات، حقيقية؛ مع كونها لا تخص المغاربة وحدهم من بين العرب؛ علىٰ تفاوت ضئيل، بين الشعوب.

٧. إذا وجدت جماعةً من الناس مجتمعين علىٰ أمر بينهم، فإنك ستجدهم صورا منسوخة، يشبه بعضها بعضا. وهذا يؤدي عن قريب، إلىٰ موت الجماعة معنويا، وإن بقيت موجودة شكلاً.

٨. الرضىٰ بحُكم المعوقين ذهنيا أو جسديا، من دون شعوب العالم؛ بل والدفاع عن إعاقة الحاكم، إذا تجرأ أحد علىٰ انتقاده؛ وجعل ذلك من الاعتزاز بالوطنية والقومية!.. (الجزائر نموذجا).

٩. الازدواجية في المعايير؛ فتجد المرء من أشد الناس رفضا للظلم، إن هو وقع عليه؛ وتجده من أكبر الظالمين لغيره؛ من دون أن يُحس من نفسه بالتناقض...

١٠. الكِبر المقنع؛ فتجد المرء يظهر الإشفاق والرحمة علىٰ غيره من أهل البلاء (التضامن)، بشرط أن يكون هذا الغير، أقل منه رتبة اجتماعيا، أو أسوأ حالا. ولا يفعل ذلك مع من هو أعلىٰ منه رتبة أو أحسن حالا، وإن كان بلاؤه أشد من الأول.

١١. تغيير الرأي من النقيض إلىٰ النقيض، بين زمانين، أو بين مكانين مُختلفيْن من غير إحساس بالتناقض؛ لسبب من الأسباب. وهذا مع التكرار، يُفقد المرء المعالم العقلية. نعني أنه يُصبح غيرَ موثوق بحكمه، عند نفسه؛ وعند غيره.

١٢. الرياء في التدين (وهو فرع من الشرك)؛ فتجد الناس يتظاهرون بالدين أمام أعين الناس؛ ويعيشون خارج الدين علىٰ التمام، في مجموعاتهم الخاصة، أو في أعمالهم.

١٣. قبول العمل بما هو معلومٌ من المنكر، من رؤساء العمل؛ وكأنه شريعة ناسخة. من دون أن يحس المرء أن الخلل في نفسه أكبر من الخلل في رئيسه.

١٤. اتخاذ عبارات المجاملة، وقاية اجتماعية، في معاملة الناس، من غير قصدٍ لمعانيها ومدلولاتها اللفظية؛ فيدخل المرء في الكذب المتكرر، إلىٰ أن يُكتب عند الله كذّابا.

١٥. اعتقاد الدونية فيما هو من صميم الدين، أمام من يعلم المرء أن لهم مرجعية غير دينية. وهو ما يدل علىٰ ضعف شديد في الإيمان، إن لم يتداركه العبد من نفسه، دخل عن قريب في النفاق.

١٦. التسليم لذوي السُّلطة، فيما يُعلم خلافه يقينا من الدين. وهذا يجعل المرء يدخل في الشرك من أوسع أبوابه. والخوف من فقد المصالح العاجلة، لا ينبغي أن يتقدم علىٰ الخوف من فقد الآخرة، إن كان العبد مؤمنا بها.

١٧. العمل بالتقاليد والأعراف الدجالية، التي ينشرها الدجاليون في العالم عبر وسائل الإعلام والشخصيات المشهورة؛ واستبدالها بما هو معلوم من السُّنّة والأخلاق الحميدة.

١٨. دلالة المرء لأبنائه ومَن تحت سلطته علىٰ الدنيا، دون الآخرة؛ زعما أن الدين من الشؤون الخاصة، في المعاملات. في حين أن العمل الديني هو توجه مخالف للتوجه الدنيوي في جلّ الأمور.

١٩. احتقار صغيرِ الأعمال، من الخير ومن الشر؛ وهذا، يسهل الانزلاق في طريق الشر من غير شعور في البداية.

٢٠. التشدد في محاسبة الآخرين، والتساهل مع النفس؛ بعكس ما هو المطلوب.

٢١. ذكر الله والآخرة، في المناسبات المخصوصة، دون باقي الأيام؛ وهذا يجعل الدين طقوسيا أجوف، لا يغيّر ما بالنفس.

٢٢. هجر الصالحين، مع زعم توقيرهم في الباطن؛ وهذا من النفاق؛ لأن من اعتقد صلاح شخص حقيقة، وجب عليه مناصرته بما يستطيع. كل هذا، للتعاون علىٰ ما فيه الصلاح العام.

٢٣. التجسس علىٰ الآخرين، وإشاعة أخبارهم من غير ضرورة. وهذا مرض اجتماعي، يفكك الجماعات، ويبدد الطاقات.

٢٤. عدم اعتبار الزمن اعتبارا حقيقيا؛ وكأن المرء خالد في الدنيا. وهذا يُضر بعمل الدنيا والآخرة. ومن علامات هذه الآفة، عدم احترام المواعيد، وعدم الدقة فيها.

٢٥. ملء أوقات الفراغ، بالفراغ؛ وهذا من عدم الشعور بجدوىٰ الحياة، والعيش كعيش البهائم.

٢٦. الفرح لأمور الدنيا، من غير اعتبار للحال مع الدين؛ وهذا يجعل العبد من المؤثرين للدنيا علىٰ الآخرة. ومن علامات هذه الآفة، قياس النجاحات بالأمور الدنيوية وحدها (دراسة، عمل، ...).

٢٧. قبول التفريق بين ما هو دنيوي، وما هو أخروي؛ فيعيش المرء بهذا وكأنه شخصان، لا شخص واحد. والواجب، هو جعل الدنيا، مقدِّمة للآخرة.

٢٨. تغليب الرجاء علىٰ الخوف، من دون عمل صالح؛ وهذا تحايل علىٰ النفس، وغش لها. وهو أسوأ ممن يغش الآخرين ويحتال عليهم؛ مع ما فيه من دلالات الغباء.

٢٩. جعل التقرب من الله تعالىٰ، تقربا عقليا؛ وعلامته الإكثار من جمع المعلومات الدينية، دون العمل بها في الشؤون اليومية. وهذا شائع في بلداننا، بتوجيه من الوُعّاظ وشيوخ الإعلام.

٣٠. جعل التوحيد عقليا، كما تدل عليه الوهابية وأشباههم؛ وهو في الحقيقة ينبغي أن يكون شرعيا، يخالف المنطق العقلي الرياضي العام. ومن لم يَحُزْه، فليسلك سبيله؛ أو ليصمت عن الخوض فيه.

هذا بعضٌ، مما في شعوبنا من آفات، ينبغي التصدي لها بالمحاسبة للنفس، وباعتماد التربية الشرعية المباشرة للقلوب؛ حتىٰ تكون مُجدية. ومن توهم أن أحوال شعوبنا ستتحسن مع بقاء ما ذكرناه فيها، فإنه يكون مخلا بالمعايير العقلية والدينية جميعا. واستمرار الحال علىٰ ما هو عليه، لن يكون معناه، إلا أن الشعوب قد آثرت الانتحار الجماعي، علىٰ الحياة الكريمة!..

الفصل الحادي والعشرون

ما ليس عند الفقهاء

إن العبد عندما ينوي التقرب إلىٰ الله، فإنه في العادة، يلجأ إلىٰ الفقهاء، أو إلىٰ من هو أقل منهم، من القُرّاء. ويعتمد في ذلك العُرف، وظواهر الأمور. والحقيقة هي أن أشد الأصناف ضررا علىٰ المرء، خصوصا، عند بداية توبته، هم الفقهاء المترسمون. وذلك لأن جُلّهم يعيش الدين لباسا خارجيا، من دون أن يدخل فيه بباطنه. وهذا معلوم من أحوالهم، بأدنىٰ استقراء.

والجيّد من الفقهاء، يدلك علىٰ التديّن العام (مرتبة الإسلام= مرتبة الأعراب)، ويرىٰ ذلك أعلىٰ ما يكون. وهؤلاء، مع كونهم أدنىٰ مرتبة في الدين، فإنهم يتكلمون في كل شيء دفعة واحدة. ويستعملون النصوص كيفما اتفق، وكأن السامع بمجرد سماعه للنص، سيعمل به. وهذا الصنف من الفقهاء، هم أكثر من يتولىٰ الوعظ في المساجد وخارجها. ولو تتبع المرء أحدهم، لوجده في الغالب عريّا عن العمل بما يأمر به. ومع هذا، لا يتوقف عند قول الله تعالىٰ: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٤٤]، وعند قوله سبحانه: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۞ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢، ٣]. وإنِ المسكين توقف، فإنه يجد لنفسه أعذارا، من مثل ظهور الفتن، وشيوع الفسق، وعدم إقبال الناس علىٰ الدين، ... وغير ذلك. والحقيقة هي أن العيب فيه، لا في محيطه؛ وأنه لم يأت البيوت من أبوابها.

يتوهم الفقهاء أن النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم، كان يعظ الناس بالأقوال وحدها كما يفعلون؛ ويظنون أن الصحابة رضي الله عنهم، كانوا يعملون من أنفسهم بما يقولون!.. وهذا كله غلط!.. إن في الأمر شيئا مفقودا بين الفقهاء ومستمعيهم، كان موجودا بين النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم وأصحابه. يُعَمّيه الفقهاء علىٰ الناس، إن سمعوا أحدا يذكره؛ لأنهم يفقدونه. وهم يعلمون أن العامة لو فطنوا إليه، ما بقي معهم منهم أحد؛ ألا وهو المدد القلبي، الموصول من النبي، صلىٰ الله عليه وآله وسلم؛ والذي يقول الله فيه: ﴿كُلّاً نُمِدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُوراً﴾ [الإسراء: ٢٠]. والمدد الذي نعنيه هنا، هو مدد خاص، من هذا المدد العام المذكور في الآية.

إن الفقهاء بإنكارهم للمدد القلبي -زيادة علىٰ حرمان أنفسهم وغيرهم- يجعلون الدين مجالا ماديّا، وهم لا يشعرون. وهم بهذا الفعل، سيبترون كل ما يتصل منه بالغيب، وإن زعموا غير هذا؛ إلىٰ أن يعود في النهاية دينا دنيويا لا آخرة فيه، أو يكاد؛ كما هي الحال اليوم. إن الدين اليوم، صار تعجيزا للناس، من جانب الفقهاء؛ عندما يكلمونهم عن تكاليف لا حصر لها، ولا يدُلّونهم علىٰ كيفية استمداد العون علىٰ القيام بها!.. ولعل قائلا يقول: هم يدلونهم علىٰ استمداد العون من الله، الذي هو وحده المُستعان!.. نقول مرة أخرىٰ: إن الدلالة اللفظية، هي أولىٰ الدلالات؛ لكنها في الدين ليست أعلاها، بلا ريب. وعند جهل هذه الحقيقة، صار الدين يُدرس كما تُدرس باقي العلوم؛ والنتيجة كما نرىٰ: بُعد متفاقم!..

والأدلة علىٰ المدد القلبي، من النصوص كثيرة؛ سنتناول أبرزها، ونترك للقارئ تتبع تفاصيلها بنفسه، إن شاء. عندما نجد في الحديث القدسي، من صفات العبد المحبوب، قول الله تعالىٰ: «فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ

بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا»[1]؛ ونفهم أن الله، كان من هذا العبد ظاهره، فما الظن بقلبه الذي هو باطنه، وهو ألطف من ظاهره؟!.. ألا يكون أقرب في المعنىٰ، وأشد تمكّنا؟.. فمثل هذا القلب، هو بالتأكيد، يكون ممدا لغيره -بإذن الله- بما يعينه علىٰ القيام بالتكاليف البدنية والقلبية جميعا. وهذه وظيفة الأنبياء الأولىٰ، عليهم السلام. ولو لم يكن للأنبياء هذا، لكان كافيا أن ينزل الكتاب من السماء، بدون حاجة إلىٰ رسول!.. والناس بعد ذلك، يعملون بما في الكتاب، من دون رجوع إلىٰ بشر؛ كما يعتقد التيميون الوهابية اليوم. والحقيقة غير ذلك، وعلىٰ العكس؛ لأن الرسول، إلىٰ جانب كونه يتلو علىٰ الناس الكتاب، فهو يزكيهم. يقول الله تعالىٰ: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ﴾ [الجمعة: ٢]. والتزكية لها معنيان: التطهير (التخلية، بالاصطلاح الصوفي)، والإنماء أو الترقية (التحلية). وهذا مهمَل جدا من قِبل الفقهاء، وكأنه ليس من الدين، وهو من جوهره!.. ولقد قلنا سابقا، إن الرسول المبلغ، هو في الآن نفسه، نُسخة آدمية حية، للكتاب الذي يُنزل عليه. لذلك، فهو القادر وحده -بعد الله- علىٰ تفسير الكتاب، علميا وعمليا؛ وهو معنىٰ تلاوته الآيات علىٰ الأتباع.

ثم يقول الله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦]. الخطاب هو للذين يسألون عن الله؛ وهذه مرتبة أعلىٰ من أولئك الذين يسألون عن الدين. ومن يسأل عن الله، لا بد أن يسأل خبيرا؛ ولا أخبر من الرسول صلىٰ الله عليه وآله وسلم. وقد أخبر الله عند السؤال عنه أنه سبحانه قريب، للدلالة علىٰ المعنىٰ الوارد في الحديث السابق؛ أي إنه سبحانه سمع وبصر ويد ورجل... العبدِ المسؤول. وهذا هو معنىٰ القرب!.. ومدلول إجابة الدعاء من الله للعبد

---

[1] - أخرجه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه.

إذا دعاه بالحال قبل المقال، هو إمداده من النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم، بما دعا. والاستجابة لله في الآية، هي الاستجابة له، في النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم، لا في عالم التجريد. والإيمان به سبحانه المذكور في آخر الآية، هو الإيمان بكونه هو المتصرّف من ظاهر الرسول صلىٰ الله عليه وآله وسلم، ومن باطنه. والآن: أين دين الفقهاء من هذا؟!.. من أجل هذا، كنا دائما نقول: إن الفقهاء، بمجاوزتهم طورهم في الكلام؛ وبكلامهم في كل المعاني الدينية، من غير أهلية؛ كانوا يقطعون الناس عن ربهم. وهم بهذا الفعل، يكونون من أكبر أعوان الشيطان؛ علموا، أم لم يعلموا!..

والآن لنأت إلىٰ السؤال الذي يفرض نفسه علىٰ الأذهان، وهو: إن كان هذا يحدث للصحابة مع النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم، فمن لنا نحن الآن، وقد مات النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم؟.. والجواب هو:

١. سبق أن ذكرنا في فصول ماضية، أن النبوة مستمرة فينا، إلىٰ قيام الساعة؛ واستدللنا لهذا المعنىٰ بقول الله تعالىٰ: ﴿وَآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾ [الجمعة: ٣]. ولولا ثبوت ما نقول، لكان الدين دينيْن؛ واحد لمن عاصر النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم، وثانٍ لمن جاء بعده. وهذا لا يقول به أحد، من جهة الإيمان؛ وإن كان لا يعمل بمقتضاه من الأمة، إلا قلة من كل زمان.

٢. إن الإمداد النبوي في الأجيال المتأخرة، يكون من الربانيين الوارثين لهذا المدد. وهذه أهم خصيصة لدىٰ الربانيين، تدل علىٰ ربانيتهم؛ لمن كان يريد الاستدلال عليهم. ولا اختلاف في المدد، عند الأخذ عن الرباني، كما قد يُتوهّم؛ لأن الرباني يصير مظهرا من مظاهر النبوة في المرتبة الأدنىٰ (من دون ادعاء لها)؛ كما كان النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم مظهرا

للمدد الإلهي، بموجب الحديث القدسي المذكور سابقا. وهكذا يصبح الرباني في الأمة، وكأن النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم يقول علىٰ لسانه (من مرتبة النبوة): «فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا».

إذا لم يُعرف الدين هكذا، فليس هو الدين الذي جاء به محمد صلىٰ الله عليه وآله وسلم؛ ولا هو الدين الذي قال الله تعالىٰ فيه: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً﴾ [المائدة: ٣]؛ ولا هو الدين الذي سيأتي مِن أهله (المهدي)؛ مَن: «يَمْلَأُ الْأَرْضَ قِسْطاً وَعَدْلاً كَمَا مُلِئَتْ ظُلْماً وَجَوْراً»[١].

والسؤال الآن هو: كيف يُعرف الربّاني إذاً؟.. والجواب هو: إن الرباني، يُعرف من أثر ربانيته، إن أذن الله بظهوره. ونعني من هذا، أن المرء قد يعرفه إن هو جالسه، ووجد قلبه، بعد أن كان فاقدا له. وهذا أمر لا يُعرف إلا بالتجربة (الذوق)؛ وقد يعرفه بالكرامات المرافقة للاستقامة؛ وقد يعرفه من مدده، إن كان من أهل التزكية، عند وَجده لما لم يكن يجد، في ظاهره وباطنه من قبل. بل إن من الربانيين، من يوجد أثر مددهم، من أصحابهم، وعلىٰ بعد آلاف الكيلومترات. نعني من هذا أن الربانية في زماننا، صارت أقرب منها في الأزمنة التي قبله، بسبب انقلاب الحكم (لا بالمعنىٰ السياسي) في الأمة إليها في دورة آخر الزمان، بعد أن كان الحكم للفقهاء فيما قبل.

---

١ - أخرجه أبو داود، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

الفصل الثاني والعشرون

الدين لله

يقول الله تعالىٰ: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٣]؛ وهل يمكن أن يكون الدين لغير الله؟.. نعم!.. لقد تفطن المغرضون من أول يوم بعد انقضاء مدة الخلافة علىٰ منهاج النبوة الأولىٰ، إلىٰ قوة الدين، التي يُمكن أن تُوظّف من أجل توجيه الشعوب، إلىٰ حيث يُراد. ولقد بدأ تسييس الدين، من أول ما رُفعت المصاحف علىٰ الرماح في جيش معاوية؛ ثم عندما بدأ يُلعن الخليفة الإمام، علي عليه السلام، علىٰ منابر المساجد. وُظِّفت بيوت الله، لمحاربة أولياء الله!.. فأين الدين؟!.. قال ابن حجر في "فتح الباري": "ثم اشتد الخطب فتنقّصوه، واتخذوا لعنه علىٰ المنابر سنّة، ووافقتهم الخوارج علىٰ بغضه"[١].

واستمر توظيف الدين إلىٰ زماننا هذا، مع عودةٍ إلىٰ الحق، إبان خلافة كل خليفة، من الأحد عشر الماضين. ولمّا أصاب المساجد ما أصاب، انزوىٰ من كان مرادهم النجاة بأنفسهم؛ فنشأت الزوايا، والرُّبُط، وغيرها... مما كان محلا للتعبد والذكر والزهد...

وإن ما ينبغي أن يُعلم، هو أن الدين إذا لم يُرَد به وجه الله، انسحب منه الإذن الرباني، وصار جسدا بلا روح؛ بل قد ينقلب دينا وضعيا، وإن ذُكر اسم الله فيه من جهة اللسان، وأُتيت حركات الأبدان.. وهذا هو السبب الذي يجعل شطرا من الناس، عبر الأزمان، لا يعطيهم الدين ثماره. أما من يتعمدون تحريفه من فقهائه، فإنه يلعنهم لعنا!..

---

١ - فتح الباري لابن حجر: (٧/ ٧١).

وإن مما يُساعد علىٰ وقوع الناس، في حبال أهل التلبيس، تحريف معنىٰ الجماعة، وإخراجه عن حده الشرعي؛ خصوصا وأنّ بالناس دائما نزوعا فطريا إلىٰ الكون في الجماعة، ونفورا عن الانفراد، لما فيه من وحشة. فعَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ عَلَىٰ عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَوَقَعَ حُبُّهُ فِي قَلْبِي؛ فَلَزِمْتُهُ حَتَّىٰ وَارَيْتُهُ فِي التُّرَابِ بِالشَّامِ، ثُمَّ لَزِمْتُ أَفْقَهَ النَّاسِ بَعْدَهُ: عَبْدَ اللهِ بْنَ مَسْعُودٍ؛ فَذُكِرَ يَوْمًا عِنْدَهُ تَأْخِيرُ الصَّلاةِ عَنْ وَقْتِهَا، فَقَالَ: "صَلُّوهَا فِي بُيُوتِكُمْ، وَاجْعَلُوا صَلاتَكُمْ مَعَهُمْ سُبْحَةً". قَالَ عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ: فَقِيلَ لِعَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ: وَكَيْفَ لَنَا بِالْجَمَاعَةِ؟ فَقَالَ لِي: "يَا عَمْرُو بْنَ مَيْمُونٍ؛ إِنَّ جُمْهُورَ الْجَمَاعَةِ هِيَ الَّتِي تُفَارِقُ الْجَمَاعَةَ؛ إِنَّمَا الْجَمَاعَةُ مَا وَافَقَ طَاعَةَ اللهِ، وَإِنْ كُنْتَ وَحْدَكَ!"[1]. وقد كان تأخير الصلاة بدعة، استحدثت علىٰ عهد الأمويين. فما الظن، بكل البدع التي استُحدثت فيما بعد!.. ومعنىٰ قوله رضي الله عنه: "إِنَّ جُمْهُورَ الْجَمَاعَةِ هِيَ الَّتِي تُفَارِقُ الْجَمَاعَةَ"، هو أن الجماعة العددية، عندما خالفت حكم الشريعة، قد أصبحت هي المخالفة للجماعة، التي قد تكون رجلا واحدا علىٰ الحق.

إن تحريف الدين في الأزمنة المتأخرة، كزماننا، بلغ ما لم يبلغه في كل الأزمنة السالفة؛ عند تلونه بلون الدول القطرية كلها؛ وكأن الدين بالفعل أديان!.. ولو أن الأنظمة في الدول القطرية، أعلنت علمانية تامة، تفصل الدين عن الشؤون العامة، وتبقيه في دائرة ما هو شخصي، لكان أهون من إدخال الدين، في متاهات السياسة القطرية الضيقة.

غير أنه من الإنصاف أن نذكر أن الأمر ليس سهلا علىٰ الأنظمة، في مواجهة من يريد تسييس الدين، من الطرف المقابل؛ أولئك الذين يريدون الوصول إلىٰ الحكم، عن طريقه.

---

[1] - أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: رقم (١٦٠).

ولقد جُنبت بلاد المسلمين كثيرا من الشرور، بضبط إدارة المساجد، رغم استغلالها من جهة القائمين عليها؛ والذين لا يكونون أبرياء هم أيضا. نعني أن ذلك كان منهم أهون الشرين. ولو أن وزراء الشؤون الدينية في البلدان القطرية، كانوا علىٰ علم تام، لجمعوا بين الخيرين: حفظ أمن المساجد، وإبقاء الدين بعيدا عن التوظيف. نقول هذا، ونحن نعلم شبه استحالة ما نقول!..

إن الدين، ينبغي أن يبقىٰ علىٰ أصله، حتىٰ يكون ملاذا للحائرين من الفلاسفة وأهل الفكر علىٰ الخصوص؛ لأن هؤلاء، لا ينطلي عليهم ما هو عليه الدين الرسمي من "تحنيط"؛ بسبب مكانتهم العقلية. وبنفور العقلاء من الدين (منهم كثير من علمانيينا)، يبقىٰ مَجمعا للحمقىٰ والسفهاء؛ وهذا إجرام بيّن في حقه!..

أما فيما يعود إلىٰ ما نراه من تلاعب من الأنظمة بالمساجد، وتمكين الفرق والمذاهب منها، بحسب الغرض السياسي؛ كتمكين المتسلفة، من أجل إضعاف الحركات السياسية؛ أو كتمكين الإخوان، لإضعاف اليساريين؛ فإنه يعود علىٰ المدىٰ البعيد علىٰ الأنظمة نفسها، عندما يتحول كل من تُخُلّي عنه، عدوا جديدا. وهذا كله، من غياب الاستراتيجيا لدىٰ الحكومات.

أما الشيعة، فإن المنصف، لا بد أن يعذرهم فيما ذهبوا إليه (إلا الرفض!)، وهم ينظرون إلىٰ الدين ينقلب أمام أعينهم؛ وهؤلاء أئمة الأمة من آل البيت عليهم السلام، يُهانون!.. ومضت بالشيعة الأيام طيلة حكم "أهل السنة"، مطاردين ومضطهدين. كيف يُنتظر منهم أن ينسوا ما فُعل بهم طول هذه المدة!.. ومِن دون أن يبدي الطرف الآخر ندما علىٰ ما لحقهم!.. نحن نشك أن يكون من يزعم أنه يُبغض الشيعة ويبغض كل ما هم عليه، مريدا لخير هذه

الأمة، أو مخلصا في دينه!.. إن كان الله يقول سبحانه عن أهل الكتاب: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ۝ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الممتحنة: ٨، ٩]؛ فما العمل مع مَن هو من المسلمين بعدُ؟!.. اللهم إنا نبرأ إليك من كل دم أريق بغير حق، من جميع الأفرقاء إلىٰ يوم الدين!..

كثيرا ما كنا نسمع عن كون المسلمين صاروا حجابا عن الإسلام، ولا أحد يتكلم عن الطريق التي تُخرجنا من هذا التناقض، الذي رصدته الأمم الأخرىٰ لدينا. وما لِهذا التدين الذي يرعاه الفقهاء، لا يمكِّن من ذاك الخروج!.. نحن هنا لا نريد أن نحاكم أسلافنا بمعايير مرحلتنا؛ ولكن نريد أن نتخلص من موروث الفتنة التي عاشوها. لم تكن سهلة من الجانبين، ولم تترك لكثيرين فرصة للتبيّن!.. من لم يعش في بؤرة الفتنة، لا يفهم ما أصاب أهلها!..

إن زمن العولمة، الذي أظلّنا، وفرض علينا أن نعيد حساباتنا مع الأعداء البُعداء؛ إن لم يجعلنا نتجاوز الأحقاد مع الأقرباء، فما نالتنا بركته. إنّ مؤسساتنا الفقهية، إن لم تستطع أن تبدأ حوارا أو تواصله، مع الشيعة الراغبين في مثل ما نرغب، وهي تريد أن تعمل بإيعاز من حكوماتها علىٰ محاورة سائر الأديان، فإنها تكون خائنة لله ورسوله وللمؤمنين. هذا، وإنه ما كل فقيه يصلح للحوار؛ لأن من غلبت عليه العصبية المذهبية، وغطت علىٰ أصول العلم لديه، لن يزيد الهوة إلا اتساعا.

للمرء أن يعجب، كيف يسهل الأمر علىٰ فقهاء الدين من جميع الأطراف، إذا هم أرادوا إيجاد أسباب الخلاف، أو أرادوا تقويتها؛ وعند إرادة لم الشمل والتقريب، يعجزون

ويكلّون!.. إننا نتكلم، من جهة الشرع، لا من جهة القضاء والقدر؛ لأن المرء لا يسعه إزاءه إلا التسليم. فسبحان من قدّر علىٰ هذه الأمة كل هذا البلاء، والذي لا تغلبه إلا رحمته سبحانه، التي هي أوسع منه علىٰ كل حال.

في زمن العولمة، علىٰ شبابنا -أهل السنة والشيعة- أن يتعلموا الاستقلال عن جماعتهم علميا، ليتبيّنوا الحق عندهم وعند مخالفيهم؛ عسىٰ أن يكونوا أساسا لجماعة الحق، التي ستنصُر في هذا الزمان الدين. ونحن دائما نكرر أن الأمة متخلفة عن إدراك المرحلة التي نحن فيها. فإن كانت قد انتهت في العالم الثنائية القطبية التي شغلته سنين، فلِمَ لا تنتهي هذه الثنائية عندنا، ونحن أولىٰ بالوحدة من غيرنا.

عندما نريد أن يكون الدين لله، فهذا يجعلنا كلنا، لا شيء لنا (=الفقر)؛ وإذا لم يكن لنا شيء، فإن أسباب الخلاف تنتفي تلقائيا. فما علينا إلا أن نتنازل -في أوهامنا- عما ليس لنا. سواء كنا فقهاء أم صوفية؛ شيعة أم أهل سنة!.. الدين لله؛ والملك لله؛ والحكم لله؛ والمرجع إلىٰ الله؛ ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللهِ إِلَهـًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٨٨].

الفصل الثالث والعشرون

نحو فقه جديد

إن التجديد، سمة هذه الشريعة، التي بها تستمر إلىٰ قيام الساعة. وقد جاء في الحديث: «إِنَّ اللهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَىٰ رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا»[1]؛ وفقه الدين، كما أوضحنا في الفصول الأولىٰ من هذا الكتاب، أوسع من الفقه بالمعنىٰ الاصطلاحي. غير أن التجديد، لا يكون إلا ممن بلغ درجة الاجتهاد، في الفقه علىٰ الأقل؛ نقول هذا، لأن درجة الكشف تكون دائما أعلىٰ.

ولا بأس هنا، أن نستدل للكشف الذي ينكره مقلدة الفقهاء، بما تحتمله هذه المساحة فحسب. يقول الله تعالىٰ: ﴿وَاتَّقُوا اللهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللهُ وَاللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. وهذا يعني، أن العلم الذي تُنتجه التقوىٰ، يكون عن تعليم من الله؛ بغير واسطة من البشر. وفي الحديث القدسي، الذي جاء فيه: «فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا»[2]، إشارة إلىٰ أن علم العبد المحبوب، يكون من الله، بلا واسطة أيضا. وهذا هو العلم اللدني (وهو حقيقة أعلىٰ حتىٰ من الكشف)، الذي جاء فيه قوله تعالىٰ: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً﴾ [الكهف: ٦٥]؛ في حق الخضر ومن علىٰ شاكلته من هذه الأمة. ومن يُنكر علوم الكشف، فقد أنكر أساسا من الدين؛ به يكون الدين ربانيا، من جهة الوارد (النتيجة)؛ بعد أن كان ربانيا من جهة المصدر.

---

[1] – أخرجه أبو داود والحاكم في المستدرك، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

[2] – أخرجه البخاري، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وتجديد الدين علىٰ عمومه، يشمل جميع العلوم الدينية، التي ليس الفقه إلا واحدا منها. وعلىٰ هذا، يكون التجديد في الفقه، وفي التفسير، وفي الحديث وغيرها... ويكون التجديد تجديدا للإيمان، من جهة علم التزكية؛ وهكذا... وقد يكون التجديد من واحد أو أكثر، في الزمان؛ لأن "مَنْ" في الحديث اسم نكرة، يفيد الإبهام من جهة العدد. وإن كانت الحقيقة تقتضي، أنه لا بد لكل فن من فنون العلم، من واحد تعود الرئاسة فيه إليه في الزمان.

وإن كانت المذاهب الفقهية المعلومة، قد ساعد علىٰ بلورتها، اختلاف البلدان؛ فإن العولمة التي نعيشها، ترفع هذا الشرط؛ وتجعل الفقه يسير في اتجاه الوحدة. علم هذا من علمه، وجهله من جهله. وإن ظروف العصر، ما عادت تسمح بالاختلاف الكثير في الفروع، لتوافر النصوص لكل الفقهاء من جميع الأرض. وهذا يجعلهم -إن وُجدت الأهلية- أقرب إلىٰ توحيد الاستنباط من السابق؛ بشرط غياب التعصب للمذهب. والمشكل، هو أن التمسك بالمذهب، قد أصبح شأنا سياسيا، بسبب إخضاع الدين لسلطة البلد (وإن كان هذا لا يصح من حيث المبدأ). وهذا، يكون عائقا أمام التجديد في هذا الزمان.

نتعجب كثيرا، عندما نجد من فقهاء العصر، من يستميت في الدعوة إلىٰ التمسك بالمذهب، مع كونه أمرا فرعيا منذ نشأته؛ وتأباه الآن ظروف العولمة الحاكمة أيضا، بجانب ذلك. كل هذا غير معتبر عند فقهائنا، وكأنهم يتحدّون الأقدار!.. فأمثال هؤلاء، قد تجاوزتهم المرحلة، وإن بقوا يؤدون أدوارا ثانوية، علىٰ مسرح الأحداث. وأما الشباب من الفقهاء، فعليهم أن يستعدوا لبناء فقه جديد، يكون زبدة المذاهب كلها، وقريبا من الشريعة الأم. وإن السمة الغالبة عليه، ينبغي أن تكون الوضوح واليُسر؛ ليُماشي أحوال الناس في هذا الزمان الذي لم يسبق له مثيل. فإن كان الشافعي رضي الله عنه، قد غير فقهه عندما انتقل من العراق إلىٰ مصر، في الزمن ذاته؛ فما القول لو انتقل الشافعي إلىٰ زماننا؟!..

ثم إن استطاع الفقهاء المجددون أن يعرضوا فقههم علىٰ ربانيّ في هذا الزمان، فإنه يكون أفضل؛ لأن الرباني يعلم من روح الدين، ما لا يصلون إليه هم أبدا؛ وإن عاشوا أعمارا مضاعفة، بدل أعمارهم. والرباني يكون الله عينه التي يبصر بها. ومن كان هكذا، فإنه يتمكن من رؤية المعلومات وهي في عدمها؛ ومن هنا يستطيع الحكم بسهولة علىٰ الآراء الفقهية، ويعلم أيها أقرب إلىٰ روح النص. وقد عرفت الأمة في ماضيها فقهاء أفذاذا، كانوا يعرضون آراءهم علىٰ ربانيين أميين!.. من أمثال عبد الوهاب الشعراني، وأحمد بن مبارك اللمطي، وغيرهما... وإن كان هذا مما يكبر في صدور فقهائنا، فإننا نقول لهم: لو لم يكن الدين هكذا، لشككنا في ربانيته من الأصل!..

إن مما ينبغي أن يُعنىٰ به الفقه الجديد، توحيد صور العبادات قدر المستطاع للعامة؛ والاقتصار فيها علىٰ الفرائض والسنن المعلومة. وليُترك أمر علم الاختلاف، للمتخصصين دون غيرهم. ورغم أن هذا الأمر سيُلاقي صعوبة في البداية، إلا أنه ما يلبث أن ينتشر في أصقاع العالم؛ خصوصا بين الشباب، وبين المسلمين الجدد.

نحن نرىٰ أن المسلمين الجدد، سيزداد عددهم، إلىٰ الحد الذي سيُنافسون معه، قُدامىٰ المسلمين. ونخص بالذكر من سيدخل في هذا الدين من أمريكا، وأوروبا. ذلك لأن شعوب تلك البلاد، تعيش أزمة روحية حادة، لا مخرج لهم منها إلا بالإسلام!.. ورغم أن الأزمة الروحية قد أصبحت تحل بديارنا نحن أيضا، إلا أننا كعادتنا، متخلفون في ردود أفعالنا، بالمقارنة إلىٰ غيرنا من الشعوب. ربما ستعود شعوبنا إلىٰ صحيح التديّن، بعد رؤيتهم للأجانب يُسلمون.

إن رجاءنا -بعد الله- معلّق علىٰ شباب الحركات الإسلامية، بعد أن يفقهوا مواطن الخلل الذي لدىٰ جماعاتهم؛ لأنه بإصلاح شؤونهم في أنفسهم، سيكونون مُصلحين لمجتمعاتهم في الآن ذاته. وقد راقنا كثيرا عمل حزب النهضة التونسي هذه الأيام (شعبان ١٤٣٧)، عند إعلانه نفسَه حزبا سياسيا غير ديني. ونحن وإن كنا لا شأن لنا بالسياسة كما تعرفها الأحزاب، إلا أننا نثمّن وعي قيادة النهضة بضرورة الانسلاخ عن القراءة الضيقة للدين. وهذا عمل منهم ينبني علىٰ حرص جلي، علىٰ توحيد قطرهم أولا، ثم توحيد الأمة بعد ذلك. فجزاهم الله خيرا!..

نحن لا نشك، أن طاقات الأمة كبيرة؛ ينقصها أن تُعطَىٰ قليلا من الحرية والاستقلال فحسب. وهذا أمر إن أُعطوه، كان جيدا؛ وإن لم يُعطَوه، أوجب عليهم العلمُ أن ينظروا من أنفسهم إلىٰ الأصلح، ويعملوا به. وأما ما يكون من الرسميات في اللقاءات والمؤتمرات، فإننا لا ننتظر منه شيئا؛ لكون أصحابه محترفين، قد ألفوا المداهنة والتملق.

ما عاد الوقت يسمح بالمعتاد من اجترار فقه "ألف ليلة وليلة"، وكأن الزمان توقف عندنا في القرون الأولىٰ. إن كان المـُلْكان العاض والجبري، قد عملا علىٰ إدخال الدين (في عمومه) في سباتٍ مدةَ قرون، فإن رياح الخلافة علىٰ منهاج النبوة، التي بدأنا نتنسمها منذ الآن، تحيي عظامه وهي رميم. نعلم أن ما نقوله، سيصدم شطرا من بني قومنا؛ ولكن الأمور تبدأ دائما هكذا؛ قليلة ومستغربة؛ إلىٰ أن يأذن الله للعامة في أن يتلقفوها.

وأما العقيدة، فلا تجديد فيها؛ لأنها ليست محل تجديد. وهذا هو ما غلط فيه أقوام، فضلوا وأضلوا. وكل ما يمكن فعله في هذا الجانب، هو العودة بالعوام، إلىٰ العقيدة العامة المشتركة؛ وتخليصها من علائق الفكر، التي دخلت عليها، فصيّرتها أيديولوجيا، خارجة عن

أصل الدين. وقد تكلمنا في غير هذا الكتاب، عن العقيدة وكونها أمرا فرديا، له صلة بمدىٰ تحقيق العبد القرب في نفسه، لا بما يتوصل إليه من عقله؛ فلا حاجة إلىٰ التطويل هنا.

إن الأمة، وقد بدأ بعض شبابها في نبذ الدين، لا ينبغي أن تُترك حتىٰ يصير الأمر لديها، ظاهرة غالبة. وإن ما ينفّر الشباب من غير شك، تقديم المذاهب (الفقهية والعقدية)، علىٰ أنها الحق المطلق، في مقابل نظرائها. إن الشباب، منطقيون في ردود أفعالهم، وإن كانوا لا يلتزمون بالأصول أحيانا. وإن سجن من يسيء التعبير في إرادته التغيير، كما حدث في مصر، لا يكون حلا ناجعا في إسكات المعارضة الفكرية للمذاهب؛ بل إن هذا، وفي هذه المرحلة، سيجعل آخرين ينضمون إلىٰ صفهم.

ومن يتأمل في الحركات الاجتماعية السياسية في العالم، سيلاحظ "صعود" التيارات اليمينية في مختلف البلدان. وهذا يدل علىٰ أن تلك البلدان تريد أن تقوي منعتها، في مواجهة الثقافات التي تراها دخيلة. والأمة الإسلامية، ينبغي أن لا تُحرم من هذا الحق هي أيضا، لتتمكن من مواجهة الهيمنة، التي تتزايد عليها يوما بعد يوم. ولسنا نعني باليمين عندنا، التطرف كما هو عند غيرنا؛ بل اليمين عندنا اعتدال، بعد تطرف التفريط. وعلىٰ الحكام في بلداننا، أن يعوا هذا، ولا يقفوا في وجه شعوبهم؛ حتىٰ لا تزداد الهوة بين الحكام (جميع المسؤولين) والمحكومين اتساعا.

وأما إن وفق حكامنا إلىٰ تجديدٍ سياسي يوافق روح الشريعة بصورة معاصرة، يقلل من أضرار فترة ما قبل الخلافة علىٰ منهاج النبوة؛ فإنه يكون عملا عظيما، يلقون به الله في صحائفهم، يوم لا ينفع منصب ولا جاه؛ ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ۞ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٨، ٨٩].

الفصل الرابع والعشرون

ضرورة الاستقلال

إن ما يميّز الشعوب المتخلفة عن غيرها، هو أنها تكون تابعة في أمورها لغيرها، من دون أن تدري بالتفاصيل؛ وهذا يجعلها أحيانا، تعيش بوجدان غيرها، لا بوجدانها؛ وبرأي غيرها، لا برأيها. ولا شك أن التقليد، الناشئ عن جمود الرؤية كتقليد الفقهاء، يكون سببا مباشرا في هذه الآفة. ومن ينظر إلىٰ أحوال شعوبنا، فإنه يجدها في جملتها، لا تعيش إلا علىٰ التقليد والتوجيه.

فأهل التديّن الميّت، لا يتمكنون من معاملة الله خاصة بهم؛ بل هم يقلدون فيها، وكأن التقليد يجوز فيها. حتىٰ لقد ظهر منا من ينتسبون إلىٰ السلف، بسبب عدم استطاعتهم الاستقلال بأنفسهم؛ وكأنهم ينظرون بعيون السلف، ويستنشقون الهواء من أنوف السلف، أو يأكلون من طعام السلف بأفواه السلف... حتىٰ يصح لهم تديّن السلف. ونحن نقول: كل شيء قد يُقبل التقليد فيه، إلا الدين؛ لأن المتدين المقلد، يُعلن بتقليده أنه يعامل مَن يقلِّد، لا ربه؛ في حين أن الدين معاملة الله بالأصالة.

وحتىٰ العلمانيون لدينا، مقلدون لغيرهم. لو كانت علمانيتنا ناتجة عن تفاعلاتنا الاجتماعية حقيقة، لكانت مصححة وقتيا، لبعض تديّننا؛ ولكنها علمانية عجمية، لا تتكلم لغتنا، ولا تتغذىٰ علىٰ مائدتنا. وهذا يجعل المنازلات بين مختلف الأطراف في مجتمعاتنا،

غريبة ومقطوعة عن محيطها. لهذا السبب تكون شعوبنا في عمومها، متفرجة؛ مع أنها يُفترض أن تكون "صاحب الشأن" الأول والأساس.

إن الاستقلال عن المستعمر الذي كان آباؤنا يعملون له (الاستقلال)، قد انفتح علىٰ استعمار أخطر من سابقه؛ لم يكن بحسبان شعوبنا، التي كانت تقنع بالقليل. إن استعمار اليوم، وصل به الأمر أن يحتل العقل والوجدان؛ إلىٰ أن تبلغ الحال بالمرء، أن يعيش انفعالات ليست له، ويفكر بما ليس منه وله؛ مع غيابه عن نفسه، وما ينفعها حقيقة. إن هذا الاستعمار، الذي تُوظَّف فيه كل الوسائل، لا يتوقف عند حد، ولا يأبه لأحد. تُساق فيه الجموع وكأنها منومة مغناطيسيا إلىٰ حتفها، وهي تُنشِد...

إن أول ما ينبغي أن يُفعل، هو قطع المدد الشيطاني عن النفوس، حتىٰ تستفيق من استلابها. وهذا لا يتأتىٰ، إلا بالاستعاضة عنه بالمدد الرباني، الذي يبدأ بأعمال الدين الأولىٰ (الفرائض). عندها، يمكن أن يجد الناس فسحة ليعودوا إلىٰ أنفسهم، يتفقدونها. وعندئذ فقط، يُمكن أن تعلم الشعوب حقيقة ما تريد، وحقيقة ما تحذَر. أما قبل هذا، فهي نائبة في نومها عن غيرها؛ تخوض معارك لا تعنيها، وترجو تحقيق ما ليس من أمانيها.

إن ما تعيشه الشعوب اليوم، من سباق نحو وسائل السيطرة علىٰ العقول (مجال الحروب الجديدة)، ليس إلا في بدايته. وهذا لا يعني أننا مطالبون بالمنافسة في المجالات ذاتها، بقدر ما نحن مطالبون بتحقيق المنعة في مواجهة المستعمرين الجدد. إن الأمن الذي تسعىٰ إليه بلداننا، لم يعد رهين تصور تقليدي مضىٰ؛ بل هو منوط بمدىٰ تحقيق الاستقلال العقلي أولا.

وإن مما يُستعمل اليوم من أسلحة في الحروب الجديدة، الإعلام. ومن لا يعلم خطورة الإعلام، ومن يستهين بفعله في النفوس، لا يكون واعيا بالواقع الذي يعيشه حقيقة؛ لأن أثر الإعلام صار واضحا جدا للناظرين (المستقلين ولو نسبيا)، وصارت الشعوب تُوجَّه به، من أقصىٰ اليمين إلىٰ أقصىٰ اليسار، وبالعكس؛ بحسب الأغراض. وحتىٰ الحكومات، لم تعد تستطيع حماية شعوبها؛ بل إنها قد ترهنها، كما تفعل تلك التي تبالغ في الاستدانة من البنك الدولي. علىٰ الشعوب، أن تتعلم طرائق الضغط علىٰ حكوماتها، لضمان مصالحها. إن براءة الماضي، وغرارة أهله، قد ولَّت؛ وما عاد ينفع مع تطور الشيطنة، إلا النور الباهر القاهر.

إن مما كنا نؤاخذ عليه الجماعات الإسلامية، وكان لا يُلتفَت إليه، تساهلها في عدم استقلال الأفراد لديها. فهي مِن تعجّلها اكتساح الساحة، صارت تسعىٰ إلىٰ بلوغ أكبر عدد من الأتباع، من دون أن تركّز علىٰ نوعيتهم. ولما كثرت أعداد بعضها، ما زادها ذلك، إلا بعدا عما كانت تُنظّر له، فيما نظّرت. إن الجماعة الحق، هي التي يكون أفرادها مستقلين، يلتقون علىٰ غاية مشتركة، باختيارهم؛ لا التي تكون قطيعا، مثلما كانت عليه قبل تكوينها. وكأن أفرادها، ما غيّروا إلا الانتماء من قطيع إلىٰ آخر، لا حالَهم من التقليد إلىٰ الاستقلال. ومن يتأمل حال الصحابة رضي الله عنهم، فإنه سيجدهم أفرادا علىٰ أعلىٰ ما يكون من الاستقلال، في جماعة أشد ما تكون في التماسك. وهذا يعني أن الدين يرمي إلىٰ تحقيق الاستقلال، بعكس ما يظن المتوهمون.

إن من الغلط الشائع، لدىٰ الشعوب التي عانت القهر طويلا، القول بأن الخضوع والاستسلام، يُجنّب المتاعب؛ وقد كان هذا يصدُق قليلا، فيما يتعلق بما يقرُب من إدراك العقل المعاشي من شؤون. أما اليوم، فلا ينفع هذا ولا ذاك؛ إلا من كان له سبب من الله يمنع الذئاب أن تنهشه. إن القهر الداخلي اليوم، لا يكون منفصلا عن الاستكبار العالمي قط. ومن

ينظر إلىٰ عمل السفارات في بلداننا، وكيف تربط صلاتها بكل الأطراف المؤثرة، فإنه سيعلم ما نشير إليه.

عندما تستمرئ الشعوب الذل، يصير عندها الاستقلال في الشخصية عيبا. وتعمل علىٰ محاربته من نفسها، بالنيابة عن الجهات المستبدة. هذا يكون منها علامة علىٰ بلوغ انحراف الصحة القلبية (النفسية) أقصىٰ مداه. وعلاجه يكون، كإعادة البناء من جديد. وهذا حقيقة ما يحتاجه كثير من أبناء شعوبنا اليوم: إعادة تربيةٍ، تعود بها الغرائز إلىٰ نصابها، والوظائف إلىٰ أصلها. إن ما وصلت إليه شعوبنا، يستدعي استشفاء، قبل أي شيء آخر. وإن المريض قد خُفّف عنه التكليف في كثير من الأعمال الشرعية؛ ورفع عنه في أخرىٰ. يقول الله تعالىٰ: ﴿لَّيْسَ عَلَى الْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ [الفتح: ١٧].

إن عدم مواجهة الشعوب للحقيقة المرة، والعيش في الأوهام الكاذبة، لن يزيد الأمور إلا استفحالا. وليس للناس من دواء -اليوم كأمس- إلا الدواء النبوي؛ وليس لها من صيادلة غير الربانيين.

شاع في الناس كثيرا، أن التصوف يستعبد فيه الشيوخُ المريدين؛ ونحن لا ننكر أن كثيرا من المنتسبين، يصدق عليهم ذلك؛ لكن الشيوخ الربانيين، لا يُمكن إلا أن يكونوا دالين للمريدين علىٰ استقلالهم، مربين فيهم حِسّ المعاملة الخاصة (الشخصية) لله. وعلىٰ ذكر المعاملة الشخصية، فإننا نجد النصارىٰ يتحدثون عن "التجربة الشخصية" مع المسيح عليه السلام، من دون حرج؛ ونجد المسلمين، لا يكادون يعلمون من معاملة الله، إلا المعاملة الجماعية الجوفاء. فاعجب لها من مفارقة!..

إن من قلة العقل، فهْم الاستقلال علىٰ أنه يؤدي إلىٰ الفوضىٰ وعدم الانضباط. وهذا الفهم، قد أسس له الاستبداد العُلوي في الأمة، والاستبداد السفلي (علىٰ مستوىٰ الأسرة والإدارات). وإن التلازم العقلي بين الاستقلال والفوضىٰ في الأذهان، إنما هو تصور خاطئ؛ ينبغي تصحيحه. من دون هذا التصحيح، سيبقىٰ الناس سجّانين لأنفسهم من وهمهم؛ حتىٰ وإن غاب السجّان. لو علم الناس، كيف تُبنىٰ ردود الأفعال، علىٰ التصورات العقلية، من دون اعتبار للواقع المحسوس، لتعجبوا من أنفسهم. ولولا ما نقول، لحُرمت الشياطين أكبر أسباب الهيمنة علىٰ الناس. وهذا باب واسع من العلم الخاص، نُضرب عن تفصيله هنا.

إن الحُكام الموفَّقين، عندما يُشيعون الاستقلالية في الرأي عند من يحيطون بهم، يُقوّون بذلك سلطانهم، ويؤيدونه بما لا تبلغه القوة المادية قط. وإذا وقع من بعضهم أن يريدوا جعْل مُعينيهم أجسادا خاوية، تعكس آراءهم؛ فإن ذلك يعرّضهم لسقوط أركان حكمهم في لمحة بصر. ولو عاد الناس إلىٰ ما جرىٰ، عند احتلال العراق، لعلموا من أين أُتي النظام!.. إن الاستقلال، يجعل الثقل يتوزع علىٰ كل نقط الدائرة، فيمنع هكذا الاختلال؛ وإن الانفراد بالرأي يجعل الثقل كله في نقطة واحدة؛ حتىٰ إذا ضربت، انهارت المنظومة كلها. وما أقرب الفيزياء المادية، من الفكر السياسي في كثير من الأمور، لو علم الناس!..

إن مما عابه الله علىٰ فرعون، استبداده بالرأي؛ فقال سبحانه: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَىٰ وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾ [غافر: ٢٩]؛ أي، الرشاد بحسب رأيي، لا الرشاد كما هو في نفسه. وإن إعانة الفقهاء، للمستبدين، وإيهامهم أنهم علىٰ الحق؛ لهو منهم مخالفة لمنطق القرآن وروح الدين. وأي فقه يبقىٰ، إن صار الفقه مُعاكسا لما ينبغي أن يكون عليه. من مِثل هذا الانحراف، نعلم علم خبرة، كيف انقلبت حقيقة الدين عند الأمم السابقة. فما أشبه اليوم بالبارحة!..

الفصل الخامس والعشرون

الدين إما بلسم وإما سم

منذ العهود القديمة، والناس من جميع التوجهات، يعيشون جدلية الاسم والمسمىٰ. ومنذ أن وعَوا هذا، انقسموا إلىٰ قسمين: قسم يعتبر المسمىٰ قبل (أو مع) الاسم؛ وقسم لا يعتبر إلا الاسم. وجلي، أن القسم الأول، محقّق؛ والثاني ملفّق. ومن هذين الأصلين تنحدر جميع فروع الهدىٰ، وفروع الضلال. والدين، باعتباره اسما، كثيرا ما يفقد مسماه، عندما يريد أهل الأهواء ركوبه، والتلاعب بمحتواه.

وإن إدراك الصلة بين اسم الدين ومسماه، هو من أسهل الأشياء علىٰ النفوس الفطرية الصافية؛ لكن النفوس تفقد صفاءها مع التربية المنحرفة، من المجتمع، منذ سنوات العمر الأولىٰ. وقد يصل الأمر بالمرء إلىٰ أن يفقد التمييز، إلىٰ الدرجة التي تكون عمىٰ تاما. وهذا هو ما يعطي أشد أنواع الكفر ظلمة. وقد يبقىٰ لديه نوع تمييز، لكن مِن طرق طويلة ملتوية، يصعب معها الضبط؛ وهذا يحدث كثيرا للمفكرين المدمنين علىٰ الفكر. والدين في الحقيقة، لا يُدرَك إلا لمن كان قريبا جدا من الفطرة. وهو (الدين) بالنظر إلىٰ هؤلاء، يكون كتنفس الهواء؛ يحدث منه النفع دون تفلسف أو تنطع.

وإذا حضر أهل البُعد، قالوا لا نتنفس حتىٰ نعلم حقيقة الهواء، ومم يتركب؛ ونعلمَ عملية التنفس بكل مراحلها؛ فإذا تنفسنا، تنفسنا عن علم. وهؤلاء سينقطع منهم النَّفَس، قبل أن يتنفسوا. ومن نظر إلىٰ تدين الصحابة رضي الله عنهم، فإنه سيجده بسيطا، لا ثقل فيه

(الإصر)؛ يقول الله تعالىٰ: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧]. فلما جاء الغافلون في الأزمنة التي بعد زمانهم، صاروا يفككون الدين ويركبونه؛ يحللونه ويقارنونه، إلىٰ أن فقدوا معناه، وانقطعوا به عن الله. فبقي لديهم الاسم منه، وذهب المسمىٰ...

ومن ينظر إلىٰ أحوال شعوبنا، مما قد يدخل فيما يُشبه الجنون الجماعي؛ أو مما تغيب معه البدهيات؛ أو مما تنفر منه الطباع السليمة؛ فإنه سيجد الدين المتحوِّل، سببا أساسا في كل ذلك. هذا هو ما جعل العلمانيين، يتوهمون أن أُسّ الفساد في مجتمعاتنا: الدين. وهم مصيبون مخطئون!.. مصيبون لأن اسم الدين يُطلق علىٰ السم الذي يتعاطاه جلّ الناس؛ ومخطئون، لأنهم لا يُميّزون هم أيضا بين الاسم والمسمىٰ. ولو بحثوا عن مسمىٰ الاسم الذي يتداولونه، لوجدوه بعيدا، تحت اسم فرعي مشبوه؛ أو تحت صفة ضعف محتقرة.

إن مما يميز العقلاء عن غيرهم، عدم الانسياق خلف الأحكام الجاهزة، عند التنزيل. نعني -مثلا- أنّ من يقول: إن الدين هو سبب النجاة في الآخرة؛ ثم يقبل أي مسمىٰ للدين، ويمضي فرِحا؛ لا يكون إلا من الحمقىٰ والسفهاء. ومع الأسف، أصبح هؤلاء غالبيتنا الغالبة. كيف يكون ذلك، والله يقول سبحانه: ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ [الزمر: ٣]؛ الخالص مما أُلصق به مما ليس منه!.. وأين الخلوص؟!.. لو كان الدين كما تفهم العامة منا، ما كان أول من تُسعّر بهم النار من خواصهم في الظاهر. يخبر النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم: «أَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ يَنْزِلُ إِلَىٰ الْعِبَادِ لِيَقْضِيَ بَيْنَهُمْ وَكُلُّ أُمَّةٍ جَاثِيَةٌ. فَأَوَّلُ مَنْ يَدْعُو بِهِ رَجُلٌ جَمَعَ الْقُرْآنَ، وَرَجُلٌ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَرَجُلٌ كَثِيرُ الْمَالِ. فَيَقُولُ اللهُ لِلْقَارِئِ: أَلَمْ أُعَلِّمْكَ مَا أَنْزَلْتُ عَلَىٰ رَسُولِي؟ قَالَ: بَلَىٰ يَا رَبِّ! قَالَ: فَمَاذَا عَمِلْتَ فِيمَا عُلِّمْتَ؟ قَالَ:

كُنْتُ أَقُومُ بِهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَآنَاءَ النَّهَارِ. فَيَقُولُ اللهُ لَهُ: كَذَبْتَ. وَتَقُولُ لَهُ الْمَلاَئِكَةُ: كَذَبْتَ. وَيَقُولُ اللهُ لَهُ: بَلْ أَرَدْتَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ فُلاَناً قَارِئٌ؛ فَقَدْ قِيلَ ذَاكَ. وَيُؤْتَىٰ بِصَاحِبِ الْمَالِ فَيَقُولُ اللهُ لَهُ: أَلَمْ أُوَسِّعْ عَلَيْكَ حَتَّىٰ لَمْ أَدَعْكَ تَحْتَاجُ إِلَىٰ أَحَدٍ؟ قَالَ: بَلَىٰ يَا رَبِّ! قَالَ: فَمَاذَا عَمِلْتَ فِيمَا آتَيْتُكَ؟ قَالَ: كُنْتُ أَصِلُ الرَّحِمَ وَأَتَصَدَّقُ. فَيَقُولُ اللهُ لَهُ: كَذَبْت. وَتَقُولُ لَهُ الْمَلاَئِكَةُ: كَذَبْتَ. وَيَقُولُ اللهُ تَعَالَىٰ: بَلْ أَرَدْتَ أَنْ يُقَالَ: فُلاَنٌ جَوَادٌ فَقَدْ قِيلَ ذَاكَ. وَيُؤْتَىٰ بِالَّذِي قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَيَقُولُ اللهُ لَهُ: فِي مَاذَا قُتِلْتَ؟ فَيَقُولُ: أُمِرْتُ بِالْجِهَادِ فِي سَبِيلِكَ فَقَاتَلْتُ حَتَّىٰ قُتِلْتُ. فَيَقُولُ اللهُ تَعَالَىٰ لَهُ: كَذَبْت. وَتَقُولُ لَهُ الْمَلاَئِكَةُ: كَذَبْتَ. وَيَقُولُ اللهُ: بَلْ أَرَدْتَ أَنْ يُقَالَ: فُلاَنٌ جَرِيءٌ، فَقَدْ قِيلَ ذَاكَ. ثُمَّ ضَرَبَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَىٰ رُكْبَتِي، فَقَالَ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، أُولَئِكَ الثَّلاَثَةُ أَوَّلُ خَلْقِ اللهِ، تُسَعَّرُ بِهِمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»[1]. ولو عدنا إلىٰ صورة أولئك النفر في مجتمعاتهم، لوجدناهم من "أهل الدين"، من خاصتهم!.. وانظر بعد هذا حكم الله فيهم، لتعلم ما ذكرنا من مفارقة المسمىٰ للاسم؛ والحكم لا يكون أبدا إلا للمسمىٰ!..

ولو أردنا أن ننزّل معاني هذا الحديث، علىٰ واقعنا، دون أن ندخل في التفاريع الأخرىٰ، لوجدنا أن الاعتناء بحفظ القرآن وتجويده، والتسابق علىٰ ذلك في المباريات الدولية، لا يمت إلىٰ الدين بصلة؛ بل هو من الأعمال المستوجبة لدخول النار. ولو نظرنا إلىٰ إنشاء الجمعيات الخيرية، والإتيان بالكاميرات تصور توزيع الهبات علىٰ الأيتام، ليراها كل الناس، لوجدنا ذلك لا يمت إلىٰ الدين بصلة؛ بل هو مما يستوجب دخول النار. ولو رأينا ما يقوم به، هؤلاء الذين يرحلون من مشرق الأرض إلىٰ مغربها، ومن مغربها إلىٰ مشرقها، طلبا للجهاد؛ من دون علم بشروط الجهاد ولا طُرقه؛ لعلمنا أن ذلك ليس من الدين في شيء؛ وأنه من مستوجبات

[1] - أخرجه مسلم والترمذي، واللفظ له؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه.

دخول النار. ورغم هذا كله، فإنك تجد من فقهاء الدين، من يُفتي لهؤلاء وأولئك، بما يدفع بهم خارج الدين، لأغراض في نفوسهم، وإرضاء لشياطينهم.

وعلىٰ هذا، فإن الدين ليس أمرا سهلا تبيُّنه في زماننا؛ ولا هو مقبول لدىٰ من استولَوا علىٰ اسمه، يتاجرون به في كل الأسواق؛ ولا هو مما يأتي بالمِدْحة لصاحبه بين قوم اختلّت لديهم المعايير. قال أحد السابقين، يخاطب أهل زمانه بالمقارنة إلىٰ القرون الأولىٰ: "لو رأوكم، لقالوا: كافرون! ولو رأيتموهم، لقلتم: مجانين!". ما أحسن الصمت!..

يريد لنا قوم، أن نتبرأ من عقولنا، وأن ننفصل عن ديننا؛ حتىٰ نصدّق أنهم علىٰ دين!...

إن الدين في زمان انقلاب المعايير، يصير مشكوكا فيه وفي أهله. من كان يريد اتخاذ الدين وسيلة إلىٰ الله سبحانه، فما أقرب غايته!.. بشرط أن يكون صادقا فيما يدّعي؛ لأنه إن تدين تدينا صحيحا، فلا أحد سيكترث له. فإن هو صبر علىٰ الخمول وقطع علائق النفس؛ فإنه سيكون عند الله مرْضيا. وأما إن دخل في زحمة المتدينين، ونافس علىٰ "الدعوة" وهو شيطان لعين؛ أو طلب الحكم لإقامة خلافة صبيان لاعبين؛ فإنه سيكون من أشد الناس ضررا علىٰ نفسه، وعلىٰ مجتمعه.

لو سأل المسلمون أنفسهم: لِمَ صاروا أسوأ حالا من جُلّ الكافرين؟.. لوجدوا الدين أهم سبب لِما هم عليه؛ "دينهم"، لا دين الله!.. إن من أشد التلبيس الحاصل عند الناس، عدم التمييز بين الدينين. وما أسهل التمييز بينهما، لولا الهوىٰ!..

إن الأمم الكافرة، تدبر أمورها -نسبيا- بما يعود علىٰ جميع "المواطنين" بالخير (المعتبر لديهم)؛ ونحن لا يهنأ لطائفة منا العيش، حتىٰ تقطع دابر الطائفة المخالفة، أو تسلبها كل ما يُعتبر من ضرورات العيش، المكفولة للحيوان قبل الإنسان. نحن ما زلنا نناقش: "هل المرأة إنسان؟" و"هل السماء فوقنا أم تحتنا؟" و"هل الحاكم مطاع في كل شيء؟" و"هل الشعوب تختار حاكمها؟ أم إن كل من غلبها يفوز بها؟".. إن هذه الأسئلة قد يسخر أطفال الكفار من سائلها!.. ونحن ما يزال "علماؤنا" مشغولين بها!.. إن كان الإنسان يُنسب إلىٰ القرد عند قوم، فسنكون نحن أجلىٰ مصاديق هذه النسبة؛ لأننا ما زلنا لم نبلغ العقل المكتمل الذي للإنسان!.. ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُولَٰئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٦٠]. ما هذا العبث، الذي تعيشه أمة؟!.. لو كان الأمر متعلقا بجماعة أو حتىٰ ببلد ما، لتفهمناه، وقلنا لعله أمر متعلق بالوراثة الجينية، أو بالمتغيرات البيئية والاجتماعية؛ ولكنه شأن أمة؟!..

إن من حقوق أطفالنا علينا، أن لا نسقيهم السم وهم بعدُ ألْيِناء!.. من حقهم علينا أن نعلّمهم الدين الأصلي، إن كنا نعلمه؛ أو أن نتركهم يبلغون سن التمييز ليختاروا؛ كي لا نعيد إنتاج الحمق الذي نحن عليه. وإن أكثر ما يأتي سم الدين، من عصارات المذاهب، التي طغت علىٰ الأصول، كما تطغىٰ الخلايا السرطانية علىٰ تلك السليمة.

واعجب بعد هذا كله، عندما تجد السم معلّبا في دكاكين الفقهاء، يتسابق الناس إلىٰ شرائه كالبضاعة النادرة!.. وويلٌ لمن لم يُصبه منه شيء!.. لأنه سيبقىٰ علىٰ قيد الحياة وحيدا!..

الفصل السادس والعشرون

النظام الفوضوي

إن النظام، هو ترتيب مخصوص، علىٰ نسق مخصوص، بمنطق مخصوص؛ وهو قد يكون ماديا، بترتيب الأجسام؛ أو سياسيا، بترتيب المجتمع بحسب قوانين حاكمة (ربانية أو وضعية)؛ أو فكريا بما تعطيه أيديولوجيا مخصوصة؛ وغير ذلك، مما لا نريد أن نطيل فيه...

والسؤال هنا: هل الدين نظام؟.. فنقول: نعم!.. لكن الفرق بينه وبين النُّظم الأخرىٰ، هو أنه لا يُعثَر له علىٰ منطق ناظم من العقل؛ لكونه رباني المصدر. والرباني، فوق العقل، ومحيط به. فإن قيل: كيف يكون هذا، وقد ذكرت أن للفقه منطقا؛ والفقه من الدين؟.. قلنا: نعم، للفقه منطق جزئي (بحسب إدراك الفقيه، لا بحسبه هو)؛ ويبقىٰ المنطق الكلي الحاكم للدين خارج إدراك العقل. فإن قيل: وهل يُدرك هذا المنطق، أم لا؟ قلنا: يُدرَك؛ لكن من الله، إن شاء أن يُطلع عبده عليه. وهذا المنطق الكلي، هو ما أشرنا إليه في الفصول السابقة بـ"السنن الإلهية".

أما الفوضىٰ، فهي عدم ترتيب الأجسام أو الأفكار (المعلومات)، وتناولها إما بالاتفاق، وإما بالهوىٰ؛ وهذا خليق بمن يفقد الحس الجمالي للأشياء (في الماديات)، أو بمن تُعوزه المقدرة العقلية (في المعقولات). وأما سياسيا، فإن الفوضىٰ، هي عدم العمل بالقوانين؛ وهذا واضح جدا.

وأما النظام الفوضوي، فهو ترتيب علىٰ غير المنطق الأصلي للأشياء، لكن لا بالاتفاق، ولا بهوىٰ متقلب؛ وإنما بترتيب قار، يصير بالعادة بديلا للنظام. وهذا الصنف من النُّظم، هو ما أبدع فيه عرب الفتنة. والنظام إذا كان فوضىٰ منظمة، فإنه لا علاج له، إلا الانهيار. وذلك لأن إصلاحه، سيكون جزئيا؛ وما كان جزئيا، فإنه لن يُغّير السمة العامة؛ وإنما سيطيل عمر الفوضىٰ المنظمة فحسب.

ولقد أصابت الفوضىٰ المنظمة -بسبب شمولها كل جوانب حياة الناس- الدينَ أيضا؛ فأعادت ترتيب مفرداته، بما يُناسب الفوضىٰ العامة المنظمة. ولسنا نعني هنا المذاهب الفقهية أو العقدية؛ لأن تلك نُظم فكرية قائمة علىٰ منطقها، سواء أوافقنا عليه، أم لم نوافق؛ وإنما نتكلم عن الخليط العام الذي يعيشه الناس، والذي لا يكون المذهب إلا أحد مكوناته.

ومن يسأَلْ: لمَ استبدل الناس الفوضىٰ المنظمة بالنظام؟ نُجبْه: ما استبدل الناس الفوضىٰ المنظمة بالنظام، إلا لينالوا ما ليس لهم؛ وهذا هو الظلم. إن النظام، أيا يكن، لا بد أن يقوم علىٰ العدل؛ والعدل، لا يقنع به قوم، يرون أنه يمكنهم -لسبب من الأسباب- أخذ بعض ما لغيرهم (ويرونه بمنطقهم استحقاقا). فعدلوا إلىٰ إنشاء فوضىٰ منظمة، تفي دائما بأغراضهم، وتصير قانونا معلوما لدىٰ الجميع؛ بحيث يعمل المظلومون المستضعفون أنفسهم، علىٰ الحفاظ عليه، والذبّ عنه.. وهذا هو ما ذكرنا أن عرب الفتنة أبدعوا فيه!..

إن استيلاء منطق الفوضىٰ المنظمة، علىٰ عقول الناس ودينهم، جعل الدين علىٰ الخصوص يعود سما، بعد أن كان في أصلِ جعْله بلسما. وصار (الدين) بعد أن بُدّل منطقه، سببا إلىٰ الظلم، ومانعا (واقيا) للظالمين؛ بدل أن يكون رحمة عامة، وحماية للمستضعفين. وهذا هو السبب الذي جعل أئمة الدين في الزمن الأول، من أهل الزهد في الدنيا والتقلُّل؛

وجعَلَهم في الأزمنة المتأخرة، من أرباب الدنيا، المالكين للملايير (وهذا ليس عيبا في ذاته وبشروطه).

إن استعصاء الفوضىٰ المنظمة علىٰ التصحيح، وانقلاب كل تصحيح جزئي فيها، إلىٰ ما يقويها ويرمم فسادها؛ يجعل من هذا الصنف من النُّظم، سرطانا متناميا، لا يكون الخلاص منه إلا بالموت، وانهيار كل الأنسجة. ومن حكيم صنع الله، أن جعل أمراض السرطان، تفشو في الناس في آخر الزمان، بكثرة؛ وكأنه جزاء من الله، علىٰ الرضىٰ بنظام الفوضىٰ، في جميع الأمور.

إن ما يصيب البلدان العربية في هذه المرحلة من الزمان، من انهيار للأنظمة، الذي قد يُصاحَب بتدمير البُنىٰ الأساس؛ يراه أهل العقول القاصرة، التي لا تتمكن من خرق حاجز المرحلة الزماني، شرّاً محضا؛ وهو في الحقيقة، خير وإن صوحب ببلاء في الأنفس والأموال. وهو يُشبه انهيار بناية من عدة طوابق، لم تُبْن بالمواصفات العمرانية والهندسية كما هي معلومة مِن علْم مجالها؛ وإنما احتال أصحابها في بنائها بأقل تكلفة، لاستغلالها أكبر استغلال فيما بعد. وانهيار البناية يكون من حتميات الفيزياء، العاملة في النهاية إلىٰ تخليص المكان، مما يُخالف منطقها. فهكذا، بالنسبة إلىٰ الأنظمة الفوضوية، يكون انهيارها حتمية قدرية؛ لأن الله تعالىٰ يقول: ﴿مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩].

إن تغيير النظام في منطقتنا، والذي يجعل الله من أسبابه بحسب حكمته سبحانه، ما يكون داخليا، وما يكون أحيانا خارجيا؛ ليس المقصود منه تغيير شخص رئيس الدولة، ولا تغيير نظام ديكتاتوري إلىٰ نظام ديمقراطي، كما يظن من يُفكر بمنطق نظام الفوضىٰ؛ ولكنه تغيير منطق نظام الفوضىٰ نفسه، بتجلياته العقلية والدينية؛ قبل غيرها من التفاصيل.

إن أمريكا لما سمت انهيار الأنظمة، فوضىٰ خلاقة، كانت علىٰ عادتها تسمي الأشياء بأضدادها؛ وهي تراها فوضىٰ مدمرة. غير أن الله ربنا وربهم، لما سماها علىٰ لسانهم "الفوضىٰ الخلاقة"، فإنها -إن شاء الله- ستكون بناءة عندنا، لعقولنا ولديننا؛ فيكون ذلك تجديدا للعقل، وتجديدا للدين. نعني أن أمريكا، إن بدا لها أنها تتحكم في أسباب انهيار أنظمة الفوضىٰ، فإنها لن تتحكم في نتائجه قطعا؛ لأن نتائجه في مصلحة بلدان المنطقة كلها، من حيث لا تدري هي الآن.

إن التفكير بمنطق النظام الفوضوي، سيجعل القاصرين من أبناء الأمة، يحاولون التشبث بما اعتادوا. وهذا سيُصعّب عليهم الانتقال من هذه المرحلة إلىٰ التي بعدها. أما كلامنا نحن، ورغم نفور الكثيرين منه، فإننا نقوله من مُنطلق العلم بالشيء، لا من منطلق سياسي موالٍ أو معارض؛ لأننا بحمد الله مع الجميع، ونريد صلاح الجميع. وإن جُنّبت بلداننا الشرور، فإن ذلك يكون أقصىٰ ما نرجو في هذا المجال. ولا يُهمنا أن لا يفهم عنا بعض قومنا، أو يسيئوا بنا الظن؛ لأن مُقْبل الأيام، كفيل برد أحد الطرفين إلىٰ الصواب، من غير أن نتكلف نحن ذلك الآن.

إن الحكم بانهيار الأنظمة عام، حكم به الله، قبل العباد؛ وها نحن نرىٰ تسرب أعراض الانهيار، إلىٰ البلاد التي لم تغير أنظمتَها الثوراتُ، كالجزائر. والثورات السابقة، التي قامت لتغيير الأنظمة السياسية، لم تُفلح فيما كانت ترمي إليه؛ لأنها أرادت التغيير، من دون أن تغيّر "نظام" تفكيرها. وهذا لا يكون قط!.. فكأنها أرادت تغييرا، لا يبلغ في الاعتبار أن يُسمىٰ تغييرا. وهذا من دلائل الهوىٰ البيّنة، ودلائل القصور. أما من يريد تغييرا حقيقيا، فعليه أن يبدأ بتغيير منطقه العقلي، الذي ليس إلا نظاما فوضويا فاسدا، هو أيضا. والله تعالىٰ يقول في هذا المعنىٰ: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١]. ثم يقول الله بعد هذا

مباشرة: ﴿وَإِذَا أَرَادَ اللهُ بِقَوْمٍ سُوءاً فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾ [الرعد: ١١]؛ أي: إنه سبحانه إذا أراد بقوم سوءا، أو استمرار السوء عليهم، فإنه لن يُوفقهم لتغيير ما بأنفسهم؛ فتكون النتيجة إما استمرار ما هم فيه من سوء، أو حلول الخراب عليهم من كونه نتيجة حتمية قدرية، لما هم عليه من انحراف.

وقد كنا قد أشرنا في أحد كتبنا، إلىٰ أن المغرب وحده من دون الدول العربية الأخرىٰ، مرشح لأن ينجو من الانهيار، إن هو وُفّق لبعض التغييرات الضرورية في نظام الحكم. وقد كنا سمينا هذا التغيير في مقال سابق لنا، خارج هذا الكتاب، "إعادة تأسيس النظام". ودعونا الملك، إلىٰ المبادرة به، قبل أن يأتي أمر الله. والمغرب مؤهل لهذه النجاة الوقتية (نقول وقتية، لأن الدنيا كلها إلىٰ زوال)، بسبب أصالة إمارة المؤمنين لديه؛ وبسبب عمقها التاريخي في الغرب الإسلامي كله؛ وفي النهاية، بسبب طبع مَلِكه (نقول هذا بموضوعية) الذي ليس من المتكبرين ولا المتجبرين؛ والذي يعتبر الحق عندما يسمعه. نحن نعلم هذا منه، بحمد الله من طريقنا، وإن لم نخالطه.

إن الشعب المغربي بفطرته، يوافقنا علىٰ ما نذهب إليه؛ ولا يريد ثورات هوجاء تعود بأسوأ مما فرَّ منه؛ لكن هذا لا يعني أن الحال لِما هي عليه الآن من فساد، ستستمر. لن يرُدّ أمرَ الله شعبٌ ولا غيره، إلا إن أبانت النخبة وعلىٰ رأسها الملك، عن تفهمٍ للأمر من وجهه الصحيح. وعندها، سيكون المغرب ملاذا للمسلمين في الغرب الإفريقي كله، في انتظار دخول وقت الخلافة علىٰ منهاج النبوة، الخاتمة.

نحن في هذه المرحلة، لا نطالب الملك بتحكيم الشريعة كاملة لنُعْجِزه؛ وإنما نطالبه بإقرار بعض العدل بين طبقات الشعب. إن الطبقات السفلىٰ من مجتمعنا، لولا صبرها

وإيمانها، لعملت علىٰ إحراق البلد بما فيه، وبمن فيه؛ من شدة سوء حالها. ولكنها تمنح نظام الحكم مُهلة، لا ينبغي أن يُضيّعها؛ كما فعلت دول شقيقة!.. والوقت ضيق، والملائكة (المتصرفون) ينتظرون. نسأل الله السلامة للجميع!.. وطنا ومواطنين...

الفصل السابع والعشرون

المغرب دعامة للدين

إن الناس اعتادوا النظر إلىٰ الأمور بعيون غيرهم، في أزمنة الفتنة. ونعني علىٰ التخصيص هنا، من يريدون تقليد البلدان الغربية في منطقها الدنيوي المقطوع. هؤلاء، لا يُمكن أن ينوبوا عن الشعب المغربي؛ في آرائه السياسية والدينية، و... وطمعهم في أن يأتي يوم، يكون فيه المغرب بلدا لا دينيا، هو من المحال. نقول لهم هذا ليريحوا أنفسهم!..

إن المغرب عند أهل التحقيق هو بلد الأولياء، كما كان المشرق بلد الأنبياء. ومن هذا الأصل، تجد أهل المشرق يتوجهون إلىٰ العلوم الشرعية الظاهرة، وإلىٰ التّعبد؛ وتجد المغاربة يتوجهون نحو التصوف وعلوم الباطن. هذا علىٰ العموم؛ وإلا فإن كل بلد به من الصنفين جميعا؛ وإن كان التحقيق يعطي أن يكون فقهاء المغرب معدودين من أهل المشرق، وأولياء المشرق معدودين من المغرب.

يكفي المغرب فخرا، أن يكون ختم الولاية المحمدية، الشيخ الأكبر، ابن العربي الحاتمي، منه؛ عليه السلام. ويكفي أن يكون أصل الطريقة الشاذلية كلها، القطب عبد السلام بن بشيش، منه؛ رضي الله عنه؛ وأن يكون أصل البدوي، والشعراني، وابن إدريس، وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين منه...

ولسنا من أولئك الذين يتكلمون عن الماضي، وهم مباينون له في الحال والتوجه؛ ولكننا بحمد الله نربط الماضي بالحاضر والمستقبل؛ ونقول: ما زال المغرب بلد الأولياء إلىٰ الآن!.. ومن يرد من أهل المشرق قبسا، فليس له إلا أن ييمم شطره!..

يقول النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم: «لَا يَزَالُ أَهْلُ الْغَرْبِ ظَاهِرِينَ عَلَىٰ الْحَقِّ حَتَّىٰ تَقُومَ السَّاعَةُ»[1]؛ فهذه بشارة نبوية لأهل المغرب، تدل علىٰ أنهم عُمدة في آخر الزمان، لمن أراد تبيّن الحق. فماذا بعد هذا الشرف من شرف؟!.. ويقول الشيخ الأكبر عليه السلام: "فالحمد لله الذي جعل فتح هذا المغرب فتح أسرار وغيره؛ فلا تُفتض أبكار الأسرار إلا عندنا؛ ثم تطلع عليكم في مشرقكم ثيبات قد فرضن عدتهن؛ فنكحتموهن بأفق المشرق؛ فتساوينا في لذة النكاح، وفزنا بلذة الافتضاض"[2]. وهذا يؤكد إمامة أهل المغرب في مجال علم الأسرار، كما ذكرنا.

ورغم أن المغرب، قد عرف ما عرفته البلدان الإسلامية الأخرىٰ من مذاهب فقهية وعقدية؛ إلا أنه مؤهل دون سواه من البلدان وقبلها، للعودة إلىٰ الأصل الأول للدين، فقها وعقيدة. ومن هنا وجب علىٰ فقهائنا، توسيع أفقهم، والتشمير عن سواعدهم؛ حتىٰ يكون لهم فضل السبق من بين إخوانهم. وأما العقيدة، فإن عوام المغاربة كانوا، دائما علىٰ صحيحها. والمتلونون من حيث العقيدة، عبر العصور، كانوا الفقهاء، الذين يُعتبرون وجها لمذهب الدولة الرسمي، مع كلّ دولة. ونحن نفرق بين مذهب الفقهاء، ومذهب العامة. ومن نظر إلىٰ العامة اليوم، فإنه يجدهم أقرب إلىٰ الأصل، لولا شوائب أصابتهم من متسلِّفتنا

---

[1] - أخرجه مسلم، عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

[2] - رسالة الانتصار؛ ص: ٤ الجزء: ٢؛ من طبعة دائرة المعارف العثمانية.

المتأخرين. والمغاربة شيعة من جهة ولائهم لآل البيت عليهم السلام؛ وأهل سنة، من جهة تعظيمهم للصحابة كلهم، رضي الله عنهم. ومازال هذا مستمرا فيهم إلىٰ الآن، بحمد الله.

لقد بدأ المغرب فعلا، بإحياء إشعاعه الديني علىٰ إفريقيا وأوروبا؛ وإن كنا نرىٰ أن الشعوب ينبغي أن تُعَدّ من الآن لقبول الاختلاف المذهبي، وللتركيز علىٰ المشترك من الدين؛ الذي يُعتبر نواة الحق الصلبة للدين في آخر الزمان. وعلىٰ الدولة المغربية، أن لا تكتفي بما هو رسمي حكومي؛ لكي تصل فيما بعد، إلىٰ العمل الشعبي المنظّم. فإن المرحلة المقبلة ستكون شعبية المعالم، أكثر من سابقاتها.

ومن جهة الجغرافيا، فإن المغرب لم يستثمر بعدُ موقعه جسراً بين إفريقيا وأوروبا، وبين الشرق والغرب، كما ينبغي. ذلك لأنه لم يستقل عن نفوذ الدول التي كان يراها ذات قوة في المنطقة كفرنسا، أو في العالم كالولايات المتحدة. وهو يملك من المقومات -التي ذكرنا بعضها- ما يجعله قوة إقليمية منافِسة، إن توافرت الشجاعة السياسية، والجرأة علىٰ التغيير الداخلي.

إن قضية الصحراء المغربية، التي تُتّخذ ذريعة للضغط السياسي علىٰ المغرب، لم تُعالج بما ينبغي من الحسم من قِبل الدولة المغربية. وهي باعتمادها علىٰ المساندة الخارجية، بصفة شبه كلية، قد جعلت مفاتيح القضية في أيدي غيرها. وهذا غلط استراتيجي فادح!.. كان ينبغي، أن تُجعل قضية الصحراء قضية شعب، لا قضية نظام حكم. وهذا لا يكون إلا بإعطاء الشعب حقه في العيش بكرامة. وإن مسألة الحكم الذاتي المعروضة علىٰ أنظار الأمم المتحدة، لم تكن سليمة؛ لأنها صارت سقفا، لا يُمكن تجاوزه، مع إمكان النزول عنه. والحقيقة أن الصحراء، لو اعتُني بتنميتها حقوقيا واجتماعيا -وأشيع فيها العدل بقدر

المستطاع؛ واجتُنب الاعتماد فيها علىٰ العائلات ذات النفوذ، علىٰ غرار ما يفعله النظام في الشمال بطريقة عتيقة- لما ميّزها أحد عن عموم البلاد المغربية. وحينها، فإما أن يكون المغرب كاملا بشماله وجنوبه، وإما لا يكون. والشعب كله علىٰ هذا الرأي؛ لكن عندما يكون المفاوض الممثل للدولة، أضعف من الشعب، فإنه يقود إلىٰ الإخفاق حتما.

إن أهل الصحراء، هم مخزون المغرب من حيث الأصالة الدينية واللغوية علىٰ الخصوص. وكان ينبغي أن يُعاملوا باحترام، لا أن يُلحقوا بما عرفه الشمال منذ الاستقلال، من إذلال وإهانة. وعلىٰ من يظنون أنفسهم -من رجال الأمن والسلطة (ومنهم شرفاء)- يُمسكون بمقاليد البلاد بطريقة القهر والاضطهاد، أن يعلموا أن العالم كله تغير؛ وأن ما يواصلونه من إقصاء لأفراد الشعب، عن تدبير شؤون بلدهم بما يقتضيه منطق الأشياء، سيجعلهم يُصنَّفون قوة أجنبية في الوِجدان الجماعي الشعبي. وإن ما نراه اليوم من مقاربات تحديثية في سلوك رجال الأمن، لا ينبغي أن يكون شكليا صوريا كما جرت العادة، يُقصد منه مخادعة الشعب؛ ولكن ينبغي أن يدخل في تغيير حقيقي ضمن ثقافة أمنية راقية. نقول هذا، ونحن نعلم أن من رجال السلطة والأمن، من هم أكثر رغبة منا في إعادة أجهزتهم إلىٰ سواء السبيل.

لا ينبغي أن يستهين أحد من العاملين بأجهزة الدولة، بأبعاد كل تصرفاتهم تجاه أفراد الشعب؛ مما هو شبيه بما أدىٰ إلىٰ إحراق بعض الناس أجسادهم، احتجاجا علىٰ عُنجُهية السلطة. لن نقبل بوصفنا أفرادا -كباقي أفراد هذا الشعب- أن يُدفع أحد منا إلىٰ فعل مثل ما فُعل، بسبب القهر والاحتقار. إن شعبا يرضىٰ أن يُعامل بمثل ما رأينا، لا يستحق أن يعيش؛ ولَبَطنُ الأرض خير له من ظهرها، يومئذ!..

إن الدين جاء ليكرم الإنسان، لا ليُعبِّده للإنسان!.. فلنفهم هذا مرة واحدة!.. ولنؤسس عليه جميع معاملاتنا الفردية والجماعية؛ الدولية والأسرية. إن مما يحجب جل المسلمين عن دينهم، ما يجدونه من ظلم حولهم، يُلبَس للدين؛ وكأن الله تعالىٰ تنازل عن ربوبيته لأحد من المخلوقين!.. هذا ينبغي أن ينتهي، إلىٰ غير رجعة. لن ننتظر من أمم كافرة، أن تأتي لتُعلّمنا كيف نخرج من عبودية العباد. إن الأمر قد تجاوز، ما يمكن أن تحتمله الشعوب، التي ما زالت بها بقية آدمية!..

لا يُمكن للمغرب أن يقوم بـ"دوره" الحضاري الذي نريد أن ننبه إليه في هذا الفصل، وهو يعيش بقوانين (القوانين المعمول بها غير المكتوبة) الجاهلية الأولىٰ. علىٰ الجهات المعنية أن تفقه هذا؛ وعلىٰ فقهائنا أن يكونوا لسان الدين فعلا، لا سوطه فحسب!.. عليهم أن يتحولوا من مهمة سدنة المعابد، إلىٰ أئمةٍ للجماهير. يقول الله تعالىٰ لهم، قبل غيرهم: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤].

إن المجالس العلمية المغربية، عليها أن لا تكون سُلطة أمنية أو شبه تنفيذية؛ بل عليها أن تعمل علىٰ تأسيس قيمة لها جديدة، تعمل بموجبها علىٰ أن تصير سُلطة توجيهية مستقلة عن سلطة الحُكم عموما؛ تعمل لما فيه خير الجميع، حكاما ومحكومين؛ وتبدي رأيها -بما يُرضي الله- في كل ما يحدث من مهمات الأمور. بهذا وحده، يستعيد الفقهاء مكانتهم التي خوّلهم ربهم. وبهذا يحملهم المغاربة علىٰ رؤوسهم، بكل فخر واعتزاز، ونحن في مقدمة الحاملين بإذن الله. فإن الله وحده يعلم، كم نحب الفقهاء العلماء العاملين، ونتمنىٰ أن نقبل رؤوسهم وأقدامهم!..

لكننا بالمقابل، سنكون بالمرصاد للمداهنين، الذين يبيعون أمةً بأكملها، لغايات شخصية خسيسة. سنعاملهم بما أوجب الله علينا تجاههم، ولن يُخيفنا منهم لؤم ولا مكر ولا خداع. المصلحة العامة، قبل مصلحتنا ومصلحتهم!.. وإما اجتماع علىٰ الحق، أو افتراق عليه!..

خاتمة

إن هذا الكتاب، أردناه أن يكون بداية الكلام فيما يتعلق بالفقه في بلداننا العربية؛ خلافا لما كان الأمر عليه في كل المراحل الماضية، والتي كانت شؤون الدين توكل فيها، إلىٰ الفقهاء وحدهم؛ وكأنهم من يعنيهم ذلك من دون الناس. وهذا قد أسس من غير شك، لاستبداد فقهي رسمي، نرىٰ أنه كان أضر علىٰ أمتنا من الاستبداد السياسي.

إن الدين شأن أمة، لا شأن جماعة ولا أفراد. والدولة القطرية، لا ينبغي أن تعمل دينيا، في اتجاه يعاكس استراتيجية الأمة، ثم تعتقد أنها علىٰ سواء السبيل. ومن أجل هذا، علىٰ الشعوب أن تكون وصية علىٰ هذه الاستراتيجية؛ حتىٰ لا تتعرض للتلاعب أو المساومة. إن المسؤوليات من جميع الأصناف، لم تعد في مرحلة العولمة منوطة بالحكومات وحدها، ولا بالإدارات؛ ولكنها أصبحت عائدة إلىٰ الشعوب نفسها، التي ينبغي أن تحرص علىٰ مصالحها كلها. وذلك لأن القوىٰ العالمية، لم تعد تطيق الحكوماتُ مواجهتها الآن؛ بعد أن تغولت، وامتلكت أزِمّة الدول في أيديها. لا يتمكن من مواجهة قوىٰ عالمية، إلا شعوب بأكملها؛ وحبذا لو اتحدت الشعوب أيضا فيما بينها.

في مناخ عولمي كالذي وصفناه، لن يتمكن فقهاؤنا، من القيام بواجبهم نحو دينهم، وهم من عجزوا قبلاً، عن الوقوف للمنكر في بلدانهم الصغيرة. ليس الأمر متعلقا بمغالبة داخلية، كما كان في الماضي؛ وإنما هو انتخاب تُمليه الضرورة في زماننا. لا يهمنا مبدئيا من يتقدم الجموع فيه، بقدر ما يهمنا، من يستطيع تحقيق الغايات المرجوة، بأقل التكاليف.

إن القراءة التي قدمناها في هذا الكتاب، لا شك هي متقدمة علىٰ الوعي النخبوي والشعبي، عندنا، علىٰ السواء. ولا شك أيضا، أننا قد تخطينا فيها كثيرا من الحدود، بحسب التقاليد والأعراف الماضية. وقد أمطنا اللثام بذلك، عن مواضيع كانت مجهولة للعموم، وأحيانا للخصوص أيضا. كل هذا، من أجل بلوغ أقصىٰ وضوح ممكن، للصورة التي عليها واقعنا اليوم؛ عسىٰ أن نستشرف من خلالها، ما سيكون عليه المستقبل القريب، بإذن الله.

إن ما نسمعه عن "السلام العالمي"، قد بدأ الطِّلاء التجميلي يرتفع من علىٰ وجهه. وبدأت معالم القبح تلوح شيئا فشيئا، لتفاجئ الأغرار من أمثالنا. قد اعتدنا من حكامنا في مرحلة ماضية، توافقا مع أقوياء العالم، يجعلهم يفعلون في الداخل بنا ما يحلو لهم. وقد صدّقوا، لجهلهم بحقيقة ما كان يجري، أن الدعم الخارجي سيدوم؛ فإذا بهم بين عشية وضحاها، يُنظر إليهم شزْرا، بعد أن صاروا داخليا أشباه أعداء لشعوبهم؛ أو هكذا علىٰ الأقل، أُريد لهم أن يظهروا.

إن كل هذا، يُنبئ عن تخطيط شامل، لم يُراع فيه حاكم ولا محكوم. فنحن في أعين العنصرية البغيضة، أبناء أب واحد؛ لا ينبغي أن يتعدىٰ مرتبة خِدمة أسياده. وها قد طلع نور الفجر، علىٰ ما كانت المنطقة تخشاه، ولا أعدت له عدة. ظننا أن من لا يعتدي علىٰ غيره، لا يُمكن أن يُعتدىٰ عليه!.. صدّق البعض منا، أكذوبة العدالة الدولية؛ وعلّموا شعوبهم الإيمان بها... وأُهمل الدين في مقابل ذلك، تحت إشراف فقهائنا، الذين لا خبر لهم عما يُحاك للجميع. هم فرحون بمناصبهم، كما يفرح الصبيان بألعاب العيد!..

من أجل ذلك، أردنا أن نخاطب الشعوب بخطاب لم تعهده، ولا ظنت أنه سيوجَّه إليها يوما. فهي كانت مطمئنة لحكوماتها وفقهائها؛ بل ولقد تنازلت أحيانا عن حقوقها، حتىٰ لا

تعيش يوما كهذا الذي يعود فيه الأمر إليها، مرة أخرىٰ. لم يعتن أحد بتدريبها علىٰ مواجهةٍ من هذا الصنف، ولا أُخبرت أن ما يحدث، كان ضمن الاحتمالات القريبة. إن غباء حكوماتنا، كان يجعلها أشد إخلاصا للأعداء منها لشعوبها... وهذا الخطر الذي نتكلم عنه، ما زال لم يطل برأسه كاملا بعدُ!.. ما هو قادم، هو أدهىٰ!..

إن ديننا، قد دلنا علىٰ مواطن القوة لدينا، وعلىٰ مواطن الضعف في مقابلها. وأوضح لنا ما يوصل إلىٰ النجاة، مما يهلك. ووصف لنا العباد، بأدق الأوصاف، حتىٰ نعلم مَن معنا، ممن هم علينا. واستأمنّا نحن -الشعوب- فقهاءنا علىٰ هذه الأمانة، كما تستأمن الشعوب الأخرىٰ رؤساءها علىٰ مفاتيح التحكم في القنابل النووية. ولم يُفد في النهاية شيء من ذلك، ما دمنا كنا جميعنا مغيبين، نعيش في أحلام نسجناها من خيوط ماضينا؛ حتىٰ انفصلنا عن حاضرنا إدراكيا ووجدانيا. ولم يبق منا منسوبا إلىٰ الحاضر إلا أجسامنا وما يتصل بها. وبهذا، أصبحنا مُعدّين لأن نكون نماذج للمُستَعمَر الجديد كاملِ الاستعداد.

ما زال بإمكان ديننا، انتشالنا من هذا المصير المجهول، الذي لم يكن في السابقين نظير له. ما زال بإمكاننا أن نستعيد قليلا من قوانا المسلوبة؛ إن نحن عدنا إلىٰ الدين نستشفي بشفائه. إن الدين النافع، لا يُطلب عند المحترفين المتاجرين؛ ولكن يُطلب عند الربانيين، الذين استُحفِظوه من قِبل الله في كل زمان. علىٰ شعوبنا، أن تتعلم كيف تتوصل إليهم، وكيف تعرفهم. إن الأمر ما عاد استحبابا، أو واجبا كفائيا، كما كان؛ ولكنه أصبح عينيا، كما يعلم ذلك الفقهاء.

إن من أهم ما ينبغي أن يُعلم من استراتيجية المواجهة القادمة، ضرورة تجاوز كل الخلافات الداخلية في الأمة. ونقصد بالدرجة الأولىٰ، الخلاف الشيعي-السني. فلا كانت

شيعة ولا سنة، إن نحن أسلمنا الأمة إلىٰ أعدائها رخيصة!.. ولا كانت نسبةٌ مما نزعمه، إن نحن أخلفنا العهود مع الصحابة ومع آل البيت جميعا!.. إن تاريخنا كله ينظر إلينا؛ أنكون في مستوىٰ أمجادنا معه، أم ننقلب وليس بيننا وبينه سبب ولا نسب؟..

إننا بكلامنا عن الفقه والفقهاء، لم نُرد أن نزيد الممزَّق تمزيقا؛ وإنما أردنا استنهاض الغافلين، ليقوموا علىٰ الثغور!.. من كان يرىٰ أن كلامنا مفرِّق للأمة، فلينبذه وراء ظهره، وليجعلْه كأنْ لم أقل ولم يسمع!.. نعوذ بالله أن نكون من الفتانين، أو من المـُخذِّلين!..

لعل بعضا من قرائنا، سيحاولون علىٰ عادة الناس من مجتمعاتنا، أن يصنفونا، ليريحوا أنفسهم من تبعات كلامنا، إن هم صنّفونا. لهؤلاء نقول: نحن من غمار هذه الشعوب المسلمة؛ لا يعني كوننا مغاربة، أننا لسنا مصريين؛ ولا يعني كلامنا في السياسة أننا سياسيون؛ كما لا يعني انتقادنا للفقهاء الرسميين، أننا علمانيون؛ ولا يعني انتقادنا للعلمانيين أننا استئصاليون!... نحن نريد أن نعود شعبا واحدا، متكاملا متعاضدا، يفهم بعضنا عن بعض، ويتكلم بعضنا لسان بعض؛ حتىٰ يمكن أن نعمل لوحدة نراها ضرورية، أكثر من أي وقت مضىٰ.

ولعل القارئ قد لاحظ أننا لسنا مع الحكام علىٰ المحكومين، ولا مع المحكومين علىٰ الحكام. نحن ننتسب إلىٰ الحاكم وإلىٰ المحكومين، بما يأمرنا به الله، وبما يخدم الصالح العام. لم نضع في حسباننا، أن نستجلب فئة إلينا، لنواجه بها أخرىٰ؛ بل إننا نتوقع في البداية النفور من الجميع. لا لأننا نسيء الظن بإخواننا من جميع الأطراف، ولكن لعلمنا، أن أسلوبنا في الخطاب جديد؛ قد يتطلب وقتا لاستيعابه. ونحن لسنا مستعجلين! ... إنما هو كلام قلناه،

قد ندرك زمنه، وقد لا نُدركه. المهم عندنا، هو أن تصل أمتنا في النهاية إلىٰ غايتها، من غير كبير ضرر؛ وإن كنا نرىٰ أن ما أصاب بعضا منا (كإخواننا السوريين)، لا مزيد عليه!..

إن شعبنا المغربي، مدعو إلىٰ أن يتقدم الصفوف اليوم. وهذه هي خصلة الرجال المجهولين، الذين يصدقُ عليهم قول الشاعر:

سيذْكُرني قَومي إذا الخيْلُ أقْبلت   وفي الليلةِ الظلماءِ يفتقدُ البدرُ

إن المغرب ملكا وشعبا (لا حكومة)، قادر علىٰ أن يكون ظهيرا للمسلمين في جميع أنحاء العالم. وقد بدأ إخواننا من جميع الشعوب، يُعربون عن ذلك، ويرجونه؛ كما بدأ الخصوم يُدركون مكانته التي تجاوزت، ما كان مُخصصا له عندهم ضمن مخططاتهم. إن مكانة المغرب في هذا الزمان من مكانة الدين. وإنها مسؤولية تاريخية نرجو أن يوفّق لها شعبنا، كما وُفّق سابقا لتجنُّب كثير من الفخاخ والكمائن.

إننا نراهن علىٰ علمانيي المغرب، للدخول في مشروع مغربي شامل، يكونون فيه العقل المدبّر، والمنطق الحارس؛ حتىٰ لا نسقُط في التناقضات المنهجية، والتضاربات الفكرية، التي أوهنتنا كثيرا، إلىٰ الآن. ونراهن علىٰ جميع الإسلاميين، ليكونوا في مستوىٰ انتمائهم الديني، لا الجماعي (نسبة إلىٰ الجماعة)؛ من أجل بناء مجتمع مسلم، يكون لبنة أولىٰ في إعادة بناء الأمة بعد حين.

وفق الله الجميع لما يُرضيه سبحانه عنهم؛ وتقبل الله من كل المسلمين طاعاتهم في هذا الشهر المبارك الكريم. وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد رحمة رب الناس أجمعين، وعلىٰ آله وصحبه والتابعين. والحمد لله رب العالمين.

فهرس

المقدمة	٠٣
الفصل الأول: الفقه بين اللغة والاصطلاح	٠٧
الفصل الثاني: الفقه بين الربانيين والأحبار	١٣
الفصل الثالث: نشوء المذاهب الفقهية	١٧
الفصل الرابع: أثر الفقه في العقائد	٢٥
الفصل الخامس: أثر التقليد على العقل	٣١
الفصل السادس: مهام الفقهاء الأصلية	٣٧
الفصل السابع: داء الفقهاء من داء الأمم	٤٢
الفصل الثامن: الفقهاء والفتنة	٤٧
الفصل التاسع: ضعف الفقه السياسي	٥٢
الفصل العاشر: جهل الحركيين بالخلافة	٥٧
الفصل الحادي عشر: الخلافة والإمامة	٦٢

الفصل الثاني عشر: الخلفاء اثنا عشر	٧٠
الفصل الثالث عشر: الحكم من المنظور القدَري	٧٦
الفصل الرابع عشر: الحكم بين الأمر والقدر	٨٢
الفصل الخامس عشر: دخول منطق الكفر علىٰ الدين	٨٩
الفصل السادس عشر: طلب الفقهاء للدنيا وأثره	٩٥
الفصل السابع عشر: سلطة الفقهاء وخِدمة الدجال	١٠٢
الفصل الثامن عشر: السلطة والحرية والعبودية	١٠٨
الفصل التاسع عشر: قيادة الربانيين	١١٤
الفصل العشرون: تغيير ما بالأنفس	١١٩
الفصل الحادي والعشرون: ما ليس عند الفقهاء	١٢٥
الفصل الثاني والعشرون: الدين لله	١٣٠
الفصل الثالث والعشرون: نحو فقه جديد	١٣٥
الفصل الرابع والعشرون: ضرورة الاستقلال	١٤٠
الفصل الخامس والعشرون: الدين إما بلسم وإما سم	١٤٥
الفصل السادس والعشرون: النظام الفوضوي	١٥٠
الفصل السابع والعشرون: المغرب دعامة للدين	١٥٦

خاتمة	١٦٢